

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ يَعْقُوبُ النَّبَانِي

الحاشية لمولانا محمد يعقوب النباني

١٣٠٨

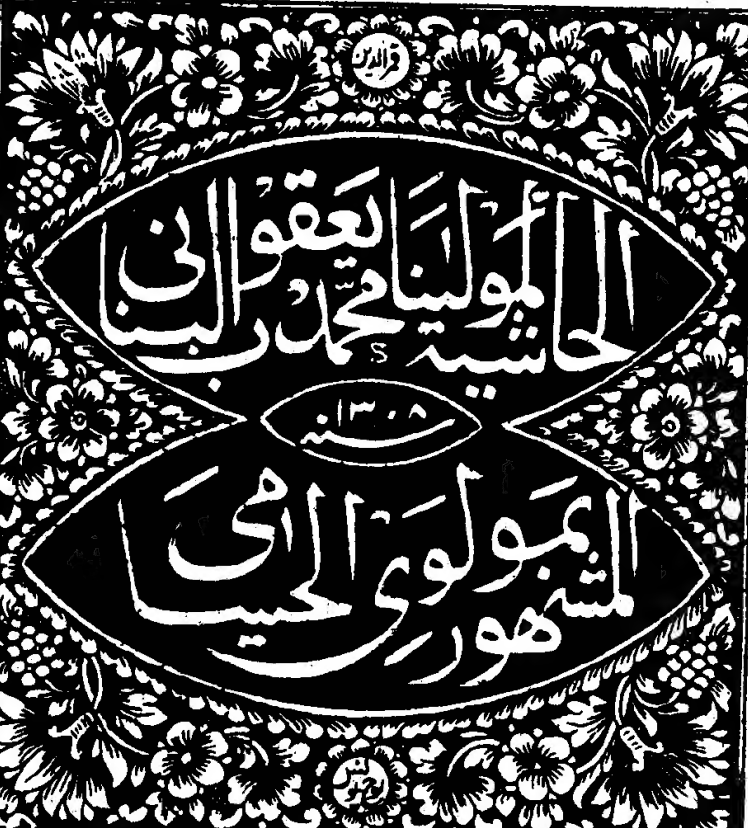
المشهور بمولوي الحسامي

مكتبة رشيدية

مسرى روضه كشميه، غور، ١٩٢٢

هُوَ لَكُمْ نِعَمُ الْمَوْلَى وَنِعَمُ النَّصِيرِ

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَحْفَظُكُمْ بِأَلْفِ أَسْمَاءٍ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ وَالْعَمَلِ الْمُسَوِّمِ



بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَحْفَظُكُمْ بِأَلْفِ أَسْمَاءٍ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ وَالْعَمَلِ الْمُسَوِّمِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَه

سِرْكِي رُوڈ ۰ کوئٹہ ۰ نوٹ ۸۴۳۶۴

[illegible]

2

[illegible]

فالقياص هو التقدير لغة يقال في اللغة قس النعل بالنعل لئلا يقر به و
اجعله نظير الآخر النعل وان كان مؤنثا سماعيا الا انه ذكر الضمير نظرا الى
ظاهر اللفظ والفقه ما اذا اخذوا حكم الفرع من الاصل في الاحكام الشرعية
مقوا اذ ذلك الاخذ قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل وجعله مساويا له
في الحكم والعلة هذا بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى و
يعلم من ان اخذ الفرع من الاصل انما يكون قياسا اذا كان مساويا له في
الامور المذكورة ففيه نوع تنبيه على جد القياص بانه اياتة

موجوده ان محنین کو ان کا وجود میں ہمیں ہر ماہ نشت ان الفہم شامل اصل فی حکم و ہدیہ ہمیں ہر ماہ فضل حق عقیقہ

[illegible][illegible]

[illegible]

تقبل شهادة وتيرة وحد
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

الوجه القاسم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

كيف تشهدك وما تشهدك وما تشهدك
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

حاشي
تعلق صفو
نبح

فيما سألني عن شهادة
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا
 انما هو بطريق الكرامة والا لافتر
 بسم العلم في مقام الحج والتمس
 على كل من في حكمه على ما لا

فقد لاند خلاصه

[illegible]

حكم الأصل الفرع بالأطلاق ولا يستفيد من سماعا يتعلق بنفس الحكم وإنما يستفيد من

قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء
قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء

كالكتاب السنن وحقها كالاجماع ويؤيده ما وقع في بعض كتب الاصول
الثابت بالكتاب السنن والاجماع بعينه اي بعين ذلك الحكم اي بدون غيره
في الفرع الى فرع هو اي الفرع نظيره اي الاصل ولا نص فيه
الفرع سواء كان موافقا له او مخالفا عنه وهذا الشرط يتضمن خمسة
التعدي بان يكون النص معلولا بعلته متعدية لا قاصرة وكون الحكم شرعا
وعدم تغييره في الفرع ومماثلة الفرع الاصل وعدم وجود النص في الفرع
الا ان الحكم لما كان راجعا الى تحقق التعدي فانهم يقيم بالجميع جعل الكل
شرطا واحدا بخلاف الشرطين الاولين فانها ليسا من التعدي بل من
شرطها كذا في الشرح فلا يستقيم هذا تفريع قوله الحكم الشرع التعليل
لاشياء اسم الخمر لاسيما لا شرعية كما ذهب اليه بعض الشافعية وبعض
العهرية لانه اي لان اشياء اسمها لاجماع من معنى الخمر انما يطلق عليه اسم
الخمر لخامرة العقل لان العصير قبل الشدة الطرية وبعد زوالها لا يسمى خمر
واذا اشتد سمي بذلك فيض الحكم الدوران والعلل للشمية هي الشدة فيض
اطلاق ذلك الاسم على كل مسكر مشتد كالنبيذ ليس بحكم شرعي وان
استلزم كما شرعا بعد اثباته وهو حرة النبيذ مثلا لكونه مسمى بالخمر

كان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء
قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء

قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء
قوله ويؤيده ما وقع من قولنا
ان لا يفرق بين الاماكن والاشياء
فانما يقال ان الاماكن والاشياء

واختلفت قول من لا يملك حرمة الخمر بعينها ويوجب الحد بشره بالقليل والكثير منها وقلنا للوضع قد يكون لرعاية المصلحة وسبب للوضع ويرجح الاسم على الغير لأنها سبب الاطلاق حتى يطلق القارودة على ذلك لقرارنا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظاهر الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا للحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل الاطلاق المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

فان قيل قوله لا يملك حرمة الخمر بعينها ويوجب الحد بشره بالقليل والكثير منها وقلنا للوضع قد يكون لرعاية المصلحة وسبب للوضع ويرجح الاسم على الغير لأنها سبب الاطلاق حتى يطلق القارودة على ذلك لقرارنا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظاهر الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا للحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل الاطلاق المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

فان قيل قوله لا يملك حرمة الخمر بعينها ويوجب الحد بشره بالقليل والكثير منها وقلنا للوضع قد يكون لرعاية المصلحة وسبب للوضع ويرجح الاسم على الغير لأنها سبب الاطلاق حتى يطلق القارودة على ذلك لقرارنا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظاهر الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا للحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل الاطلاق المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

[illegible]

بمخلافات الناس فانما جعل عليه لسان فكان من الرحمن فكان قدوة
اي قدوة الحكم من الناس اليها تعديت الى ما ليس بنظيره فيكون فاسدا
ولا يستقيم بشرط الايمان في رتبة كفارة اليمن هذا نفي قوله ولا
فيه علم ان عاتق علمنا لا يجوزون التعليل في موضع وجد النص في الفرع
سواء كان موافقا او مخالفا كما مر وعند الشافعي لا يجوز ان كان مخالفا
ويجوز ان كان موافقا سواء ثبت زيادة او لا واختار مشايخ سمرقند انه
يجوز ان كان موافقا لمن غير زيادة لان يجوز تعاضدا لدلته ولذا كثر
في كتب اصول الاستدلال في مسألة واحدة بالنص والاجماع والقياس
ان الشافعي يشترط صفة الايمان في كفارة اليمن والظاهر بالقياس على
كفارة القتل وصفة الايمان ايض في صرف الصدقات الواجب مثل الكفاة
حتى لم يجوز صرفها الى الكفار الفقراء قياسا على الزكاة وهو ضعيف
لاننا نرى تعليل الشافعي في هذه الامور تعديت للحكم الى ما الى الفرع
فيه رض تبغيه وهو لا يجوز لان ان كان موافقا فلا حاجة الى التعليل وان

من تباين بين ما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا

اي قدوة الحكم من الناس اليها تعديت الى ما ليس بنظيره فيكون فاسدا
ولا يستقيم بشرط الايمان في رتبة كفارة اليمن هذا نفي قوله ولا
فيه علم ان عاتق علمنا لا يجوزون التعليل في موضع وجد النص في الفرع
سواء كان موافقا او مخالفا كما مر وعند الشافعي لا يجوز ان كان مخالفا
ويجوز ان كان موافقا سواء ثبت زيادة او لا واختار مشايخ سمرقند انه
يجوز ان كان موافقا لمن غير زيادة لان يجوز تعاضدا لدلته ولذا كثر
في كتب اصول الاستدلال في مسألة واحدة بالنص والاجماع والقياس
ان الشافعي يشترط صفة الايمان في كفارة اليمن والظاهر بالقياس على
كفارة القتل وصفة الايمان ايض في صرف الصدقات الواجب مثل الكفاة
حتى لم يجوز صرفها الى الكفار الفقراء قياسا على الزكاة وهو ضعيف
لاننا نرى تعليل الشافعي في هذه الامور تعديت للحكم الى ما الى الفرع
فيه رض تبغيه وهو لا يجوز لان ان كان موافقا فلا حاجة الى التعليل وان

من تباين بين ما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا
فانما لا يثبت في القياس لا

[illegible]

2

۴۴

15

النفس الزكية في الجبل الزاوية
 حاشية تسمى في الجبل الزاوية
 ولا يرمي في الجبل الزاوية
 يكون النفس الزكية في الجبل الزاوية
 الشاهة العبد على الجبل الزاوية
 والحال ان النفس الزكية على الجبل الزاوية
 كمران الارض النفس الزكية على الجبل الزاوية
 النفس الزكية النفس الزكية على الجبل الزاوية
 انما قال ذلك لتبين ان النفس الزكية على الجبل الزاوية
 حتى

[illegible]

[illegible]

الان الصدقة تقع للمؤمن قبل ان يخرج من بيته
 فيكون الفقير قال الصدقة قد مضت وابتعد
 عن البيت فكل من قبله ان يدخل
 على فقير لم يكن صدقة على ان يدخل
 على فقير كان الوقوع الصدقة صدقة
 ولو لم يكن الفقير عليه الصدقة
 ولو قال قال الشيخ
 ان الصدقة

[illegible]

الحل
لعل الامر بان لا يترك
وقد تقرر المقام وظهر منه بوضوح
فقد فانه من حزم الامام
فضل حق عن نفسه
وقد دل على ان كان له ذلك
ان تومر ويقول ان هذا المقام
ما كان من زلة الامام في نفسه
بوضوح وبقائه في التوضيح
الشفيع ليجوز عن وقته من الامام
بما يحصل ان اذا رآه في جواب
الامر له في فضل حق
قال وهو نظير هذا في الجواب
عما قاله الختم من ان الشئ
الامر له في نفسه بانه اذا رآه
فقط ولم يترك ما يظهر به
الامر له في نفسه بانه اذا رآه
فقط ولم يترك ما يظهر به
الامر له في نفسه بانه اذا رآه

حالا صرفنا اعتبار العلة من جهة أولى فتأمل في المقام فانه من منزلة الاقدام وكل ما ذكرنا غاية تنقيح الكلام ونهاية توضيح المرام وهو اى ايجاب مطلق المال وتعدية الصلاحية التي هي الحكم الشرعي الى غير الشاة نظير ما قلنا في مسئلة ازالة النجاسة الزاوية الواجب ازالة النجاسة الحقيقية سواء كان النجس ثوبا او بدنا او مكانا الى غير ذلك والماء التماسحة لازالة النجاسة ان الواجب في الزكوة دفع حاجة الفقير والشاة مثلا التماسحة لانه استعمال الماء واجب لعينه كما انه ليس عين الشاة واجبة لعينها بديلان من القى الثوب النجس وقطع موضع النجاسة واحرقه سقط عنه استعمال الماء ولو كان الماء واجبا لعينه لما سقط بدون الفعل وكون الماء التماسحة لازالة النجاسة شرعي معال يكون من بلا يتعدى الى كل مانع يشاركه في ذلك كالحل وانما كان حكما شرعيا لاحكام اصليا لان لازالة النجاسة لا يحصل الا بالحكم بعد تنجيسه حال الاستعمال باو الملاقاة والا لما وجدت

[illegible][illegible]

2

الأزالة بزيادة النجاسة وهذا الحكم ليس بحكم أصلي بل حادث شرع
كصلاحية الشاة ثم يجوز تعديته وأما لا يزول الحدث بغير الماء
فكونه غير معقول المعنى في الماء لأن الحكم بالطهارة عن الحدث بمفعول
زوال المانع الشرع غير معقول إذ العنوطا هو من شرط القياس كون
المعنى معقولا والمراد من عدم معقوليته أنه لا يستقل العقل بذلك
من غير ورود الشرع إذ لا يعقل تنجيس اليد وغيرها بخروج النجاسة
من السبيلين وما ذكر في الهداية من أن غير المعقول هو لاقتصار على
الأعضاء الأربع واما إزالة الحدث فمعقول فالمراد بالمعقولية أنه
لما حكم الشرع بزوال الطهارة عند خروج النجاسة أدرك العقل أن
هذا الحكم لا جله هذا الوصف وأعلم أن قياس المائعات على الماء في
رفع الخبث إنما يصح باعتبار أنها أقالعته منزلة بمنزلة الماء وهذا لا يوجد
الحدث لأنه أمر حكمي لا يتصور وقوعه إلا باعتبار أنها ما مطهرة للحل مغيرة

٢٠
 ان المراءضة العلم العقول
 الى حادثة شي لانها لا تعقلية في ادراكه
 قال يعقوبية نبا نظر الى بعدد ورد النسخ و
 لا تحسب ان ازالة الحديث بالما بعد ورد النسخ و
 اي لمراءضا مخالفة ٢١
 بحدوث الواضع في بيان من الشيوخ بقوله غلامه ولي
 دنع الاخر من بيان من الشيوخ بقوله غلامه ولي
 ٢٢
 ٢٣
 الوارد بقوله غلامه ولي ان
 في القياس ٢٤
 عن

[illegible]

فم اذا وقعت فكفر فيمنع ان يكون الوقاع هو السبب فاجاب عنه المصنف بقول الوقاع آله صلوة آه ١٣

من النفس ذلك من حيث
 على من النفس فان
 انما هذه الفعارة في الاكل
 التخليص عن ارجح فيا
 انما هذه الفعارة في الاكل
 التخليص عن ارجح فيا
 انما هذه الفعارة في الاكل
 التخليص عن ارجح فيا

[illegible]

أي يصير الحق الواجب والمؤدى لهم أي للاصناف المذكورة باعتبار
 أي باعتبار عاقبة الحق الواجب والمؤدى وفي عاقبة لما عرفت ان
 الصدقة تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير فان قلت
 كون اللام للعاقبة مجاز فلا يصار اليه بلا ضرورة قلت قوله تعالى
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات يدل عليه و
 قرينة له فان ذكرنا لاخذ في الصدقات والقبول في التوبة مع ان
 تعريف الخبرين يفيد الحصر يدعي لا الاخذ غير محمول على مجرد
 القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث واذ
 وجد لاخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على

البقاء ولو سلم

الصدق في الصدقات والقبول في التوبة مع ان تعريف الخبرين يفيد الحصر يدعي لا الاخذ غير محمول على مجرد القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث واذ وجد لاخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على البقاء ولو سلم

والله اعلم بالصواب فان الصدقات والقبول في التوبة مع ان تعريف الخبرين يفيد الحصر يدعي لا الاخذ غير محمول على مجرد القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث واذ وجد لاخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على البقاء ولو سلم

الصدق في الصدقات والقبول في التوبة مع ان تعريف الخبرين يفيد الحصر يدعي لا الاخذ غير محمول على مجرد القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث واذ وجد لاخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على البقاء ولو سلم

الصدق في الصدقات والقبول في التوبة مع ان تعريف الخبرين يفيد الحصر يدعي لا الاخذ غير محمول على مجرد القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث واذ وجد لاخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على البقاء ولو سلم

١٢ عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان يخال جواب ثلث عن اولئك من اهل النار
 ١٣ عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لو سلم ان الكلام فيكم ليطبق عليكم ارجى
 ١٤ عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لو سلم ان الكلام فيكم ليطبق عليكم ارجى
 ١٥ عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لو سلم ان الكلام فيكم ليطبق عليكم ارجى

[illegible][illegible]

من اوصاف النص علة وكذا جميعها باتفاق القائلين لان الجميع
غير متعد فيفسد باب القياس بل بعضها وليس للعلة ان يعمل
بأي وصف شاء بلا بد من دليل والنص يصلح دليلا على العلة سواء
دل عليها صريحا كقولها تعالى اقم الصلوة لعلك الشمس وتارة مثل
قول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب انك اذا صليت ايتى وتضمنت
بماء ثم مجتهدا كان يصيرك فهذا اشارة الى علة مؤثرة لان الصوم عبادة
عن الكف عن الشهوتين فكما ان مقدرة شهوة البطن وهي ادخال
الماء في الفم لا ينافي الصوم كذلك مقدرة شهوة الفرج لا ينافي الصوم و
كذا الاجماع يصلح دليلا على العلة وهذا بالاجماع واختلفوا اذا عدم النص
والاجماع فيما يصلح دليلا فقول الاطراد وهو وجود الحكم عند وجود
الوصف من غير ان يعقل معنى فيه من تأثير او اخالة لان الشرط في علته
الوصف تميزه عن سائر الاوصاف والدولك يفيد وقال العامة ان
مجرد الاطراد لا يصلح دليلا لانه لا يطراد يوجد بين الحكم والشرط ايضا
فلا بد من معنى اخر وذلك المعنى كوز الوصف صالحا ومعدلا كما قال
الصالح المعدل بظهور اثره اي الوصف في جنس الحكم المعلن به اي بالوصف

فقدالة الوصف عندنا ثبت بالتأثير وهو ان يكون الجسد ذلك

الوصف تاثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخر رضا واجماعا

ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفته الاستدلال بالآثار

الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر من الشاهد بالاجتناب

عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہما نے فرمایا کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو دیکھا کہ وہ اپنے صحابہ کرام سے فرماتے تھے:

[illegible]

براءة ترم من الذنب الذي هو محذور الصبر وسيمانك بيانها وما بعض
من التهمة ١٢
منع وهي عتية لك في المحظورات ١٢
بوجه كثير من محظورات الصبر

المشافية يثبت بكونه خيالا في موقع القلب خيال البقوالصححة

ثم يعرض بعد ثبوت الأخالة على الأصول بطريق الاختياط لا بطريق

الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدالة

شدت بالعرض فان لم يردده اصل مناقض او معارض صار معدلا

فمن بعد صلاح المصطفى لا تمتد ايامه فقلت ومناسسته للكب كما يصح

وَأَمَّا بَعْدُ فَأَوْصِفْ مَا تَسْمِعُ فِي الْفَيْءِ وَطَرْقِهِ وَمَا تُسَبِّحُ بِهِ

اضافة الحكم اليه ولا يكون ناسبا عنه وصادق به في الظاهر في الاستدلال

أحد الزوجين بآء الآخر عن فائس سبي إلى وصف الإسلام

اعني ان الاسلام عاصم للحقوق لا قاصم

الحاكم على من خالف من غير أن يفتقر إلى دليل عليه

والمعاني الصلاة التوفيق ان شاء الله تعالى

فقد بان ان

الوصف كما كان عليه

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان له من العلم ما يغنيه عن الدنيا والآخرة، لم يزل الله يزيده من العلم ما يشاء. (مسند أحمد، 1/387)

وهو اى حصول الملائمة فى الوصف ان يكون الوصف على موافقة
العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف فانهم
كانوا يعملون باوصاف ملائمة مناسبة للاحكام لا نائية عنها او
هذا اشار القاضى ابو زيد حيث قال المناسب لوعرض على العقول
تلقته بالقبول وذكر الامدى ان المناسب عبارة عن وصف ظاهر
منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفق حصوله اى يصلح ان يكون
مقصودا من شرع ذلك الحكم سواء كان المقصود جلب منفعة او دفع
مفسدة فانه يلزم من ترتيب جود القصاص على القتل حصوله هو
المقصود من شرعية القصاص هو بقاء النفوس على اشير اليه
قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فاعرف ذلك كقولنا فى الثيب الصغيرة
ولاية الانكاح فى النساء مرتبة على الصغر عندنا وعلى البكارة عند
الشافعية عندنا انما اى الصغيرة المذكورة تزوج كرها لانها
الطيب الصغيرة صغيرة فاشتبهت اى الثيب الصغيرة البكر
لصغيرة فهذا التعليل تعليل بوصف وهو الصغر ملائم
للحكم لان الصغر مؤثر فى اثبات ولاية المناسك

[illegible]

R

لما يتصل به من العجز جمع منكح بمعنى المصداق من الانكاح والظرف من
 النكاح او منكوحة والقياس المناكح لكن حذف الياء تخفيفا وذلك
 لازولاية النكاح لم يشترع الاعلى وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه
 عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجته الى مقصده كالنفقة فانها
 انما وجبت على الغير عجز من وجبت له عن مباشرة تحصيلها بنفسه
 مع الحاجة اليها والصغير من اسباب العجز فكان تعليلا بوصف ملائم
 مثل تأثير اصفة قصد المحذوف أي مؤثر تأثيرا مثل تأثير الطواف
 لما أي لاجل معني يتصل به أي بالطواف من الضرورة بيان لما في الحكم
 متعلق بالتأثير والمراد به سقوط نجاسة سؤر الهرة المعلل به أي بالطواف
 في قوله صلى الله عليه وسلم الهرة ليست بجسرة انما هي من

الطوافات عليكم

[illegible]

قوله انما الضعفاء هم الذين لا يملكون قلوبهم ولا ايمانهم
ولا هم على صراط مستقيم

[illegible]

قوله انما الضعفاء هم الذين لا يملكون ولا ينفقون وهو لفظ ياتي في
الصحاح في قوله انما الضعفاء هم الذين لا يملكون ولا ينفقون
قوله انما الضعفاء هم الذين لا يملكون ولا ينفقون وهو لفظ ياتي في
الصحاح في قوله انما الضعفاء هم الذين لا يملكون ولا ينفقون

2

من تعرف اوصف وصدق انما تعرف
 والنظر اليه من العينية والاشياء
 التي لا يوصف من هذه ان من النظر
 على سؤال متدبر في السؤال ان
 فو تعرف صدق انما تعرف

الاثر نظير تعرف صدق الشاهد بان يتعرف صدق ربطه و اثر

دینرای الشاهد فی منعی من الدین الشاهد عن تعاطی ای تناول

مختور دينه فالحق هو الدين والاستدلال بالاحتمال عن سائر

المحظورات استدلال بظهوراته على إباحة الصلوة في الشك في الطهارة

كذلك الذي وصفه هو المثلث ولا يستوي الا بالظن اي فافهموا اني لا

۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸

بظهور اثره على تراخيه وهو الحكم الثابت بالقياس فان بعض الافاضل

ن مراد ہم بالتأثیر فی هذا المقام ما یقابل الطرد فعلاً ان یکون ملائماً
 لمراد الاصولیین

مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب او

النوع في الجنس والجنس في النوع والنوع في النوع اول وهو الظاهر

من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن يقرأ هذا التأليف في الأمثلة

[illegible]

سبحي وسمي الله عليه سلم أيهما من الصوفين والطوافات تجسنا طوا

[illegible]

قوله في قوله "ان الله لا يهدي القوم الظالمين"

قوله في الامم

[illegible]

عبدالله بن عبدالمطلب

والأولاد المال للزوجة في عتقها
والزوجة في عتقها في عتقها

[illegible][illegible]

وهو الضرورة اثر في الشرع في التحفيف واثبات الطهارة ودفن
 النجاسة كمن اكل الميتة في المحضرة فانه لا يجب عليه غسل اليد
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التأثير يعني اعتبار الشارع
 النوع والجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير
 عندنا ازيلت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه والوصف
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا
 كطهارة سوراطرة فان الجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف
 وتحقيق كلامه في التلويح ولما صارت لعلته عندنا علة باثرها
 اي بسبب قد منها على القياس الاستحسان وهو في اللغز عد الشيء
 حسنا ثم ان من اثبت جملته من احد الادلة الاربعة

قال في القياس من حيث ان اعتبار النجاسة في الشرع لا يوجب
 اعتبار النجاسة في الشرع لا يوجب اعتبار النجاسة في الشرع لا يوجب
 اعتبار النجاسة في الشرع لا يوجب اعتبار النجاسة في الشرع لا يوجب

القياس يستعمل في بيان ان
 في موضع الاستحسان يستعمل في بيان ان
 في موضع الاستحسان يستعمل في بيان ان

وهو الضرورة اثر في الشرع في التحفيف واثبات الطهارة ودفن
 النجاسة كمن اكل الميتة في المحضرة فانه لا يجب عليه غسل اليد
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التأثير يعني اعتبار الشارع
 النوع والجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير
 عندنا ازيلت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه والوصف
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا
 كطهارة سوراطرة فان الجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف
 وتحقيق كلامه في التلويح ولما صارت لعلته عندنا علة باثرها
 اي بسبب قد منها على القياس الاستحسان وهو في اللغز عد الشيء
 حسنا ثم ان من اثبت جملته من احد الادلة الاربعة

[illegible]

تعريفه وتعريف الصحيح هذا وهو انه دليل يقع فمقابلة القياس الجلي
وقوله الذي سبق اليه لا يفهم تفسير القياس الجلي ثم قال واعلم
انا اذا ذكرنا القياس يراد به القياس الجلي واذا ذكرنا الاستحسان
يراد به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح انتهى وعلم من ان
اللفظ الاستحسان يطلقين احدهما شائع وهو ان يراد به القياس الخفي
وثانيه ما غير شائع وهو ان يراد به الاعم وعلى هذا فالتعريف بالقياس
الخفي تعريف صحيح باعتبار الاطلاق الشائع فلا وجه للترديد في
التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوى اثره متعلق بقدرنا
ولا دخله في التعريف ويمكن ان يقال ان له اطلاق اخر وهو ان يراد
به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العديل
عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس
الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوى داخل في
التعريف ولا يرد على تعريفه بان العديل الخ ما قبله ليس بمجا مع
لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد

[illegible][illegible]

[illegible]

الخفص فانهم اعلموا ان الخفص خلافه في
 الشئ لانهم لم يوجبوا في الشئ
 العيان لان الخفص في الشئ
 ذلك ومنه في قوله لا يكون
 العيون بل يكون في قوله لا يكون
 فانما يقولون في الشئ
 يتوضا ان قال القول الثالث
 ليس الا الخفص العلة في الشئ
 لان ذلك هو من وجوده لا
 الثاني فانك ان لم في العقل الثالث
 انما يكون في الخفص العلة في العقل
 وقد غيرنا في جواب سؤال
 الح

[illegible]

في معنى الخضوع وهذا اطلاق اسم الركوع على السجود لان النص قد
 ورد فيه اي بالركوع مقام السجود قال الله تعالى وخزرا كعا واناب الى
 سقط ساجدا لان السقوط موجود في السجدة دون الركوع ولما ثبت
 التشابه بينهما ينيوب الركوع مقام السجود كما تنوب للقيمة مقام الشاة
 الواجبة في الزكاة وهذا قياس ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل بل هو اعتبار
 لاحد الفعلين بالآخر بالشب الظاهر في معنى الخضوع وفي الاستحسان
 لا يجوز ان الشريعة امرنا بالسجود بقوله تعالى فاسجدوا لله واسجدوا
 اقرب والركوع خلافا لاي السجود كسجود الصلوة لا يتباد بالركوع
 فان الركوع لا ينيوب فيه ما عن سجدة واحدة ما مع انها اشد قربا بالركوع من
 سجدة التلاوة لانها من موجبات التحريم وادكان الصلوة بخلاف
 الركوع وسجدة التلاوة فلا ينيوب منها الايض بالطريق الاول في هذا
 اي كون الركوع غير السجود اثر ظاهر لان المأمور به لا يتبادى بالتيان
 ما يخالفه فصار به وجب القياس وجواحلا في هذا على حقيقة كل واحد
 فاما وجه القياس فجاز محض اي ثابت بدليل هو مجاز لان البراد

१५

قوله تعالى قال فذلك كما اريد ان
 الغزوة بخطة الغلبة ومن هنا عدا
 للغزوة من سائر الغزوات فخطت فركبوا
 لافهم الثاني خالبا من سائر الاول
 في المخرج وليس كذلك في هذا على
 في الافاق التي ذكرها في المخرج
 ان الغزوة مشتركة بين سائر الغزوات
 النسخة منها بالبناء الثاني في
 المفعول ما في الشرح ما يحسن ويدخل
 تحت الاحصاء من قوله ويدخل
 من قوله الثاني ما قال في التفسير
 ان قوله ان يكون ما بعد ما مضى
 هو دلالة على ان يكون ما مضى
 من قوله ان يكون ما مضى

والعمل بالمجاز اولى من الاثر الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة
 وهو جعل غير المقصود مساويا بالمقصود وهو ان الركوع خلف السجدة
 مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود اعني سجدة التلاوة مقاما
 المقصود اعني سجدة الصلوة او جعل غير المقصود اعني السجدة
 مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم الثاني قسم عزز وقل
 وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل وسبع كما ذكر تفصيلها
 في الطولات واما القسم الاول وهو تقديم الاستحسان لقوة
 اثره على القياس فاكثر من ان يحصى اى اكثر من القسم الثاني من
 حيث لاحصاء ومعناه ان احصاه اكثر من احصاءه وعلى هذا
 لم تكن من تفضيلية بل ببيانية ثم المستحسن بالقياس الخفي يصير تعدية
 هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان واحكامها باعتبار اطلاق
 الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاتية ولعل هذا قاله ثم المستحسن
 ولم يقل ثم الاستحسان تبينها على مغايرة هذا الاطلاق لما مر
 واما يصير تعدية المستحسن بالقياس الخفي الى عمل اخر لانه في الحقيقة
 قياس شرعي حكم التعدية بخلاف المستحسن بالاتر والاجماع الضرورة
 فانه يصير تعدية فيه بالانها غير معقولة بل عدل بها عن القياس

[illegible]

انما الوجه للمصنف انه ذكر فقال
 على جواب عن سوال المفسر
 النص خلاف القياس في حسن
 الحسن بالقياس الخي في حسن
 عبد القادر مغفور
 الخي في حسن القياس
 على القياس الخي في حسن
 على القياس الخي في حسن
 على القياس الخي في حسن

[illegible]

9

۴۱
 قولہ ہو قول تفصیل العتق
 لان اخذنا زید النقطۃ
 نے نزاول اسبسات خان
 جیسے لکھنے ہوئے الحکم نے
 اپنے تخصیص کا حکم و مجوز
 ولان الاستحقاق جائز الاطلاق
 و عربین تخصیص العتق
 ۴۲
 قولہ لاند
 ارجح انما قال زید لاند
 الوصف الکائن فی النض
 کجعل عدم عندنا زید النض
 الاخر فلا یصح جعل عدم عندنا
 فی ثانیہ النض الاجماع و
 عدم عندنا عدم عندنا و
 عدم عندنا

الكرخه و ابی بکر الرازی و ابی زید و اكثر العراقین و هو مذهب

مالك واحمد وعامة المعتزلة وزعموا ان هذا مذهب الائمة الثالثة
 بن مشير

مستدلين بانهم قد اوالوا بالاستحسان وهو قول تخصيص العلة

لا القياس ثابت بصورة الاستحسان وغيرها وقد تركوا العمل به

۲۰ صورۃ الاسحسان لما نع وعلم به فی غیرہا لعدم ورده المص بما
 کما فی الناسی ۲۰ و سوا النضر والابحاج والفرزۃ والقصاس الخ ۲۰

القاسر لعدم العلة لأنه عند المعارضة بالاستحسان لم يبق قاسرا

لا الوصف الذي دعي ان علة في القياس لم يحل علة في مقابلة

لنص الذي جعل دليلا للاستحسان والاجماع الذي جعل دليلا لم

والضرورة التي جعلت دليلا لوجوب الاجماع في موضع الضرورة كما

قالا في ضرورة اجماع والاجماع مثل الكتاب السنة في اثبات

الحكم وقد عرفت اننا اعتبار القياس في مقابلة واحد منهما فكذلك

مقابلته لاجتماع والضموده الراجعة اليه ولذا الحكماء عارضوه
 له المؤلف الذي هو عبارة عن القياس راجع ١٢
 لقياس الحكماء لاسيما انهم القياس الكيفي الذي هو القياس الكيفي

سید بن ابی بنی، حسن و حسین بن علی و جعفر بن علی بن ابی طالب
لاستحسان ای القیاس الخفف عدم ای عدم القیاس لان المراد

51

الإيمان بالله تعالى

الضرورة غير مبررة

الدليل على عدم

غير دليل في جوابه

نصارى العالم الثابت

فہرست خزانہ

فقد تفرقه الزمان

والإمام

١٢
علاوة استحقاق
تخفيض القيمة
الجملة التي
تواقيس القفا
الفرقة الثانية
الاستحقاق
الحصول على
الفرقة الأولى
فوق

١٢

[illegible]

2

[illegible]

لا لهما موجودة وقد تخلف الحكم لما منع لان فعل الناسي منسوب
صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله صلى الله عليه وسلم اطعوا الله و
سقاك فصار فعليه هذه النسبة ساقط الاعتبار فسقط عنه معنى
الجناية وصار الفعل اي فعل الناسي عفو اي ساقط الاعتبار فاذا سقط
اعتبار فعله شرعا فقد بقي الصوم اي صوم الناسي لبقائه كنه لا لمانه من
من الفطر مع وجود علتها وفوات ركزي الصوم وما قيل ان فيه انكار
الحسن والعقل وهو ظاهر والشرع لا نه لو حلف لا يفطر فاكل ناسيا
مدفوع لانا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة لكن لا نجعله سببا للفطر
بالنسبة الى صاحب الشرع من حيث التسبب في مسئلة الفطر ممنوعة
كذا في التحقيق فالذي جعله عندهم دليل الخصوص اى جعله مانعا
للحكم مع قيام العلة جعلناه دليل العدم اى عدم العلة وهذا اى جعل
ما جعلوه دليل الخصوص دليل العدم اصل هذا الفصل وهو تخصيص
العلة فاحفظوا هذا الاصل واحكموا من الاحكام ففيه فقر كثير
لان المعلن يحتاج في رعايته هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة
في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق ومخلص

[illegible][illegible]

[illegible]

المراد من قوله

ووجه كون النزاع لفظيا لكونه مبني على تفسير معنى العلة تكن
 ظاهر عبارة المصنف فيما سبق يدل على كون النزاع معنويا ووجه راجع
 على هذا ان الدليل الذي جعلوه دليل الخصوص ليس دليل الخصوص
 في الواقع بل هو في الواقع دليل عدم العلة وانما صيره دليل الخصوص
 بمجرد زعمهم فلهذا لم يجعل ما هو دليل الخصوص في الواقع دليل
 عدم في الواقع حتى يلزم ما ذكر من ان تنافي اللوازم يستلزم تناف
 الملزومات ولهذا قال الذي جعل عندهم دليل الخصوص ولم يقل
 ما هو دليل الخصوص واما حكمه اي حكم القياس فتعدية مثل
 حكم النص الى ما لا نص فيه ولا اجماع فيه والتعدية المذكورة في
 الشرائط اريد بها صلاحية التعدية واريدها ههنا وقوع التعدية
 بالفعل لثبوت الحكم فيه اي فيما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال
 الخطاء فان المجتهد يصيب ويخطئ على ما هو منه العادة ولكون
 القياس من الادلة لظنية فالتعدية حكم لازم للتعديل عند
 لو خلى التعليل عن التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل

المراد من قوله ان القياس هو الذي لا يثبت به الحكم الا على ما لا نص فيه ولا اجماع فيه والتعدية المذكورة في الشرائط اريد بها صلاحية التعدية واريدها ههنا وقوع التعدية بالفعل لثبوت الحكم فيه اي فيما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال الخطاء فان المجتهد يصيب ويخطئ على ما هو منه العادة ولكون القياس من الادلة لظنية فالتعدية حكم لازم للتعديل عند لو خلى التعليل عن التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل

فان كان النزاع لفظيا لكونه مبني على تفسير معنى العلة تكن
 ظاهر عبارة المصنف فيما سبق يدل على كون النزاع معنويا ووجه راجع
 على هذا ان الدليل الذي جعلوه دليل الخصوص ليس دليل الخصوص
 في الواقع بل هو في الواقع دليل عدم العلة وانما صيره دليل الخصوص
 بمجرد زعمهم فلهذا لم يجعل ما هو دليل الخصوص في الواقع دليل
 عدم في الواقع حتى يلزم ما ذكر من ان تنافي اللوازم يستلزم تناف
 الملزومات ولهذا قال الذي جعل عندهم دليل الخصوص ولم يقل
 ما هو دليل الخصوص واما حكمه اي حكم القياس فتعدية مثل
 حكم النص الى ما لا نص فيه ولا اجماع فيه والتعدية المذكورة في
 الشرائط اريد بها صلاحية التعدية واريدها ههنا وقوع التعدية
 بالفعل لثبوت الحكم فيه اي فيما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال
 الخطاء فان المجتهد يصيب ويخطئ على ما هو منه العادة ولكون
 القياس من الادلة لظنية فالتعدية حكم لازم للتعديل عند
 لو خلى التعليل عن التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل

٥٥

المراد من قوله ان القياس هو الذي لا يثبت به الحكم الا على ما لا نص فيه ولا اجماع فيه والتعدية المذكورة في الشرائط اريد بها صلاحية التعدية واريدها ههنا وقوع التعدية بالفعل لثبوت الحكم فيه اي فيما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال الخطاء فان المجتهد يصيب ويخطئ على ما هو منه العادة ولكون القياس من الادلة لظنية فالتعدية حكم لازم للتعديل عند لو خلى التعليل عن التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل

المراد من قوله ان القياس هو الذي لا يثبت به الحكم الا على ما لا نص فيه ولا اجماع فيه والتعدية المذكورة في الشرائط اريد بها صلاحية التعدية واريدها ههنا وقوع التعدية بالفعل لثبوت الحكم فيه اي فيما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال الخطاء فان المجتهد يصيب ويخطئ على ما هو منه العادة ولكون القياس من الادلة لظنية فالتعدية حكم لازم للتعديل عند لو خلى التعليل عن التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل

[illegible]

اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخالة والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمجته
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخالة والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمجته
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخالة والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمجته
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

[illegible]

يتعدى أحدهما ولا يتعد الآخر فالعلة بالعلة القاصرة لا يمنع المجتهد
عن طلب العلة المتعدية والقاصرة لا تعارض بالمتعدية على وجه
يحتاج إلى مرجح بل المتعدية عند الخصم أيضاً راجحة على القاصرة
لكونها أكثر فائدة وكونها متفقاً عليها وأما الوقوف على الحكمة
فمن باب العلم وقد عرفت أنه لا مدخل للرأي في باب العلم غاية ما في
الباب أنه يوجب الظن ولم يعتبر الظن كالعلة والقاصرة قاصرة
عنه هذا وأما دفع القياس فنقول في بيانه العلة نوعان طردية
ومؤثرة وقد شبر إلى بيانها وعلى كل واحد من القسمين المذكورين
ضروب من الدفع أما وجه دفع العلة الطردية التي قال بها عامة
أهل النظر قيل ينبغي أن يراد بالطردية هي بما ليس بمؤثر نعم المنها

قوله ولا يتعدى أحدهما ولا يتعد الآخر فالعلة بالعلة القاصرة لا يمنع المجتهد
عن طلب العلة المتعدية والقاصرة لا تعارض بالمتعدية على وجه
يحتاج إلى مرجح بل المتعدية عند الخصم أيضاً راجحة على القاصرة
لكونها أكثر فائدة وكونها متفقاً عليها وأما الوقوف على الحكمة
فمن باب العلم وقد عرفت أنه لا مدخل للرأي في باب العلم غاية ما في
الباب أنه يوجب الظن ولم يعتبر الظن كالعلة والقاصرة قاصرة
عنه هذا وأما دفع القياس فنقول في بيانه العلة نوعان طردية
ومؤثرة وقد شبر إلى بيانها وعلى كل واحد من القسمين المذكورين
ضروب من الدفع أما وجه دفع العلة الطردية التي قال بها عامة
أهل النظر قيل ينبغي أن يراد بالطردية هي بما ليس بمؤثر نعم المنها

وأنما نظروا في وجه دفع العلة المؤثرة وهو ما علموه ولا يلزم
الأقرب من وجه دفع العلة المؤثرة وهو ما علموه ولا يلزم
الأقرب من وجه دفع العلة المؤثرة وهو ما علموه ولا يلزم
الأقرب من وجه دفع العلة المؤثرة وهو ما علموه ولا يلزم

بالدفع الكونه عبارة عن الوجود
بالدفع الكونه عبارة عن الوجود
بالدفع الكونه عبارة عن الوجود
بالدفع الكونه عبارة عن الوجود

ل

ل

ايضا فاربعة القول بموجب لعلته قد علم لان فيه تسليم موجب لعلته
 المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة
 الى ما دونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة
 ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر

اسهل اما القول بموجب لعلته فال التزام السائل لما يلزمه المعلن بتعليله
 من حكمه مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود وهذا معنى قوله وهو
 تسليم ما اتخذ المستدل حكما للدليل على وجوبه لا يلزم منه تسليم الحكم
 المتنازع فيه وهو على ثلثة وجوه اول ان يلزم المعلن بتعليله ويتوهم
 انه محل النزاع او ملازمه مع انه لا يكون كذلك اما بصريح عبارة
 المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي في القصاص
 كالقتل بالحرق فيجاب بان النزاع ليس في عدم المنافاة بل في
 ايجاب القصاص واما محل المعارضة فبما رتبه على ما ليس به مراده
 كما سياتي مثاله في المتن والثاني ان يلزم المعلن بتعليله ابطال ما
 يتوهم انه ماخذ الخصم كما لو قال في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد
 ابا حرة وتاويله في وجوب الضمان كالغصب فيقال نعم لا استيفاء

لذلك العقل بموجب لعلته قد علم لان فيه تسليم موجب لعلته
 المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة
 الى ما دونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة
 ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر
 اسهل اما القول بموجب لعلته فال التزام السائل لما يلزمه المعلن بتعليله
 من حكمه مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود وهذا معنى قوله وهو
 تسليم ما اتخذ المستدل حكما للدليل على وجوبه لا يلزم منه تسليم الحكم
 المتنازع فيه وهو على ثلثة وجوه اول ان يلزم المعلن بتعليله ويتوهم
 انه محل النزاع او ملازمه مع انه لا يكون كذلك اما بصريح عبارة
 المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي في القصاص
 كالقتل بالحرق فيجاب بان النزاع ليس في عدم المنافاة بل في
 ايجاب القصاص واما محل المعارضة فبما رتبه على ما ليس به مراده
 كما سياتي مثاله في المتن والثاني ان يلزم المعلن بتعليله ابطال ما
 يتوهم انه ماخذ الخصم كما لو قال في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد
 ابا حرة وتاويله في وجوب الضمان كالغصب فيقال نعم لا استيفاء

لعلته قد علم لان فيه تسليم موجب لعلته المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة الى ما دونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر

عبد الرحمن بن عبد الله
صاحب السراية
المولود سنة
الفنجان عند وجود
يؤمل في قسمة استقام
الباغي مال السلم لانه
سلامة واكثر عن ائمة
خاتم النبوة

بن القصدی بالاصح لغوة رکن
من یارحوم الغضار فی رکن
القبایح من الغضار فی رکن
بن القصدی بالاصح لغوة رکن
من یارحوم الغضار فی رکن
القبایح من الغضار فی رکن

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

2

٢٥
 في الأصل
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

قوله لا يربوني آية جواب سؤال
بما ذكرنا قوله والرد لا يربوني
غير صحيح لانهم قد روي ان
الامام ان في حقنا ما ليس لك
الخلاص من ارتدادهم بما روي
الاستيذان عند جواب قول
اضافة غيبة على ما هو في
كتاب الغيبة وحصل الجواب بان
بابا هذه الردة غيبة بالانقلاب
الخلاص معها لا بالنقل انفسها فان
كان كذلك ففهم انهم من قوله والرد
لا يربوني كذا والقول ظاهر في
قوله غيبته غيبة العيون وروى
قوله غيبته غيبة العيون وروى
مع العلم عند غيبة العيون وروى

[illegible]

فمثل قولهم اي اصحاب الشافعي في اشتراط النية في الوضوء ولتيم
 هذا القسم بتحقيق قولهم
 انما مقولة القول طهارتان لاجل الصلوة فكيف فترقا في النية
 على قوله انها مقولة آية
 استفهام انكاري اي لا يفرقان في اشتراط النية فقد شرطت
 على قوله فكيف افرقا استفهام آية
 النية في التيم اتفاقا فكذا الوضوء وهو اي التعبد يستقضى بغسل
 وفي بعض النسخ بدل فلفظا
 لثوب والبدن عن النجاسة الحقيقة فانه طهارة مشروطة بصلوة
 تعبدية لغرضه وهو يتقضى بغسل آية
 مع عدم اشتراط النية فيها فيضطر المصلح الجيب بياز وجه المسئلة

۴۵
 و در این مسجد بزرگ
 الادواته الاربعة بزرگ و در این مسجد
 منها و ابجد و ليس و ابجد منها
 فلاح و نور و بزرگ و بزرگ
 ان الزاد بالوجه منها و بزرگ
 الفقه و بزرگ و بزرگ
 بالفارسی و بزرگ و بزرگ
 لایمیان و بزرگ و بزرگ
 من بزرگ و بزرگ
 بزرگ و بزرگ
 بزرگ و بزرگ

[illegible]

طهارة الماء ببقى عاملا كما كان

[illegible]

فانظروا على خلاف ما وجدنا في
 آية فلا نجد قياسا لا فخر ولا
 التميز لا فرق بينهما من حيث
 هو العقل بموجب العلة والمكانة
 وفناء الوضوء على ما قيل بان
 قوله ليس معناه بان يكون العقل
 قول الشيخ فان شئت لاني لا
 انما يجوز في العقل لا بد من
 المؤثرة والاعراب في المكانة و
 العقل المؤثرة في العقل فان
 العقل بموجب العلة والمكانة
 كما تورد على العقل في هذه الوجوه
 على العقل المؤثرة وحاصلة ظاهر
 م في العقل لان المقصود اذا قال بان
 في انهم يتاثر الوضوء فاذا قال بان
 بالنقص عنهم كما قال في
 الذي قلنا قال في

بخلاف التراب فإنه مملوث بطبعه فمحتاج فيه إلى النية وهذه
الوجوه الأربعة تلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالتأثير وليس مغنا

از هذه الوجوه لا يخرج في العلة المؤثرة بل معناها انها اذا وردت
على العلة الطردية ترجح الى القول بالتأثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتأثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان

يُطرد كما يظن بك من تتبع قوله وما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه إلا المعارضة لا بما أي العلة المؤثرة لا تحتل

المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها في لعل المؤثرة بالكتاب
 والسنة والاجماع لا زالت ثابتة بهذه الأدلة لا يحتمل فساد الوضع

والمناقضة وتحقيق ذلك الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصفان اوصاف النص للتعليل لا يحتمل ذلك

النص المناقضة وفساد الوضع أصلاً قبل بيان التأثير وبعد إذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثراً حقيقة والتقدير أنه مؤثر

[illegible][illegible]

[illegible]

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً وهذا أقرب على القياس في خروج المني لعدم الحرج فيه

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً وهذا أقرب على القياس في خروج المني لعدم الحرج فيه

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً وهذا أقرب على القياس في خروج المني لعدم الحرج فيه

فوجب الوضوء لهذا وهناك اى في غير السائل لم يجب غسل ذلك
الموضع فانعدم الحكم وهو نقض الطهارة لانعدام العلة وهو خروج
النجس لانعدام المعنى الذي صار الوصف به علة وهو التاثير ويورد
عليه عطف على قوله فيورد صاحب الجرح السائل فان الخارج منه
حينئذ نجس ليس يحدث في الوقت فندفعه اى النقض بالحكم
اى بمنع عدم الحكم بان نقول ليس الحكم المطلوب متخلفا عن
الوصف فندفع النقض فيما نحن فيه ببيان ان ترى النجس السائل
حدث موجب للطهارة وتأخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت ضرورة
قدرة المكلف على الخروج عن عمدة التكليف ولهذا يلزم له الطهارة
بعد خروج الوقت بذلك لحدثه لا بالخروج فانه ليس يحدث بالاجماع
وندفعه بالغرض باننا نقول الغرض من التعليل الحاق الفرع بالاصل
والتشوية بينهما وقد حصل فان غرضنا من التعليل التسوية
في المعنى الموجب للحكم بين الدم هذا هو الفرع فيما نحن فيه
والبول ونحوه وهذا هو الاصل وذلك اى البول مثلا حدث

لان النقض لا بالتشوية بين الاصل والفرع
فان التشوية بين الاصل والفرع لا يوجب النقض
لان التشوية بين الاصل والفرع لا يوجب النقض

والفرق بين النجس الاول وبين
النجس الثاني ان في الاول من حيث
الوصف هو الوصف بالدم والنجس
الثاني ان في الاول من حيث
الوصف هو الوصف بالدم والنجس

الاول بان العطف على قوله فيورد صاحب الجرح السائل فان الخارج منه
حينئذ نجس ليس يحدث في الوقت فندفعه اى النقض بالحكم
اى بمنع عدم الحكم بان نقول ليس الحكم المطلوب متخلفا عن
الوصف فندفع النقض فيما نحن فيه ببيان ان ترى النجس السائل
حدث موجب للطهارة وتأخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت ضرورة
قدرة المكلف على الخروج عن عمدة التكليف ولهذا يلزم له الطهارة
بعد خروج الوقت بذلك لحدثه لا بالخروج فانه ليس يحدث بالاجماع
وندفعه بالغرض باننا نقول الغرض من التعليل الحاق الفرع بالاصل
والتشوية بينهما وقد حصل فان غرضنا من التعليل التسوية
في المعنى الموجب للحكم بين الدم هذا هو الفرع فيما نحن فيه
والبول ونحوه وهذا هو الاصل وذلك اى البول مثلا حدث

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة أي لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم في نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا معارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة أي لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم في نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا معارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة أي لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم في نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا معارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة أي لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم في نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا معارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة أي لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم في نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا معارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

R

[illegible]

والمنافضة أبطال الدليل المستدل به بما يتخلف الحكم عنه من غير إقامته
دليل مبتدئ وقد تضمن هذا النوع من المعارضة أحد خاصية المعارض
وهي إظهار علة مبتدئة وأحد خاصية المناقضة وهي إبطال الدليل
فهي معارضة فيها منافضة وجعلت المعارضة أصلاً لأنها قاضية
والمنافضة ضمنية ثم إن المعارضة وإن كانت في الظاهر تسليم الدليل
المدعى إلا أنه في الحقيقة إبطال له لأن إبطال لازم وهو المطلوب
يوجب إبطال المزوم وهو الدليل فلا تنافي بين المعارضة والمنافضة
ويصح تضمن المعارضة للمناقضة ويصح جعل المناقضة في ضمن
المعارضة والعبرة للمتضمن لا للمتضمن فلا يمنع قبوله ومعارضة
خالصة أما المعارضة التي فيها منافضة فإلحاقها وهو تغير التعليل
إلى هيئته تخالف الهيئته التي كان عليها وهو إلقاء القلب نوعان
أحدهما قلب العلة حكماً وقلب الحكم علة وهو إلقاء هذا النوع من
القلب ما خوذ من قلب الأداة قلب القصة بان يجعل أعلاه
أسفلاً وأسفله أعلاه وهذا لا فرق كذلك لأنهما جعل العلة التي هي
أصل فكان أعلى من الحكم حكماً والحكم يكون تبعاً لها فكان أسفل منها
علة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قولہ "مولا" العارضة تصديدية
 على قوله "ان" العارضة تصديدية
 والناقضة مخفية "مولا" العارضة تصديدية
 قولہ "ان" العارضة تصديدية
 على قوله "ان" العارضة تصديدية
 والناقضة مخفية "مولا" العارضة تصديدية

قوله لا تأكل من ثمرها حتى يغير ثمرها
 في الأصل هو جعل الثمر حلياً و
 حلياً هو ما يجمع الثمر حلياً و
 لفظ الثمر لان لفظ الثمر في
 صفة يفتي الموصوف وهو
 ليس بالثمر
 ان فائدة القلب الوصف في
 لفعل فاعله مخذول وهو
 اللام في قوله الوصف
 اخص

من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلامقيس عليه
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الأصل وبطل القياس
اذ لم يبق خ لا قولهم الكفار جنس بحد بكم ما تفرج ثبهم و
النوع الثاني من القلب قلب لاسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه
ما خوذ من قلب الجواب اي من جعل باطن الشيء ظاهرا وظاهره باطنا
فان اى الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فعني
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصا
وجهه اليك يحاج عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان
معرضا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة مزجية
تعليل بوجب خلافا اوجبه المعلل وفيها مناقضة لان الوصف
بشهادته بثبوت حكم مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للتخاصمين في حادثة واحدة الا انه
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد الا بوصف زائد

اقتضت الحاجة الى ان يكون
 من وجه الامن كل وجه من القلوب معارضة
 جواب سوال ديوان المستعظم **٥** قوله من حيث
 ولم يوجد في المارضة عبارة عن انما من حيث
 مستقابلة وقصلا ان قيد اليقظة مرادة فيكون
 فيكون المارضة في غير النوصين ان القلب متناقضا
 دليل العقل باعتبار قوة كمال القياس وهو القياس عليه
 كما في النوع الاول والعلم الجلي كمال في النوع الثاني
٦ حاشية الاول والعلم الجلي كمال في النوع الثاني
 شهادة ان الله تعالى يفتنهم في الآيات والبراهين
 قوله الا انه لا يفتنهم في الآيات والبراهين
 الوصف للامكان مثله بالبراهين
 نقضه في الامكان مثله بالبراهين
 الا انهم لم يفتنوا في الآيات والبراهين

ان يكون كمانه و ليس بناقنه
 على استقامه هو الجريح من الزيد
 الزيد و هو وصف الخلل و لا ال
 عن قبول الاداء لا يكون الا بوصف
 التناقصين سوا ذلك باطل فاما
 كون الشيء الواحد و قد
 فليقتض النزيل الاسم فقط

على وصف العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي

ما يحرم فيه هذا النوع قوطم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان

ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب

التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن

تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما

يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع

لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد

تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم

تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد

الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود

معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه

شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

فان قيل لا بد من ان يكون العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي
ما يحرم فيه هذا النوع قوطم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان
ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب
التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن
تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما
يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع
لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد
تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم
تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد
الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود
معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه
شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

فان قيل لا بد من ان يكون العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي
ما يحرم فيه هذا النوع قوطم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان
ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب
التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن
تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما
يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع
لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد
تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم
تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد
الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود
معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه
شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

القلب قوه هي اى صاحب الشافعي في ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يعصى في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يعصى في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يعصى في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يعصى في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

بيان ما دللنا على ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يعصى في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يعصى في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يعصى في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يعصى في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

بيان ما دللنا على ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يعصى في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يعصى في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يعصى في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يعصى في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

[illegible][illegible][illegible]

الأصل في معنى الفرفق بين الأصل والفرع بان تلك العلة بوجوده فيكون هو الأصل والفرع فرع عنه والفرع بان تلك العلة بوجوده فيكون هو الأصل والفرع فرع عنه

فيمر في الفرع وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم ولا يصح دليل على
عدم الحكم عند عدم حجة أخرى فكيف عند وجودها إذا الحكم يجوز
فيثبت بعلل مختلفة وكل كلام صحيح في الأصل أي في تفسيره يذكرك على
سبيل المفارقة لجملة صفة كلام واعلم أن المعارضة في الأصل يسبغ بالمفارقة
عند جمهور كذا في الشرح فأذكره على سبيل الممانعة المفارقة من
الآراء الفاسدة التي لا يقبل من السائل فتبين المصم بهذا الكلام
على إيرادها بطريق مقبول كقولهم له أصحاب الشافعي في عتات
الراهن أي الرهن إذا عتق العبد لم يرهون فقد عتقه عندنا وعند
الشافعي لا ينفذ إذا كان الراهن معسرا ولي في المفسر قولان ووجهه
أنه أي الاعتاق تصرف يلاقي حق المرتبهن بالابطال أي يبطل حقه
في الرهن بدون رضائه فكان الاعتاق مردودا كالبيع أي كما إذا
باع الراهن الرهن بغير إذن المرتبهن قالوا أي هل الطرد من أصحابنا
ليس هذا أي الاعتاق كالبيع لأنه أي البيع يحتمل الفسخ فيظهر أثره في
المرتبهن في المنع من النفاذ بخلاف العتق فهذا فرق صحيح في نفسه
فاسد صدوره من السائل الذي ليس له ولاية الفرق فلا يقبل منه

[illegible]

9

[illegible]

والوجه فيه اي في ايراده ان يورد على وجه الممانعة وثقول القياس

لنعدية حكم الاصل دون تغييره ونحن لانسلم تحقق هذا الشرط

ههنا وذلك لان حكما لاصل وهو البيع وقف اي توقف ما

يَحْتَمِلُ الْفَسْحَ بَعْدَ الثَّبُوتِ وَيَحْتَمِلُ الرَّدَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَانْ حَتَّ

الموتى لا يمنع انعقاد البيع عليهم من الراهن بالأجماع حتى لو

ترخص الی ان یذهب حق المرتضیٰ ثم البیع کذا فی الاسرار وانت

۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

ما لا يحتمل الفسخ بعد الشبهة والرد ابتداء فان العيب لورد

الاعتقاد لا يرتد ولو اراد فهو والمولى فسخه لا ينفسخ بخلاف

البيع وهذا تغير لحكم الأصل لان ابطال من الأصل كما في

الفرع غير الانعقاد على وجه التوقف كما في الاصل وهو البيع

فصل في الترجيح واذا قامت اي تحققت المعارضة كان

٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠
١٠٠١
١٠٠٢
١٠٠٣
١٠٠٤
١٠٠٥
١٠٠٦
١٠٠٧
١٠٠٨
١٠٠٩
١٠١٠
١٠١١
١٠١٢
١٠١٣
١٠١٤
١٠١٥
١٠١٦
١٠١٧
١٠١٨
١٠١٩
١٠٢٠
١٠٢١
١٠٢٢
١٠٢٣
١٠٢٤
١٠٢٥
١٠٢٦
١٠٢٧
١٠٢٨
١٠٢٩
١٠٣٠
١٠٣١
١٠٣٢
١٠٣٣
١٠٣٤
١٠٣٥
١٠٣٦
١٠٣٧
١٠٣٨
١٠٣٩
١٠٤٠
١٠٤١
١٠٤٢
١٠٤٣
١٠٤٤
١٠

نوسيط بيني وبينكم
 الشرح عن بيان الحكم
 يتناول الموضوعات
 هاتين ذكرنا في
 في الموضوعات
 التي ذكرنا في
 وعرض عنها
 الرادفة للاعتراف
 لم ينفذ

مصدر على انما والابطال عبارة عن اصل الاله يكون في اسم الله قدس في قوله المصدر على انما

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي كنا لنهتدي لاه

لأن السؤال والوقوف له ليس من باب
الاحتجاج بل من باب التوضيح

بالمعنى التوقف بيني وبينه
بمعنى التوقف بيني وبينه
بالمعنى التوقف بيني وبينه

تفكر واصبر الى استغفار
اشاره الى استغفار
اشاره الى استغفار

بجاءه من قبله
بجاءه من قبله

استعمل الفصحى ر
منع الشيء ابتداء عن
ولم يمنع النفع ولا يبعد

الرد على من ادعى ان الشريعة
الاسلامية ليست من الله تعالى

باب الفائدة واحدة فيكيو

الرد والقبول
كذلك لا غفر فلا جبر ولا
آن سبباً فوق غفران

عن النعمان بن عبد الله عن الأوزاعي

٨٣

منصوباً

قال انما هو من النصب طرق عدا

کے مفقود مطلقاً نہ ہو گا۔

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

في وثائق وزارة العدل

المذکور علیہ الذی لا یزال یحیی الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبطال الأبطال

رووف وسو لا بطلا

تتمتع بالحقوق

[illegible]

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ

ولا يجوز اعتبارها هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 الاصوليين كذا هبة الى ان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة لان
 الشيء انما يتقوى بصفة توجد في ذاته كعدالة الشاهدين لا
 بانضمام مثله اليه ككون الشهود اربعة فان شهادة العدلين
 راجحة على شهادة المستورين لظهور ما يؤكد معنى الصدق في
 شهادتهما واما شهادة الاربع فغير راجحة على شهادة الاثنين
 ان القياس الذي عارضه قياس اخر لا يترجم بموافقة قياس
 اخر وكذلك الكتاب والحديث فلا يترجم اية بانضمام اخر
 اليها ولا السنة بانضمام اخرى اليها واعلم ان الترجيح انما
 يقع بين الدليلين الظنين لتفاوت الظنين قوة بخلاف
 المعلومين لعدم تفاوتهما قوة وان كانا متفاوتين جلاء وخفاء
 ولذا قلنا اذا تعارض النصفان لقاطعان فلا سبيل الى الترجيح بل
 الى التسوية والمصير الى دليل اخر والتوقف وانما يترجم البعض على
 البعض من الدلائل لقوة فيه اي في ذلك البعض بان كان احدهما
 مفسرا والاخر مجمولا او احدهما مشهورا والاخر من الاحاد

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة كذا في بعض النسخ

لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

بالقياس كما في التلويح
 لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

من التلويح أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

الجنايات المتعددة علة تامة تصلح معارضة لمعارضتها الجناية
الواحدة فلم يصلح وصف الجناية اخرى ولا يقع بها الترجيح وقد
علم مما ذكر سابقا بما يترجم احد النصبين على الآخر والان شرع
في بيان ما يرفع الترجيح في القياس فقال والذي يقع به
الترجيم في القياس على وجه الصحة اربعة الاول الترجيح بقوة الاثر
اي التأثير بان كان احد القياسين المؤثرين المتعارضين اقوى
تأثيرا من الآخر واما اذا لم يكن احدهما مؤثرا فلا يكون حجة فلا تعارض
فلا ترجيح واما صفة هذا الترجيح لان الاثر اي التأثير معنى في الحق
فان الوصف صبارية فمما قوى اي الوصف كان الاحتمال في
اولى بفضل في وصف الحجري لزيادة فيه على مثال الاستحسان في
معارضته القياس فان القياس وان كان مؤثرا يترجم عليه استحسان
لزيادة قوة فيه وكذا عكسه الثاني الترجيح بقوة ثبات الوصف
المؤثر على الحكم المشهود به اي يكون وصف احد القياسين الزم

بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره
بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره

بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره
بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره

بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره
بطلان التعليل الثاني الترجيح بغيره

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه رأى المسح ركناً في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجوداً وعدماً فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيراً كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيراً عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلوة
 بان يشهد لأحد الوصفين صلان مثلاً
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه رأى المسح ركناً في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجوداً وعدماً فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيراً كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيراً عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلوة
 بان يشهد لأحد الوصفين صلان مثلاً
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه رأى المسح ركناً في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجوداً وعدماً فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيراً كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيراً عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلوة
 بان يشهد لأحد الوصفين صلان مثلاً
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه رأى المسح ركناً في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجوداً وعدماً فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيراً كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيراً عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلوة
 بان يشهد لأحد الوصفين صلان مثلاً
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

مسئلة التثليث فانه لما شهد بصحة التيمم ومسح الخف ومسح
الجبيرة وغيرها لم يشهد بصحة الوصف لركنيتها الا الغسل فترجم
عليه هذه العلة باعتبار شهادة الاصول بصحتها باصارت قوية في
نفسها فترجمت على الاخرى بها كما اشار اليه بقوله لان في كثرة
الاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

جواب سوال بان لما كان التيمم
والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

[illegible]

9

[illegible]

بمعنى مرجع الى الحال لان الحال في خذاتهما قائمة بالذات تابعية له
 والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره له حكم العدم في حق نفسه لعدم
 قيامه بنفسه في وجوده من وجوده وجبر والذات موجودة من
 كل وجه والشيء من حيث انه يتبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه
 اصل وعلى هذا الاصل وهو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالحال

قلنا في صوم رمضان انريد ادى بنية قبل انتصاف النهار والشرع
لا نرى الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحته وفساد ايتعلق جوازه بغيره

ای النیتہ فاذا وجدت العزمیۃ فی البعض دون البعض تعارضاً
 البعضان البعض الذی وجدت العزمیۃ فیہ والذی لم توجد فیہ
 تعارض وجود العزمیۃ وعدمہا فوجودہا فی البعض یوجب الحوا
 فی الكل وعدمہا فی البعض یوجب الفساد فی الكل فوجنا البعض الذی

[illegible][illegible][illegible]

له

فترجمها اولي فان قلت
شيخان يكون ما قل الثاني
ان بلا اعتبار الترجمة لعدم
علا وجود الامة بآثاره
الاصل في كل ما
الصوم يمكن فيكون الصوم
الصوم يمكن فيكون الصوم
الاصول في كل ما
ان عدم الصوم في الجوارح
وذلك الجوارح موجودة في
النية في اكثر النعمان
اجتمعت في الصوم في اكثر النعمان
وجرت النية في اكثر النعمان
جانب الوجود وليس بين الغرض والنقل
فان كان كل واحد منهما مادة للغرض والنقل
لان النية في اكثر النعمان
فترجمها في الغرض بالقبول في اكثر النعمان
الترجمة في اكثر النعمان
من قبل الامة في اكثر النعمان
الكلام في اكثر النعمان
فصلان في اكثر النعمان
ان يكون الغرض في اكثر النعمان
واوصاف في اكثر النعمان
من باب الوجود في اكثر النعمان
الوصف الثاني في اكثر النعمان

اي كثرة الاجزاء التي هي معنى راجع الى الذاة وحكمنا بالصحة و
رجح الشافعي البغض الذي لم يوجد فيه الغلبة فحكم بالفساد احتياطي
في باب العبادة فتعارض الترجيم الذاتي والترجم الاحتياطي
فترجمها اولي لاننا في الترجيم بالكثرة من باب الوجود اي الذاة
فان الكثرة تحصل بانضمام الاجزاء وهي معنى راجع الى الذاة ولم
يترجم بالفساد كما ترجم به الشافعي احتياطي في باب العبادات فانه
اذا اجتمع فيها جهة صحة وجهة فساد ترجم جانب الفساد بالاتفاق
لان دليل القول ولم يترجم والضمير يعود الى الترجيم بالفساد اي لان
الترجم بالفساد ترجم بمعنى في الحال فان الفساد امر طار على الذاة
من كل وجه فيكون من الاحوال والترجم بالذاة مقدم على الترجيم
بالحال وقال صاحب التوضيح ان الشافعي يرجح الفساد على الصحة
بوصف العبادة فان وصف العبادة يوجب الفساد وهي وصف
عارض لا يوجب العبادة الامساك عارض لا يوجب حيث الذاة ليس
بعبادة بل صا عباداة يجعل الله تعالى وهو امر خارج عن الامساك
ولم يترجم الصحيح على الفساد يكون النية واقعة في اكثر النعمان

فترجمها اولي فان قلت
شيخان يكون ما قل الثاني
ان بلا اعتبار الترجمة لعدم
علا وجود الامة بآثاره
الاصل في كل ما
الصوم يمكن فيكون الصوم
الصوم يمكن فيكون الصوم
الاصول في كل ما
ان عدم الصوم في الجوارح
وذلك الجوارح موجودة في
النية في اكثر النعمان
اجتمعت في الصوم في اكثر النعمان
وجرت النية في اكثر النعمان
جانب الوجود وليس بين الغرض والنقل
فان كان كل واحد منهما مادة للغرض والنقل
لان النية في اكثر النعمان
فترجمها في الغرض بالقبول في اكثر النعمان
الترجمة في اكثر النعمان
من قبل الامة في اكثر النعمان
الكلام في اكثر النعمان
فصلان في اكثر النعمان
ان يكون الغرض في اكثر النعمان
واوصاف في اكثر النعمان
من باب الوجود في اكثر النعمان
الوصف الثاني في اكثر النعمان

٩٢

يقوم بالشيء في اكثر النعمان
او يوجب بعض اجزاء في اكثر النعمان
وصف في اكثر النعمان
بوصف في اكثر النعمان
والكثرة في اكثر النعمان
ان النظر الى اكثر النعمان
في اكثر النعمان
وصف العبادة في اكثر النعمان
الحال في اكثر النعمان
نبيه في اكثر النعمان
في اكثر النعمان

فترجمها اولي فان قلت
شيخان يكون ما قل الثاني
ان بلا اعتبار الترجمة لعدم
علا وجود الامة بآثاره
الاصل في كل ما
الصوم يمكن فيكون الصوم
الصوم يمكن فيكون الصوم
الاصول في كل ما
ان عدم الصوم في الجوارح
وذلك الجوارح موجودة في
النية في اكثر النعمان
اجتمعت في الصوم في اكثر النعمان
وجرت النية في اكثر النعمان
جانب الوجود وليس بين الغرض والنقل
فان كان كل واحد منهما مادة للغرض والنقل
لان النية في اكثر النعمان
فترجمها في الغرض بالقبول في اكثر النعمان
الترجمة في اكثر النعمان
من قبل الامة في اكثر النعمان
الكلام في اكثر النعمان
فصلان في اكثر النعمان
ان يكون الغرض في اكثر النعمان
واوصاف في اكثر النعمان
من باب الوجود في اكثر النعمان
الوصف الثاني في اكثر النعمان

2

والترجيح بالكثرة ترجيح بالوصف الذاتي اذ المراد به وصف يقوم بما
بحسب ذاته بالكثير او بحسب بعض اجزائه فالوصف لعارضى ما
يقوم بالشئ بحسب امر خارج عنه ويمكن تطبيق المتن بهذا بان
يجعل الباعث في قوله بالفساد زائدا ولا يجعل للسببية كما قال في الاسلام
بل يرجح الفساد احتياطا **فصل** ثم جلة ما ثبت بالبحر التي قر
ذكرها سابقا على القياس من الكتاب والسنة والاجماع شيان
خبر لقوله حلة ولا يثبت هذان الشئان بالقياس عند المصنف وعامة
المتأخرين بل هو مظهر للحكم وبين الشئان بقوله الاحكام الشرعية
من الحل والحرة والجواز والفساد ونحوها وما يتعلق به الاحكام
المشروعة كالعلل والاسباب والشروط وما كان يرد على هذا
انه لا مناسبة بين الشئان المذكورين والقياس فبأي مناسبة
الحقت الاحكام وما يتعلق به الاحكام بهذا الباب شارح المدفوع
بقوله وانما اى لا يصح التعليل للقياس

95

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَفِيهَا غُلَّةٌ مِثْلُ نَفْسٍ آخِيَةٍ يَتَّبِعُهَا كَمَا يَتَّبِعُ الْغُلَّةُ الْغُلَّةَ

[illegible]

قال في هذا الباب ان القياس هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم
 من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس
 انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم

الا بعد معرفة هذه الجملة اي الاحكام وما يتعلق به لان الغرض
 من القياس تقدير حكم معلوم ثابت بشرطه وسببه بوصف معلوم
 ولا يتحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الاشياء فالحقناها اي هذه
 الجملة اي بيانها بهذا الباب اي باب القياس ليكون اللاحق
 وسيلة الى المعرفة وهي الية اي الى القياس هذا اذا كانت الصفة
 للمذكور اذا كانت للمؤث فالظاهر للمعرفة بعد احكام ومصداق حكم
 طريق التعليل ببيان اركان وشروطه وما يتعلق به وبعد ظروف
 لللاحق والوسيلة وان كانت متقدمة على المطلوب لان كون
 القياس اصلا ولو من وجه يقتضي تقديمه ليكون الاصول في صف
 واحد اما الاحكام المشروعة فانواع اربعة حقوق الله تعالى خالصة
 وحقوق العباد خالصة منصوب على التمييز الحق الموجود الثابت

قال في هذا الباب ان القياس هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم
 من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس
 انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم

قال في هذا الباب ان القياس هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم
 من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس
 انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم

قال في هذا الباب ان القياس هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم
 من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس
 انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم

قال في هذا الباب ان القياس هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم
 من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس
 انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم من القياس انما هو الذي يثبت به الحكم في غير ما هو في الحكم

فالتجارت

1

1

[illegible]

[illegible]

من حيث جلب المنفعة ودفع المضرة بلا رعايتي جانب الله فهو حق العبد
خالصة وكل شيء اشتمل على الامرين فهو ما اجتمع فيه الحقان كما قال
وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كحد القذف والدليل على
انه مشتمل على حق العبد انه شرع لصيانته عزه دفعه للعار ولذا
يشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة ولا يبطل بالتقدم وعلى حق
الله تعالى انه شرع زاجرا ولذا يسمى حدا والحد وشرعت زواجر صونا
للعالم عن الفساد اذ ان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لا يجزى فيه
الادب ولا يسقط بالعفو وعند الشافعي حق العبد فيه غالب فيجوز
الامران فيه وما اجتمع اى الحقان فيه وحق العبد فيه غالب
كالقصاص فانه مشتمل على صيانة النفس لله تعالى فيه احق الاستعانة
كما ان للعبد فيه احق الاستمعاء ببقائه اى كانت العقوبة الواجبة
بسببه مشتملة على صيانة الحقين لكن حق العبد فيه راجح لان
وجوبه بطريق المماثلة وهي تنبى عن معنى الجبر بقدر الامكان وفيه
معنا المقابلة بالحمل من هذا الوجه وان كان يجب جزاء الفعل في
الاصول الاضمان المجردة يقتل الجماعة بالواحد ولو كان ضمان المحل من

[illegible]

صديق اى الوجوب بالطريق المذكور يزاو جريان تكون القضاة صاحب الحقين " " فاعلم انه جازر الفعل لان جزارا فاعلم انه جازر الفعل لان جزارا فاعلم انه جازر الفعل لان جزارا

[illegible]

وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ بِحُكْمِ الْأَسْتِقْرَاءِ عِبَادَاتٍ خَالِصَةٍ

الصلاة التي هي عباد الدين وهذا يتخاضعنا شعبة من الشريعة

[illegible]

عصوبات کا ملکہ تاتری لوں ہا عصبوتہ لایتوہا معہ اخر کا لحد

زاجرة حق الله تعالى لان حرمتها حق تعالى وعقوبات قصرة ولقصو

حمان الميراث بالقتل اذ لم يحصل له الميراث ولا نقصان مال

۱۰۰۰
 ۵۰۰
 ۲۰۰
 ۱۰۰
 ۵۰
 ۲۰
 ۱۰
 ۵
 ۲
 ۱

فأمره ببناء الجبال على حلقه
والإتيان بها إلى جوارحه
وذلك من أجل ما ذكرناه
من أن الله تعالى قد خلقها
لأنه لا يخلو عن شيء
ولا يتركها فاحرصوا
على حفظها بقوله
عن عقوبة فقد
الفصل العنقوبه بقوله

اللائحة
النوع
المردم
صراط
الحل
بالفهم
أقوى
التيغ
نفس
واعلم

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

لا يصير
بيننا وبينكم
حاجز ولا عيبا ولا
شرا ولا مانعا ولا
شيئا

فكان سلطان وقائب
من السباطين حقن
في الجوارى حقن
في الجوارى حقن

نفاية وما تقصرون

الغير بخلاف المصوم قيامه الزكاة من المصوم

من الحج لكونه عبادة من عبادة الله

الحرم لا يضره

طاعتی کے لئے ان کے لئے

وَمَا لَكُمْ إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَتَأْمُرَكُمْ بِالْإِيمَانِ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا يُدْعِيكُمُ الشَّيْطَانُ إِلَى الْفِتْنِ أِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَمْ يَكُنَا فِي الْفِتْنِ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنِ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ

لأن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...

بالبقتل الخطاء ولو كان كاملا لم يثبت به كالتقصا ص اذ ليس في حرمته
نعم المقتول المتعك عليه كان حقا لله تعالى ولو كونه عقوبة لا يثبت في
حق الصبي حتى لو قتل مورثه عمدا او خطأ لا يحرم عن الميراث عند
خلاف الشافعي لعدم كونه مخاطبا والخطير يثبت بالخطاب بخلاف
الحاكي العاقل البالغ لا بالخطاب متوجه اليه الا انه رفع حكم الخطأ
في بعض المواضع تفضلا ولم يرفع في القتل تعظيما لامر الدم وبخلاف
ما اذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع انه لا يعاقب بنفسه
على الرد لان الحرمان ليس للردة بل لعدم الاهلية وهذا لو اسلم يحرم
عن ميراث ابه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل المباشرة
بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال
عليه السلام لا ميراث للقاتل لا يثبت الحرمان فيما اذا حفر بيرا في خير
ملكه فوقع فيها مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن
شهادته ومضوق دائرة بين الامرين اي العباداة والعقوبة وه
الكفارات اما كونه باعبادة فلان الشرع امر المكلف بالاداء بنفسه

فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...

لأن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...
فإن لم يكن في صدورهم قتل من لا يدرى بالدين...

بخشش واکرام
از جانب ايزد
مندان است
۱۲

چنانچه گایش
میکند

ولم يقوض البيراء شيء من العقوبات مع أنها تبدأ بما هو عبادة
محض كالصوم وفيها معنى العقوبة لأنها لم تجب إلا جزية لا فاعل
ولذلك سميت كفارات بمعنى سائر الذنوب وعبادة فيها
معنى المؤنة فقولك من قولك مائت القوم ما نهم إذا تحملت مؤنتهم
أي ثقلهم وقيل مفعلة من لاون وهو الخراج والعبد لا يثقل على
الإنسان أو من لا ين وهو الثقب حتى لا يشتربها أي هذه العبادة
وهذا القول تفريع حلان فيها معنى المؤنة كما لا الهلية المشروطة
في العبادة الخاصة بقصور معنى العبادة في هذا القسم وهي صدقة
الفطر فإن كونها طهارة للصائم عن اللغو والرث واشتراط النية
ونحوها في أداؤها جهة كونها عبادة ووجوبها على الإنسان سبب
راسخ الغير كالنفقة جهة كونها مؤنة ولهذا وجبت على الصبي المجنون
العنين عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكن لما كانت جهات العبادة
فيها كثيرة مثل تسميتها صدقة الفطر واعتبار صفة الفينو
تعلق وجوبه بالوقت ووجوب صرفه إلى مصارف
الزكاة ونحو ذلك كان

[illegible]

تغير العشر والتضعيف تغير للوصف فقط فيكون اسم من ابطال
 العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير لاصل والوصف جميعا والتضعيف
 في حق الكافر مشروع في الجملة كصدقات بني تغلب وتمام به الذي
 على العاشر وعند ايجته ينقلب خراجا لان العشر لم يشترع الا بوصف
 القربة والكفر فيها والتضعيف امر ثبت بالاجماع على خلاف
 القياس في قوم معين ومؤنة في ما معنى العقوبة وهو الخراج لان
 الله تعالى حكم ببقاء هذا العالم الى وقت معلوم وسبب بقاء الارض
 لخروج القوت منها فاجب العشر والخراج عمارة وتبليها وبقائها
 بحاجته المسلمين لانهم يصونونها عن اعداء فوجب خراج للمقاتلة
 كفايتهم والعشر المحتاجين لانهم يصونونها بالدعاء فكان الضرف
 اليهم صرفا الى الارض وانفاقا عليها معنى وهو معنى المؤنة ثم ان في
 العشر معنى العبادة كما مر كرامة المسلمين وفي الخراج معنى العقوبة اهانة
 لغيرهم

تغير العشر والتضعيف تغير للوصف فقط فيكون اسم من ابطال
 العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير لاصل والوصف جميعا والتضعيف
 في حق الكافر مشروع في الجملة كصدقات بني تغلب وتمام به الذي
 على العاشر وعند ايجته ينقلب خراجا لان العشر لم يشترع الا بوصف
 القربة والكفر فيها والتضعيف امر ثبت بالاجماع على خلاف
 القياس في قوم معين ومؤنة في ما معنى العقوبة وهو الخراج لان
 الله تعالى حكم ببقاء هذا العالم الى وقت معلوم وسبب بقاء الارض
 لخروج القوت منها فاجب العشر والخراج عمارة وتبليها وبقائها
 بحاجته المسلمين لانهم يصونونها عن اعداء فوجب خراج للمقاتلة
 كفايتهم والعشر المحتاجين لانهم يصونونها بالدعاء فكان الضرف
 اليهم صرفا الى الارض وانفاقا عليها معنى وهو معنى المؤنة ثم ان في
 العشر معنى العبادة كما مر كرامة المسلمين وفي الخراج معنى العقوبة اهانة
 لغيرهم

وغيره مما يليق
 بحال الامانة
 صحتي عن قوله
 آياتي وبقا
 زمني
 برأي جند
 زعمكان ١١
 در صفو ١٠٢
 سبطم
 ١٧

ان يقال العشر كذا في غير هذا
 العشر كذا في غير هذا
 العشر كذا في غير هذا
 العشر كذا في غير هذا

[illegible]

حاشية
الاصحاح الثاني
الاجابة ولو الكبر
وانما ظاهري
والجواب

والقصاص فقلنا لا تبدل الخراج على المسلم عملاً بالوجع الأول وجاز
بقاؤه عملاً بالوجع الثاني إذا البقاء سهلاً من الابتداء وأما الكفر فيناه
القربة فلا يمكن إيجاب العشر على الكافر ابتداءً وبقاءً عند الشيخين
وحق قائم بنفسه أي ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة عبدي يورثه
بطريق الطاعة أو غيرها وهو خمس الغنائم والمعادن فأنزل الخمس
حق وجب أي ثبت لله تعالى لا حق لغيره فيه حال كونه ثابتاً بنفسه
من غير تعلقه بذمة المكلف بناءً على أن الجهاد حق لله تعالى فصار المصداق
بما أي أنه أصيب بالجهاد حق لله تعالى العظيم كله كما قال
الله تعالى ويسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله

الله تَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ

والقصاص فقلنا لا يبدأ الخراج على المسلم عملاً بالوجه الأول وجاز
بقاؤه عملاً بالوجه الثاني إذا البقاء أسهل من الابتداء وأما الكفر فيناه
الفرقة فلا يمكن إيجاب العشرة على الكافر ابتداءً وبقاءً عند الشيخين
وحق قائم بنفسه أي ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة عبد يوديه
بطريق الطاعة أو بغيرها وهو خمس الغنائم والمعادن فإنه أي الخمس
حق وجب أي ثبت لله تعالى لا حق لغيره فيه حال كونه ثابتاً بنفسه
من غير تعلقه بذمة الملوك بناءً على أن الجهاد حق تكفّر فصار المصداق
بما أي أنه أصيب بالجهاد حق لرب الله تعالى العظيم كله كما قال
الله تعالى ويسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله
والقصاص فقلنا لا يبدأ الخراج على المسلم عملاً بالوجه الأول وجاز
بقاؤه عملاً بالوجه الثاني إذا البقاء أسهل من الابتداء وأما الكفر فيناه
الفرقة فلا يمكن إيجاب العشرة على الكافر ابتداءً وبقاءً عند الشيخين
وحق قائم بنفسه أي ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة عبد يوديه
بطريق الطاعة أو بغيرها وهو خمس الغنائم والمعادن فإنه أي الخمس
حق وجب أي ثبت لله تعالى لا حق لغيره فيه حال كونه ثابتاً بنفسه
من غير تعلقه بذمة الملوك بناءً على أن الجهاد حق تكفّر فصار المصداق
بما أي أنه أصيب بالجهاد حق لرب الله تعالى العظيم كله كما قال
الله تعالى ويسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله

انہ یوں اھانت علیہ اصلاً دھرم قبول نہ کرے چل بیٹہ و سبب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا

[illegible][illegible]

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد
 من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه
 طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم
 فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس به سبب بل سبب فيه معنى العلة
 لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعملها مضاف
 إلى المكره فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا حجة
 لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا
 وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و
 العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة
 لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين
 مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فعمل
 فعلا وتركها وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس به سبب بل سبب فيه معنى العلة لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعملها مضاف إلى المكره فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا حجة لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فعمل فعلا وتركها وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس به سبب بل سبب فيه معنى العلة لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعملها مضاف إلى المكره فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا حجة لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فعمل فعلا وتركها وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

عند والى الى الفان
عند والى الى الفان
عند والى الى الفان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لا يبقى بدون تلك الصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جواجن
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صرح فلما صرح ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدون اوله وتقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان في تعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان شبهة لا تقوم بالحقيقة فضلا
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كونه الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها بافتراضا
فنسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

فقد لا يبقى بدون تلك الصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جواجن
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صرح فلما صرح ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدون اوله وتقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان في تعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان شبهة لا تقوم بالحقيقة فضلا
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كونه الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها بافتراضا
فنسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

فقد لا يبقى بدون تلك الصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جواجن
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صرح فلما صرح ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدون اوله وتقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان في تعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان شبهة لا تقوم بالحقيقة فضلا
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كونه الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها بافتراضا
فنسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

مجرد اعز الشهيرة ومحل ذمة الحالف لان من محضته فيبقى لبقائها
 وما العلة فهي في اللغة اسم للعارض ومنه قسمته المرض بالعلّة وفي
 الشرع ما اشار اليه بقوله في في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب
 الحكم اي تبوتري يكون وجوب الحكم بوجوده بخلاف الشرط فان
 وجوده يكون عند وجوده ولا يكون بوجوده كالطلاق المعلق بالدخول
 مثلا يوجد بقول انت طالق واما الدخول الذي هو شرط فيوجد
 عنده الطلاق لا به فيكون هذا القيد احترازا عن الشرط ابتداء
 احترازا به عن السبب والعلامة وعلّة العلة فان المراد بالشبهة ابتداء الشبهة
 بلا واسطة وبهذه الامور لا يثبت الحكم بلا واسطة ثم ان العدة هي
 الاصابة بلا واسطة حتى ان الاصابة بلا واسطة لا ينافي ثبوت
 الواسطة في الواقع فان قيل قتل فلان بالرمة مع تحقق
 الواسطة واعلم ان لفظ العلة

[illegible]

الوفاق وفضل الامرين المست
 عظمى من نور العلية واسطة في
 الوصول الى الامور اليه والاضافة
 الحام ودي النور وكرم السم و
 علية مع وجود واسطة بينه وبين
 ديوان الاساطير الدنيا في العلية
 من نور السم من السم
 مولوى عز الدين

[illegible]

۱۲ ۳۲/۱۱۵ ۳۳۰۰۰۰ ۳۳۰۰۰۰

[illegible][illegible]

٤
فأمرني بالصل كالأصغر الأول
من الولد التي هي كبريت من الوضوء
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير

لا كما وأهم التصريح بالعلة بمعنى فقط وبالعلة حكما فقط لكن هذه

غير خارجة عنها لانها اما علة اسمها ومعنى كالايجاب المضاف كما سياتي

الذی قد یخلو القسمان اعنی العلة اسماء ومعنی فقط والعلة معنی فقط عنہ

وَالنَّكَاحُ الْحَلَالُ وَالْقَتْلُ لِلْقِصَاصِ فَإِنْ كَلَّ وَاحِدٌ يَثْبُتُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

الامور المذكورة تقدم على الحكم زمانا وان وحده مرتبة الواجب

المرد ما قال البعض من ابي بكر محمد بن الفضل وغيره من ان اعلل الشريعة

وَيُؤَدُّ الْعَمَلُ بِمَنْ
النَّاسُ فِي الْحُلَّةِ وَ
أَيُّ قَوْلِهِ وَدَلِيلُهُ
عَنْ مَرْبَاهٍ ۱۱ ۱۲
فَإِنَّهُ لَا خَلَاوَةَ
بَيْنَهُمَا ۱۳ ۱۴ ۱۵
وَيُؤَدُّ الْعَمَلُ بِمَنْ
النَّاسُ فِي الْحُلَّةِ وَ
أَيُّ قَوْلِهِ وَدَلِيلُهُ
عَنْ مَرْبَاهٍ ۱۱ ۱۲
فَإِنَّهُ لَا خَلَاوَةَ
بَيْنَهُمَا ۱۳ ۱۴ ۱۵

الاعراض اذ لا فخذ الاكلان كملن في ترواها

السلامة العامة

[illegible]

في حق الحكم والى ما هو شبيه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث
 به توكيد لكون النصاب مشابها بالاسباب بوجوه اخرى وحاصل
 ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو
 كان كذلك كان النصاب سببا محضيا اما مشابها به بالعلل فلا ان
 النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب للمواساة كاصل الغنى و
 ثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكاة واما ان النماء ليس بعلة
 حقيقة فلما سيضمن لك من قوله ولما كان الحكم متراخيا الى وصف
 قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر منه ان النماء لا يصلح ان يكون
 تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو
 لم يكن الحكم متراخيا كان النصاب علة من غير مشابها به ولو كان
 متراخيا الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سببا حقيقيا اذ السبب
 الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف
 الى السبب فعلم منه انه اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان
 له شبهة بالاسباب اعتبارا بالشبهة بالحقيقة كما عرفت وعلم مما
 ذكر مشابها به بالعلل ايضا وكان هذا الشبه اى شبه العلة غالبا لان

قد اذن الله فان خلقت شي
 قال نعم ان الله خلق في احوال
 كان اذن من ان الله فان
 ثابت كماله ان الله فان
 لا يربح ان الله فان
 كان اذن من ان الله فان
 لا يربح ان الله فان
 كان اذن من ان الله فان
 لا يربح ان الله فان

[illegible][illegible]

تکلیف پیشتر
مستند الی اول
السبب حکم کا
بنا فیہ المذہبی
مذہب عام الناس

۱- من الخبث
 ۲- من الخبث
 ۳- من الخبث
 ۴- من الخبث
 ۵- من الخبث
 ۶- من الخبث
 ۷- من الخبث
 ۸- من الخبث
 ۹- من الخبث
 ۱۰- من الخبث

[illegible]

ومزجيت انما لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيها بالسبب
القريب علة للعق لکن بواسطة هي من موجبات لشرء وهو الملك
فيصير العتق صافا الى الشرء بواسطة الملك فكان الشرء علة يشبه
السبب لتخلل الواسطة التي هي من موجباته كالرعي فانه علة للقتل
لكن لم يشبه بالسبب من حيث انه يوجب تحرك السهم ومضيه في
الطواء ويقوده في المقص بالرعي وذلك هو الوثر في زهوق الروح
والحكم مترسخ عن الرمي الى وجود هذه الوسائط حتى لم يحجب
القصاص بمجرد الرمي لان هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرمي
كانت الرمي علة لا سببا حتى وجب لقصاص على الرامي لم تصر هذه
الوسائط شبيهة في القصاص كذا في الشرح ثم ان لم يصرح في
شرء القريب انه علة اسما ومعنى لا حكما كما صرح في غيره العلل وان جعله
من امثلة هذه القسم ولكن في الاسلام لم يصرح به هنا وصرح به
ثم وجعله من امثلة هذه القسم والظاهر انه من قبيل ما اجتمعت فيه
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير والمقارنات وليس من قبيل
العلة اسما ومعنى لا حكما لان الحكم غير مترسخ وانما يشابه الاسباب

فان كان موجبات انما لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيها بالسبب
القريب علة للعق لکن بواسطة هي من موجبات لشرء وهو الملك
فيصير العتق صافا الى الشرء بواسطة الملك فكان الشرء علة يشبه
السبب لتخلل الواسطة التي هي من موجباته كالرعي فانه علة للقتل
لكن لم يشبه بالسبب من حيث انه يوجب تحرك السهم ومضيه في
الطواء ويقوده في المقص بالرعي وذلك هو الوثر في زهوق الروح
والحكم مترسخ عن الرمي الى وجود هذه الوسائط حتى لم يحجب
القصاص بمجرد الرمي لان هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرمي
كانت الرمي علة لا سببا حتى وجب لقصاص على الرامي لم تصر هذه
الوسائط شبيهة في القصاص كذا في الشرح ثم ان لم يصرح في
شرء القريب انه علة اسما ومعنى لا حكما كما صرح في غيره العلل وان جعله
من امثلة هذه القسم ولكن في الاسلام لم يصرح به هنا وصرح به
ثم وجعله من امثلة هذه القسم والظاهر انه من قبيل ما اجتمعت فيه
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير والمقارنات وليس من قبيل
العلة اسما ومعنى لا حكما لان الحكم غير مترسخ وانما يشابه الاسباب

حاشية

حاشية

[illegible][illegible]

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته
مفهوم ^{في آخر الوصفين} ^{ومما اضيف} ^{في آخر الوصفين}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم
يضاف اليهما فلم يتم فصلا للعلّة باحدهما ولهذا اضيفا على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى كانهما الوصف الاخر
مؤثر في اى الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلل لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضى ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علّة الربوا من الاسباب
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علّة
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايفاء لوجود القدر و
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته
مفهوم ^{في آخر الوصفين} ^{ومما اضيف} ^{في آخر الوصفين}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم
يضاف اليهما فلم يتم فصلا للعلّة باحدهما ولهذا اضيفا على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى كانهما الوصف الاخر
مؤثر في اى الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلل لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضى ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علّة الربوا من الاسباب
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علّة
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايفاء لوجود القدر و
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته
مفهوم ^{في آخر الوصفين} ^{ومما اضيف} ^{في آخر الوصفين}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم
يضاف اليهما فلم يتم فصلا للعلّة باحدهما ولهذا اضيفا على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى كانهما الوصف الاخر
مؤثر في اى الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلل لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضى ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علّة الربوا من الاسباب
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علّة
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايفاء لوجود القدر و
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهى عن الربوا والربوينة لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وهو باطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوث المصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهى عن الربوا والربوينة لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وهو باطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوث المصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهى عن الربوا والربوينة لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وهو باطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوث المصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهى عن الربوا والربوينة لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وهو باطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوث المصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

[illegible][illegible]

[illegible]

بلا الثقل عليه سواء وجد السقوط بالشيء أو بقطم السقف لانه نام
عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة لم يمشى الواقع في
البير عن الوقوع مانعة عمل الثقل لانه هو العلة أي كون الثقل علة
وإن كان يومهم أن ثبت الحكم بغير سواء بالبير ولا إلا إذا مسك
الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة المانع وإزالة المانع
شرط فثبت أن أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي ليست بصاحبة لصاحبة الحكم
إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
يصلح له إضافة ضمان العلة وان البير والمشي مباح بلا شبهة يعنى
كان ينبغي أن يضاف إلى المشى الذى هو سبب تعدى تعدى
الإضافة إلى العلة لانه أقرب إلى العلة من الشرط ألا أن المشى مباح
بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل لا الواجب ضمان
الجنابة فلا يمكن بدونها فتعدى الإضافة البير أيضاً في مقام الشرط

१

الموصوف بالتعد وهو حفر البير في الطريق الغير الملوكة
^{للاشارة المذكورة} ^{منه الطريق}
 مقام العلة في اضافة الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعدد
^{بيننا فاحذر الشرط مقام العلة} ^{لمعرفة يقام}
 لاضافته اليه بالشبهة العلة والوهذا اشار بقوله فاذا لم يعارض
^{بشيء من} ^{وجه فاقا الشرط}
 الشرط ما هو علة باز كانت صاحبة لاضافة الحكم اليها كحاشية
^{الشرط} ^{على الشرط} ^{على ان لم يعارض} ^{بما كان العلة كذا في الشرط لا يعارض}
 وللشرط شبهة بالعلل لما يتعلق به اى بالشرط من الوجود اى جود
^{الوادع وال}
 الحكم عند وهو بيان للموصولة اقيم الشرط مقام العلة في ضمان
^{على هذا الشرط} ^{للمر في الوجود}
 النفس لا موال جميعا فيما اذا تلف نفس بوقوعها في البير
^{بشيء من} ^{بشيء من} ^{بشيء من}
 او شئ اخر واما فحق جريان الميراث ووجوب الكفارة فلا
^{على هذا الشرط} ^{بشيء من}
 لانها يتعلقان بالمباشرة ولم يوجد واعلم انه ذكر الله المحقق
^{بشيء من} ^{بشيء من}
 ناقلا عن المبسوط واذا حفر الرجل بيرا في دار لا يملكها بغير اذن
^{بشيء من} ^{بشيء من}
 صاحبه فانها وضامن با وبقه فيه لا يبرئ متعد بالحفر في ملك الغير
^{بشيء من} ^{بشيء من}
 كما هو متعد بالحفر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان
^{بشيء من} ^{بشيء من}
 الضمان على الحافر سواء كان المشي تعدا او لم يكن فعلى هذا لم
^{بشيء من} ^{بشيء من}
 يكن قوله والمشى مباحا حرازا عن شئ بل كان لزيادة تقريره او

135

الموصوف بالتعد وهو حفر البير في الطريق الغير المملوكة
 مقام العلة في اصناف الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعدد
 الاضافه اليه بالشبهة العلة والوهذا اشار بقوله فاذا لم يعارض
 الشرط ما هو علة بان كانت صاحبة الاضافه الحكم اليها كحاشية
 وللشرط شبه بالعلل لما يتعلق به اى بالشرط من الوجود اى جود
 الحكم عنده وهو بيان للموصولة اقيم الشرط مقام العلة في ضمان
 النفس لا موال جميعا فيما اذا تلف نفس بوقوعها في البير
 او شئ اخر واما فحق حرمان الميراث ووجوب الكفارة فلا
 لانها يتعلقان بالمباشرة ولم يوجد واعلم انه ذكر الله المحقق
 ناقلا عن المبسوط واذا حفر الرجل بيرا في دار لا يملكها بغير اذن
 صاحبها فهو ضامن لما وقع فيه لا يبرئ تعدد بالحفر في ملك الغير
 كما هو متعد بالحفر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان
 الضمان على الحافر سواء كان المشي تعدا او لم يكن فعلى هذا لم
 يكن قوله والمشى مباح احترازا عن شئ بل كان لزيادة تقريره او

السبب في الوجود
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

هذا هو الحق
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

مفض اليه فكان الحكم مضافا الى العلة دون السبب فلم يضمن شهود
 السبب شيئا كما لا يضمن شهود الشرط شيئا وعلى هذا اي على ان الحكم
 لا يضاف الى الشرط عند معارضة ما يصلح علة قلنا اذا اختلفت الولى
 اي في اهلك لواقع في البير والكافر فقال الكافر انه اي اهلك اسقط
 نفسه وفي هذه الصورة الاضمان على الكافر لصلاحيته العلة الاضافية
 اليها لوجود الجنائية منه فينسب التلف اليه على ما هو الاصل وفاد لية
 انه سقط في البير فملك كان القول قوله اي الكافر استحسانا والقياس ان
 يكون القول قول الولي وهو قول البيوسف الاول لان الظاهر شاهد للولى
 اذا الانسان لا يلقى نفسه عدا عادة لانه اي الكافر يتسك بما هو الاصل
 وهو اي الاصل صلاحية العلة للحكم اي الاضافة اليها ونكر خلافة الشرط
 وهي امر ضروري فكان القول قوله وان الظاهر حجة للدمع لا للانفاة والولى
 يحتاج الى استحقاق الدية على عاقلة الكافر فلا يكفي التمسك بالظاهر
 بل يحتاج الى قامة البينة بخلاف ما اذا ادعى الجارح الموت بسبب اخر
 حيث لا يصدق لانه اي الجارح صاحب العلة اذا جرح علة موجبة
 للضمان فعند وجود العلة لا يقبل قوله في المعارض المسقط من غير حجة

١٣٨
 هذا هو الحق
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

هذا هو الحق
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

[illegible]

لا يصير
 ويصير العبد ناسا محمدا
 لها يتخلف وقد راي اولنا ان شرطه في ان يتخلف
 على جواب ما قيل ان يكون من مودة العبد كماله
 والشرع يوجب اجلاها يتاخر من مودة العبد كماله
 والتعليق فقال في جواب ان شرطه ووجوب
 التعليق قول آخر وجوب التعليق فينبغي ان يجب
 قول لا فرق فيجب التعليق لان اولنا يتخلف
 على حاله في اليعاقبة لان اولنا يتخلف
 على حاله في اليعاقبة لان اولنا يتخلف
 لا عند جوده شرطه وان كان من مودة

لا تسقط الا انما هو
 ١٣٩
 من كان في الحقيقة بالشروط
 لا يكون مقادير يكون متاخر عن صورة العلة
 العلة وهي الايجاب والاشهاد في المخرج فانما تقدم
 نحن لا نتردد في القول صورة وهي لا تأخر
 اذا تقدم لم تقدم بالشروط صورة العلة ولكن
 من حيثان تقدم في شرطها بالاسباب
 وجود العلة كالسبب في الحقيقة لا تأخر
 وجوده في الواقع عن معنى الاضافا
 الاسباب في سبب انفسها في العلم
 في نفس العلة فانما اذا تأخر وجودها في صورة العلة
 فان انفسها في العلم لا تأخر وجودها في صورة العلة
 على هذا في كل شيء شرطها فيكون
 من انفسها في العلم لا تأخر وجودها في صورة العلة
 يكون في

[illegible]

[illegible]

وقد اعترض عليه اي على الشرط ما هو علة قائمة بنفسه ما عدا حادثة
بالشرط وهو حل قيد العبد بل هو حادث باختيار صحيح فانه قطع
نسبته عن الشرط من كل وجه فكان بمنزلة السبب الخالص لا السبب
الذي فيه معنى العلة لان ذلك عبارة عما كانت العلة مضافة اليه
وحادثة به كقود الدابة وهم هنا ليس كذلك كما عرفت فكان التلص
مضافا الي ما اعترض من العلة دون ما سبق من الشرط بخلاف ما
اذا سبق بالامر حيث يضمن الامر بالابق لان الامر بالابق استعما
له فاذا اتصل به الامر بالابق يصير غاصبا باستعماله فكان هذا
القيد كالرسالة من ارسل دابة في الطريق فحالت الدابة بمنزلة ودية
ثم سارت فاصابت شيئا حيث لم يضمن المرسل لان حكم ارساله
قد نقطع بالحوار ثم انما انشأت سيرا باختيارها الا ان لا يكون
له طريق غير الذي اخذت فيه فانه يكون ضامنا بمنزلة الساقط
واحتراز بقوله بمنزلة ودية عما اذا اصابت وجهها شيئا فانه يضمن
المرسل الا ان المرسل صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط
جعل سببا فيه استدراك غايهم من التشبيح من كونهما من جنس

[illegible]

وَقَدْ رَآهُ مِنْ فَجْوَاهُ
وَيَسْتَعْجِلُ بِهَذَا الْمَوَدِّ
عَرَضًا كَمَا يُبَايِعُونَ فِي الْأَزْوَاجِ
تَعَمُّدًا فِي الْعَصَاةِ خَفِيفَتِ الْعُقُوبَاتُ
لَا رَأْيَ لِي بِأَنْ يَفْعَلَ الرَّسُولُ فِيمَنْ تَخَلَّفَ
خَلْفًا كَوْنًا وَلَا غِلًا إِلَّا رِوَادًا خَلْفًا
عَلَى الْأَعْيُنِ لَا يَحْزَنُ

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

السفوط

121

[illegible]

من الكفر ولا يمان بوجود ما هو واجب الإيمان
 مستقيمين الكفر ولا يعقلان
 فوالله على الإيمان
 من جهة ما هو العقل
 لا يشاء الا بالية
 وحجتها ما لا يحال بل الوجوب
 والصدق لا العقل
 فكان ايمانهم وروى
 وتساكن في ذلك
 قبل البعثة ولا تنافي
 ١٢٦
 من جهة ما هو العقل
 فكان ايمانهم وروى
 وتساكن في ذلك
 قبل البعثة ولا تنافي

الامكانات من جهة
استجاب ادراك الحواس
ان لا مجال لتفكير
ادراك الحواس
بموجب ادراك
الطبيات من جهة
والنسيات من جهة
الاشياء من جانب
ادراك الحواس
ما كمل العطاء
والصبيان الناجين
بل البصائر الذي
ملك العقل الذي
بصدره ثم اذا سلم
ذلك الطريق والسير
سلك طريق ادراك
الطبيات والاشياء
النظريات والاشياء
على الغيب باب يمكن
بين قوة الحكيم باب
الطريق فنجح

١٢٢

فقد تفكرت في
عقوبتكم وكنت
ولو البصائر
فمنكم وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

ان العقل ليس بطاهر
منه بل بظن غيره
قد افاد في فضل الادراك
بالذكر مع
الاشياء من جانب
ادراك الحواس
ما كمل العطاء
والصبيان الناجين
بل البصائر الذي
ملك العقل الذي
بصدره ثم اذا سلم
ذلك الطريق والسير
سلك طريق ادراك
الطبيات والاشياء
النظريات والاشياء
على الغيب باب يمكن
بين قوة الحكيم باب
الطريق فنجح

فقد تفكرت في
عقوبتكم وكنت
ولو البصائر
فمنكم وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

جوابي
مستحق
١٢٦

فقد تفكرت في
عقوبتكم وكنت
ولو البصائر
فمنكم وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

فقد تفكرت في
عقوبتكم وكنت
ولو البصائر
فمنكم وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

الرايين
الحسين
الحسين
الحسين

لَقَلْبٌ بِتَامِلِهِ يَتَوَفَّقُ لِلَّهِ لَا بِإِجَابِهِ بِذَاتِهِ أَيْ ابْتِدَاءً عَلَى الْقَلْبِ شُورٌ

العقل من حيث ينتهي اليه درك الحواس فان بداية العقوليات منها

المحسوسات فالإنسان إذا لم يشأ تضل به الاستدلال

سنة والعقل فاذا لم يضر فرفع وانتهى بصره المديد من رأسه وعقله ان

لما بان اذا حاق بوقوعه واما الحاقه فاما الحاقه

عنه سلف ترا وعاد فخر التي لا بد للفتنار منه ٢٨ فخر
لنه في الامور الدينية ١١

عالم مخلوقات والملك والنامع بمباغة الظاهر اذ اذ بعث الى

طلعت ويد شعاعها ووصح الطريق كانت عين مدمرة تشبه

يُنَوِّرُهُمْ غَيْرَ أَنْ يُوجِبَ الشَّمْسُ رُؤْيَا تِلْكَ الْأَشْيَاءِ وَمَا لَمْ

ليس بالعقل كفاية بحاله وجوب الاستدلال وحصول المعرفة وهذا

يَ لَآئِهٖ كَافِيَةٌ عِندَ الْعَاقِلِينَ اِنْ اَصْبَحَ الْعَاقِلُ غَيْرَ مُكَلِّفٍ بِالْإِيمَانِ

كَلَامُ بَصْرِيٍّ اَمَانَةً اَعْتَدَ الْاَصْلَ الْعَقْلَ فَعَلْنَا فِيهِ بِالْوَقْتِ كَمَا فَا

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

سورة النور

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فقد أدى

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنِّي مُبْتَغِيهِ إِذَا يَبَسَ

[illegible]

هذا القول المستحسن به في وجوب النقل على من وجب له الخروج من داره الى دار اخرى

المملوك الظاهر الملك

الخطاب

از صاحبزاده بطرای الامور ان المراد من

واللكن لا بد من العلم بسلطانهم

المصنف في اللغات
ن وقى الخالصة

ملكوته و محصل عدم الجواز
لما كان هو الملك لا غيره

جیتا تو کہ رخت ہر

کمال فی الرشید

۱۴۸

آرامن آفتاب
روبیلا زفات

بجواب ایشان گفتند که اینها را در میان خود نگه دارید و بفرستید.

وَالْمَلِكُ وَالْمَلِكُ وَالْمَلِكُ

و لا يخفى عدم

فولادی بروجردی
مکتب بنی‌الطاهر
مکتب بنی‌الطاهر

تستخلص من هذا ان

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه عمومی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

على القبط
العدد ١١
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجها واستوصفت لايمان فلم تصف
الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
الوصف لباينت من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
ولا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
فانما تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف بما ناولا وكفرا ولم يعقل
على شيء منهما كان معذورا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا اعان
الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم يبلغ
الدعوة لان الامهال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
الامهال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فانما هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل

١٢٩

[illegible][illegible]

من الغي الحق

بسم
بنا القصص

ذكرنا انه لا الغاء للعقل بالكلية وانه لا استقلال له بل امرين لا مبرين
وهو تحقق الاهلية به دون لايجاب الغاء فهذا المسئلة بيننا
وبين الاشعرية والمعتزلة كسئلة خلق الافعال بين اهل السنة و
الجماعة وبين المعتزلة والجبورية باعتبار التوسط واختيار امرين
التفويض المطلق والجبور المطلق واذا ثبت ان العقل من صفات الاهلية
اي يصير به اهلا فلا بد من بيانها فاراد بيانها بقوله قلنا ان الكلام
فهذا اي في بيان الاهلية ينقسم على قسمين الاهلية والاموال معتزلة
عليها اي على الاهلية فصل في بيان الاهلية اهلية الانسان للشي
عبارة عن صلاحية اصد ذلك الشيء منه وهي في الشرع عبارة عن
صلاحية لوجوب حقوق مشروعة له وعليه الاهلية نوعان اهلية
الوجوب واهلية الاداء اما اهلية الوجوب فبناء على قيام الذمة له
انما ثبت بوجود ذمة صاحبة لا بناء على الوجوب والذمة في اللغة العمد

ان تكون عملا للوجوب لا بناء على الوجوب بل بناء على الذمة
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل

بالمعنى المتقدم وهو ان العقل لا ينفصل عن النفس ولا يكون له استقلال
بل هو من صفات النفس لا من صفات الوجود ولا يكون له استقلال
بل هو من صفات النفس لا من صفات الوجود ولا يكون له استقلال
بل هو من صفات النفس لا من صفات الوجود ولا يكون له استقلال

ان تكون عملا للوجوب لا بناء على الوجوب بل بناء على الذمة
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل

ان تكون عملا للوجوب لا بناء على الوجوب بل بناء على الذمة
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل

لأن الوجيب ثمة ليسين
جاءنا فستدعوا وجوب
لا وجوب لا دار
يا غفر ولوالديه
كاتب يحيى ونظر
وليس يحيى ونظر

كبر الحركات اليه تم فكل ما يمكن ادائه يجب ما لا يمكن فلا
 يجب وفيه تنبيه على انه ينبغي الواجب في حق الصبي وعليه المحققون
 وذهب لقاضيه ابو زيد غير الى وجوب حقوق الله في جميعا على
 الصبي ثم سقوطها بعذر الصبا المدفوع الحرج وهذا اي لا الوجوب
 يبطل عدم حكمه لم يجب على الكافر شي من الشرائع التي هي الطاعات
 لما لم يكن له عدم كونه اهلا لتوابع الاخرة لا خلاف في انه اهل
 لاحكام لا يراد به ما وجبه الله تعالى من الاعمال والعقوبات لانه
 اهل كذا دائما المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم البق
 بها ومن العقوبات لا تجزأ وهو مطلوب من الكافر ولا خلاف
 في انه لو خذ بترك اعتقاد الشرائع لانه كفر منه فيعاقب عليه فاما
 وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب العراقيين من اصحابنا ان
 الاداء واجب عليه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث وقال عامة
 مشائخ ما وراء النهر انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

مخاطبة في مكان ادائه فرضا لأنه في نفسه غير متصور بين فرض
نفل ولهذا لا يلزم تجديد الاقرار بعد البلوغ كالسافر يؤدي الجمعة
مع ان ادائها لا يجب عليه لكنه اذا أدى يقع من الفرض هذا مختار
القاضي ابي زيد وشمس الأئمة واتباعها وقال شمس الأئمة السرخسي
الاصح ان الوجوب غير ثابت في حق الصبي وان عقل واما اهلية
الاداء فنوعان هذا عطف على قوله اما اهلية الوجوب نوع كامل
ونوع قاصر اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي
بالعقل وقدرة العمل وهي بالبدن والاهلية الكاملة عبارة عن
بلوغ القدرتين الى أقصى درجات الكمال هو المراد بالاعتدال في
لسان الشرع والقاصرة على خلافه فما عدم بلوغها الى الكمال
او عدم بلوغ احد منهما كما يشير اليه بقوله اما النوع القاصر منها فيثبت
بقدرته البدن اذا كانت القدرة قاصرة قبل البلوغ هذا اشارة الى
اول القسمين في اشارة الى ثانيهما بقوله وكذلك بعد البلوغ فيس كان
مستوها لا يميز بلزلة الصبي المميز لان في المعنوية عاقل لم يعتدل عقله
وتبني على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عمدة وعلى

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

[illegible]

على الخواص بالبيان ولما كان من اعظم الشاغل لان فيه نصيب من اعظم الشاغل لان الان لا ان كان عليه البيان فيه عار
 على الخواص بالبيان ولما كان من اعظم الشاغل لان فيه نصيب من اعظم الشاغل لان الان لا ان كان عليه البيان فيه عار
 على الخواص بالبيان ولما كان من اعظم الشاغل لان فيه نصيب من اعظم الشاغل لان الان لا ان كان عليه البيان فيه عار

وهو جواب الدخول مقدم وعلى هذا أي على أن ما فيه احتمال الضرر لا

يَتَمَلَّكُ الصَّبْرُ بِنَفْسِهِ وَيَتَمَلَّكُهُ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ قُلْنَا فِي الصَّبْرِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ إِذَا

توكلاى قبل الوكالة لم تلزم العدة اى الاحكام المتعلقة بالوكالة من

تسليم المبيع والتمن ونحوهما لان في الزامها ضررا وبذا ذوالقوى تلتزم

لما عرفتم ان قصور ائمة بنجر برای لولی فصار اهلها و انما

اعتبر عبارة قبول الوكاله التحيث حكم بصحتها وان لم تلزم العمدة

دو عبارت اداء الشهادة وان كافیه نفعاً لازماً اداها علی

الولاية ولاية للصبي تصحيح العبارة من اعظم المنافع فكان تصحيحها

نفعاله واما اذا وصي الصبي بشئ من اعمال البر التقيد به لكونه موضع

الخلاف بطلت وصية عند خلاف الشافعي وكان فيه اي الايصاء

نعم ظاهر الصب والنصلة متعلقة بقوله بطلت وفيه إشارة إلى ما تمسك

بِالشَّافِعِيِّ وَدَلِيلُنَا قَوْلُهُ لَأَنْ لَارِثَ شَرَعٍ نَفَعًا مَحْضًا لِلْمَوْتِ

الآخر عليه ان لا ياتي بها بغير الاذن الوصي بعد ذلك

الانجيل

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

ان الوصية اذا اراد
الموت فمضى الى الله
والملك العبيد لعلمهم
انهم لا ينفصلوا
منه بل يظلون معه
في كل وقت
والله اعلم
بما لا تعلمون

لا انا بعد و فلان في
و انما هو في القوم و
الامر و في القوم و
في القوم و في القوم و

من اعظم الناس ان لا يذوق النقص في عبادته وذلك
لأنه لا يذوق النقص في عبادته وذلك

وَمَعَكُمْ كَلِمَتُ الْحَقِّ وَأُولَئِكَ إِلَىٰ أُولَئِكَ

نور الشان واليد القوية

[illegible]

فَوَلِّصْ لَهُ مَا فِي الدَّانِيَةِ إِنَّكَ لَعَلَّامُ الْغُيُوبِ

الاصحاح الثاني في رد الاربعة عشر

إلى السورال مع قوله وانما اعترفت عا

بشارة الصبي في دفع فالسوداء

١٤٠

حل ان في فعاله الشهادة الانسان

ان نخبه عیاره و حصول
الذخایر من حیثه او

انامات خرم و تو خیم و اوصیای خرم و اوصیای خرم

الحجوة والولاية لما فيه من
الوكالات لانه لا انزال
وعمل المبرر عند
الحجوة

لا تترك غلبات
نذا آه جواب سوالی
بصیرت اصرار العجبی
من الاخر مع ان
التعقید

قوله ما لا يضر في حق من جنى من ثمره

لأن فيه نفعاً للدين

طال الملائكة بعبادته
من التقيديا بعبادته
من ان يحسن كل موضع ان
من ان يحسن كل موضع ان

مجلس شورای اسلامی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركه على تركته فزاد اري} يتكففون الناس اي يمدون كفاهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولوم
يكن فيه نفعا لما شرع في حقه وشار له جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفعا
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للمالك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفعا محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقه ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً اشار الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعقاق والهبته والقرض والصدقة و
لم يشترع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمعالي ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركه على تركته فزاد اري} يتكففون الناس اي يمدون كفاهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولوم
يكن فيه نفعا لما شرع في حقه وشار له جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفعا
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للمالك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفعا محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقه ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً اشار الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعقاق والهبته والقرض والصدقة و
لم يشترع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمعالي ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركه على تركته فزاد اري} يتكففون الناس اي يمدون كفاهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولوم
يكن فيه نفعا لما شرع في حقه وشار له جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفعا
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للمالك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفعا محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقه ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً اشار الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعقاق والهبته والقرض والصدقة و
لم يشترع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمعالي ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

[illegible]

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تصيل من غير
 حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العيان
 واما الردة من الصبي العاقل فلا تحتل العفو في احكام الاخرة اتفاقا
 بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عندنا بخيطة ومحمد لان
 ما يلزم اى الصبي من احكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان
 لما عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يلزمه حكم الصحة
 الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الامور من ضرورة الحكم
 بصحة الارتداد لانها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اى مثل
 الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العفو بوجوبه لا يصح
 العفو عن مثله ذلك الامر بواسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت
 الارتداد تبعا لا بوجوبه بان ارتداد ولحقايد الحرب فان لم يمت هذه

[illegible][illegible][illegible]

✓

بواسطة لزومها فكذا فيما نحن فيه **فصل** في الامور المعترضة
على الاهلية المانعة عن بقاءها على حالها فبعضها يزول باهلية الوجوه
كاللوة وبعضها يزول باهلية الاداء كالنوم وبعضها يوجب التغيير في
بعض الاحكام مع بقاء اهلية الوجوب والاداء كالسفر والصغر و
انكاز ثابته في اصل الخلقة لكن قد يخلو الانسان عنه كما في ادم و
حواء عليهما السلام فانهما خلقا كما كانا من غير تقدم صغر ولان
ماهية الانسان قد يعرف من غير صغر فلهذا كان الصغر عارضا
كذا في الشرح العوارض نوعان جمع عارضة من عرض له كذا اذا ظهر
للمرصد من الموضع على ما كان فيه ^{شاعيا} كما في ان لم يكن للعبد فيها
اختيار ومكنسب ان كان له فيها دخل باكتسابها

و ثابت فی
حال دون حال العسر
و ما جمل من الکثیر من الناس اذا راوا
الفساد کان من کبر بلایة فی العین
و انما جمل من الناس اذا راوا
الفساد کان من کبر بلایة فی العین
و انما جمل من الناس اذا راوا
الفساد کان من کبر بلایة فی العین

[illegible]

٢٠

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نزه الأحاطة عن
خطبة ابن

ملفوظات
امام ابو العباس
خلفه

صاحب المصنف

...

مضادة لتلك الأفعال من غير ضعف في عامة أطرافه وفقره

سائر اعضائے یہی جنونا فو اختلال القوۃ المیزۃ بین الاموال مستر
احترار عن السكرۃ

والقبضة المدركة للعواقب بأن لا يظهر لنا آثارها ويتعطل فعالها

أما نقصان جيل عليه ما غر الخروج فمراج الدماغ عن الاعتدال
 كأي الجنون والمأرضه

بسبب خط وافر واما الاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات

الفاصلة اليه بحيث يفرض من غير ما يصلح سببا له فانه يرى الجنون

يوجب الحجر عن الاقوال اي خرجها عن الاعتبار من الاصح حتى تفصل

عبارة كل ما ولم يتعلق بها حكم حتى تم تنفيذها جازة الولي هو حرام

عن إلفاعته يؤخذ بضمان الإفعا في الأموال على الكمال ويسقط بربا يجبو

ما كان خيرا يخطر السقوط كالعباد فانها تسقط باعدار عن البالغ العاقل
 من الصوم (الصلوة ١٢)

فتسقط بالجنون أيضا وكذا الحد والكفارات فانها تسقط اذا
 بالبرقي الاول لانه العهد الكامل

بالاعذار والشبهات وهو اخترنا عما لا يحتمل الا بالاداء والابرار

كضمان المتلفات فإنه لا يسقط بالجحون وادامت الجحون
للممران من اخذ بضمان الاغفال

یعنی انہ امانتد وغیر ممتد وکل منہما امانتد بان ییلہ

مجنونا و طاری بان جن بعد البلوغ فالمتد مطهرها مسقط العبد

حاشیہ
مظاہر بالجنون

المزني للعقل بالطريق الا...

التحقيق

الحمد لله

فیر

٩٧

وظيفة الوقت ففي الصوم ان يستوعب الجحون الشهر أي شهر رمضان
وفي الصلوة ان يزد وقت الجحون على يوم وليلة لان اليوم والليلة
وقت لجنس الصلوة ولما كان ذلك الوقت وهو اليوم والليلة
اكثر كثرها بدخولها في حد التكرار والذي يحصل به التكرار دخول
وقت الصلوة عند الشيخين فاعتبرت الزيادة على يوم وليلة باعتبار
الساعة ونفس الصلوة عند محمد بن بان نصير الصلوات ستا وثمرة
الاخلاف تظهر فيما اذا جن بعد طلوع الشمس ثم فاق في اليوم
الثاني قبل الزوال عند محمد بن يحيى القضاء وعندهما لا قضاء عليه

وَفِي الزَّكَاةِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِحَوْلِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَقَامَ يُوسُفُ كَثْرَ الْكُلِّ
مَقَامَ كُلِّهِ تَبْسِيرٌ عَلَى الْمَكَاثِلِ لَا نَزْأُ قُرْبِي سَقُوطِ الْوَاجِبِ مِنْ اِعْتِبَارِ
الْجَمْعِ مَا كَانَ حَسَنًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ أَيْ غَيْرَ الْحَسَنِ كَالْإِيمَانِ وَكَانَ قَبِيحًا لَا
يَحْتَمِلُ الْعُفُوكَ الْكَفْرَ ثَابِتٌ فِي حَقِّهِ أَيْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَثْبُتَ بِمَا نَزَّ وَرَدَتْ
تَبَعًا لَا بُوَيْرَ لَا أَنْ تَصْرَفَ لِضَارٍ وَأَنْ كَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فِي حَقِّهِ لَا

قولان التضرع
 يقال بان القول بثبوت الايمان
 من حق الكفون سلم كونه باخا
 موضعا في حقه والاعطال بثبوت
 الردة فيه فلا كونه تضرعا خارا
 ورا غير ثابت في حقه فليست
 مثبت فيه ثبوتية ردة البود
 من الحجج
 ١٢

فقد حثيت ايمانك ودرت في حق الله
 لانها اياك انما تصدق ولا طلاق
 وهذا الايمان في ذلك بالعلم ولا طلاق
 لانها اياك انما تصدق ولا طلاق
 فاصول الفروع لان شيوحتي في حق الله
 لا قصد افعال البراد

١٢ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٣ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٤ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٥ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٦ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٧ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٨ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ١٩ قوله في قوله ان الضرب انما هو
 ٢٠ قوله في قوله ان الضرب انما هو

9

۱۷
 و کوی و در حق این قسم ای حقوق خداوند
 تعالی این قسم فی زمان این حق بطریق
 انحصار این حق بخلات حقوق خداوند
 فائز از این حق فیما ۱۱ صلوات خداوند
 من اول احوال انسان مقدم علی
 کما یفکان پس از انظار علی
 عطف علی قلم مقول و افکار تقدیر
 عبارت ۱۲ مجوز علی این کتاب
 سبب ۱۳ چوب سولی و سولی
 از لکات ثبوت فضا الامر و الذکوة
 من العبادات و الذکوة و الامانات
 بالاسباب التجلی فی ذکر کل الامانات
 و موجود فی حق الایمان و فی حق الایمان
 حضور فی ۱۴ جوی ۱۵
 و موجود فی حق الایمان و فی حق الایمان
 بالاسباب

مثل العبادات والحدود والكفارات فانها تحتل السقوط بالاعتداء
وتحتل النسخ وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيكون
سقوطها بهذا العذر الذي هو اس الاعداء وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا يحتمل السقوط فانه فرض دائم لا يرتفع دائما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقي او تقديري مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
بإداء الصلوة بعذر حقيقي او حكي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا أدى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملته الامر له
الامر الكلي في باب الصغر وحاصل احكامه انه اي الشأن يوضع له
يسقط عنه اي الصبي العمدية اي عمدة ما يحتمل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواجهة

[illegible][illegible]

قوله بان يباشره وكره اي للصبي بان يباشر
 ان المراهق بالمرء من الحيض الى الحيض
 عن طريق الزنا فيسقط عنه العفو
 قوله ولا ان ساء لم يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء

ويصير منه اي من الصبي بان يباشر هو بنفسه وكره اي للصبي بان يباشر
 غيره لاجله ما لا عهد في اي لا ضرر فيه كقبول طهره لا الصبي
 من اسباب المرحمة طبعاً فان كل من يكون سليم الطبع يتوهم على
 الصغار كما يتوهم الكبار وشره القول عليه السلام من لم ير رحم صغيرنا
 ولم يوقر كبيرنا فليس منا فجعل الصبا سبباً للعفو عن كل عهدة له
 تبعته وضمان يحتمل العفو اي السقوط عن البالغ وهذا المذكور
 لا يحرم الصبي عن الميراث بالقتل عندنا حتى لو قتل مؤثماً ثمناً او
 خطأ يستحق ميراثه لان موجب القتل يحتمل السقوط بالعفو باعذار
 كثيرة فيسقط بعد المصا اي بخلاف الدية فانها توجب عصمة
 المحل وهو اهل الوجوب عليه الصبا لا تنفي عصمة المحل ولا يلزم
 عليه اي على عدم حرمان الصبي عن الميراث بالقتل حرمانه اي الصبي
 بالرق والكفر حتى لو ارتد عاقلاً العياذ بالله تعالى او كان رقيقاً
 لا يستحق الارث من قريبه لان الرق ينافي في اهلية الورثة لان
 الرق ينافي في المالكية وكذلك الكفر لان اي الكفر ينافي في اهلية الورثة
 على المسلم لقوله تعالى وَلَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً

قوله بان يباشره وكره اي للصبي بان يباشر
 ان المراهق بالمرء من الحيض الى الحيض
 عن طريق الزنا فيسقط عنه العفو
 قوله ولا ان ساء لم يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء

قوله بان يباشره وكره اي للصبي بان يباشر
 ان المراهق بالمرء من الحيض الى الحيض
 عن طريق الزنا فيسقط عنه العفو
 قوله ولا ان ساء لم يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء

قوله بان يباشره وكره اي للصبي بان يباشر
 ان المراهق بالمرء من الحيض الى الحيض
 عن طريق الزنا فيسقط عنه العفو
 قوله ولا ان ساء لم يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء
 قوله ولا اي سقوط دفعه بان يباشر
 من ان العفو لا يفسد الا بالمرء
 فلا يفسد الا بالمرء

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الواو للتعليل

تعريف

9

لا ان العبد
يصل الى
المقعد الاول
شكر النسيان في
عذرا ۲۲

[illegible]

فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا

حالة القعود وبخلاف الكلام في جميع الاحوال لازمة المصلحة المذكورة
للمصلحة فان الصلوة مانعة عن الكلام فيكون كلامه لفظته وتقصيره
فلا يغلب الكلام ناسيا فلا يكون عذرا ايضا فلا يحل في معنى النسيان
المنصوص عليه المحاصل ان في حقوق الله تعالى ان يقع المرء في النسيان
بتقصير منه كالاكل في الصلوة فلا يكون عذرا واما بالتقصير منه
فيكون عذرا سواء كان مع ما يكون داعيا الى النسيان ومنافيا
للتذكير كالاكل والشرب في الصوم لان الطبيعة داعية الى الاكل ولم يكن
كثر التسمية عند الذبح فانه لا داعي الى تركها لكن ليس هناك
ما يذكرها واما النوم فمخرج عن استعمال القدرة وصفة ذلك العجز
ان ينافي الاختيار فاجب تأخير الخطاب للداء اللام بمعنى الباء
متعلقة بالخطاب وذلك لعجزه عن فهم مضمون الخطاب ولا
يمنع الوجوب لانه لا يمتد غالبا فلا حرج في وجوب القضاء عليه
بطلت عبارات اى البناء اصله في الطلاق والعراق والاسلام و
الردة لعدم صدورها عن اختياره ولم يتعلق بقدرته
وكلامه في الصلوة حكم فاذا قرء فيها فاعلم به

فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا

فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا
فان سجد في ركعة واحدة فليكون غلبا
فان سجد في ركعتين فليكون غلبا

اشارة الى قوله في الخبر
لما كان مكانه لم يكن عليه
وقوله وان كان
عنه

[illegible]

عن الزكيات الدارانية ١٢
الحواس الظاهرة عن الادراك
عنه وهو عبارة عن بحر
غايه التحقيق
بما ذكرنا الثاني البسيط ١٢
فروضا ان الله اودع في حق الحركات
من يوم ولدته فافاض بصوت
وعلى الذين علمهم انهم على طريقه
نقص

[illegible]

2

۱۵
فلان الارواح بالاصوات الانصاف فی
القبیلۃ لان فی نفس و احوال

صف ۱۱۱
تفہیم القرآن
فہم کان ان عملاً التفریح
نصف عبد اللہ

وكان
صنف من اهل الفضل
لما كان في سنة ١٠٠٠
من الهجرة النبوية
في سنة ١٠٠٠
من الهجرة النبوية

م ۱۱
عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
فانما اوتيتكم به من عند الله

[illegible]

ہیں۔ ان کی شہادتیں بھی اس کے خلاف ہیں۔

[illegible]

131

[illegible]

انفس الاموات عاشان فدايتهم
 انفس الاموات عاشان فدايتهم
 انفس الاموات عاشان فدايتهم

فندهم الواعق نصف عبده او اعق احد الشريكين نصيب يفتو
كله وقال ابو حنيفة الاعاق ازالته للملك لان العبد انما يتصرف في
حقه وحق المولى في الرقيق هو المالك والمالك وهو متجرب ثبوت
وزواله كما عرفت في بيع النصف وشراؤه لكن تعلق بسقوط كله
للملك عن المحل وهو العبد حكم لا يتجرب وهو العتق فاذا سقط بعضه
لله بعض الملك باعقا لبعض فقد وجد شرط العلة وشرط العلة لا
يوجب الحكم التام الغير المتجرب فيتوقف العتق على تكميلها اي العلة
وصار ذلك اسقاط الملك لذم يتجرب علة لثبوت العتق الغير
المتجرب كغسل اعضاء الوضوء علة لاجابة اداء الصلوة فان غسلها
متجربة واجابة الصلوة غير متجربة وكاعد الطلاق لتحريم فانها
متجربة والحرة الغليظة المتعلقة بها غير متجربة والحاصل الاعانة
عندهما اثبات العتق قصدا وازالة للملك ضمنا واثبات العتق بازالة
الرق لذم هو ضده وهما اي الرق والعتق لا يتجزيان فلا يتجزى الاعانة
واذا لم يتجرب كان اثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كطليقة نصف
الموعدة وايقاع نصف تطليقة وعنده الاعانة ازالة للملك قصدا

ماں کی
عقیقہ النحل للبلان
اوسے کرنا ہے اگر اور اودھا

غایۃ التحقیق
الاخلاق میں ازبشارۃ الی ان
وما جلیس لیس ابتداء بل
نارکرا علی اخلاقیات نے
تفسیر الاغان " " "

حاشیہ

قوله اخر آية جواب سوال در باب اول
المعجزة حيث جمع بين المعرفتين كل منهما
واللام في قوله بالارتقاء ولم يكتف
بواحد والارتقاء في الماكينة حيث
يخلف ويحصل ان مرادنا بالارتقاء هو
الارتقاء على سبيل المثال فان النطق
بشيء بغير ارتقاء ليس هو ارتقاء
بل هو ارتقاء في الخاص حيث لا يحد
عده وهذا النوع من التمييز بالبناء
لفظ الاشارة فلذا ذكره مع قول
والله اعلم خيرا عن حق يكون كلامك
في هذا جواب نعم وليست بكونه لاصدا
ان يقال لم لا اشارة
في قوله نعم

قال الموضع ما فوقه من
الشار لا كان البعد
من حقوق العباد
معيها باذن المولى
فلما اذنه بالبحر يكون
معيها الضائقة
عن الفضل
الاجملى
الحمد

التي أعدت للوحي وهي فعلية من السر هي وهو الجاع والنكاح تقولا
 فسررت جارية اذا أعدت لها ^{المعنى} وخص المكاتب بالتدكير مع ان المدبر
 كذلك يعلم الحكم في غير بالطريق الاولى لان الرق في المكاتب
 ناقص حتى ان حريمكاسبه ولا يصح منه ما يلعبد المكاتب حجة
 الاسلام حتى لو جازيعة نفلا وان كان باذ للمولى لعدم اصل القيد
 وهي المنافع البدنية لانها للمولى لان ذاته ملك له وملك للذات
 علة لملك الصفات فكانت لقدرة التي يحصل بها الفعل ملك المولى
 فالملك في الرق ناقص والملك في المكاتب كامل
 ذلك فانهم قالوا ان المكاتب ليس له مال ولا مال له
 فان كان له مال كان له مال له وان كان له مال كان له مال له

هو المالك المطلق دون الكراج
والملك الكراج

[illegible]

الكرامات الاخرية مثل الذمة فان الانسان بما يصير اهلا للالهي
والاستجاب يمتاز بها عن الحيوانات ويصير اهلا للخطاب فتكون
كرامته الاخرى الى ما روي عن بعض الصديقين انه قرء عنه قوله
تعالى اخسوافيها ولا تكلمون فقال له جال من هذا الخطاب فقيل
له هذا من اهل النار فقال اليس هذا خطاب الجيب فنظر الى حال
من قال لا الى حال من قال له والحل في حال النساء فان استغفرش الحرائر
وتوسعت طرق قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم حقوقا ثم وملا
كرامته وهذا حل في حق النبي عليه السلام الى تسعة وما فوقها الى ما شاء
الله تعالى زيادة شرفه وكرامته على الخلق كذا في الشرح والولاية
فانها تنفيذ القول على الغير شاء ولم يشأ ولا شك في انها كرامة و
يتفرع على ما ذكر قوله حقا ان ذمته اي العبد ضعفت بقره لان من
حيث انه صار مالا بالرق كان لا ذمته له اصلا ومن حيث انه انسان
مكلف لا بد ان يكون له ذمة فقلنا بوجوه اصل الذمة مع ضعفها
بالرق فلم تحتل الدين بنفسها اي لم تقدر على تحمل الدين بنفسها
لضعفها ولا لاجل تحمل الدين ضمت اليها اي الى الذمة مالية الرقبة و

حاشیہ جوڑ

100

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

الكسب في محتمل الدين ومعنى احتمال الدين صحة المطالبة يعني لا
يحتمل الدين اذا ضمنت اليها مالية الرقبة والكسب في بيع في دين لا
تتمتع في ثبوته كما اذا استهلك مال انسان لا فيما في ثبوته متمكنا اذا اقر
المجور فانه منهم في حلاله ثم الكسب الموجود في يده يصرف الى
الدين ولا فان لم ينفذ ولم يكن له كسب يصرف اليه مالية الرقبة ولا
يباع الرقبة بالدين مادام بقي به الكسب بالاجماع وكذلك الحال ينقص
بالرق اي كما يظهر اثر الرق في ضعف لذته يظهر اثره فتدفع من الحل
الذي يبتغي عليه ملك النكاح ويصير المرء اهلا له حتى انه لا ينكح العبد
الا امرتين لان الحل نعمة واستحقاق النعم بالانسيانية وقد ثار الرق
في نقصانها خلافا لما لك وتطلق لامة ثنتين سواء كان زوجها حرا
او عبدا لان الرق مؤثر في نقصان الحل فلا بد من
القنات بين الحرة والامة فيه فتى كان حل
للمرأة الحرة ازيد كان محليته الطلاق المعنوي له

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

الذي اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع بالاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها
الاحكام التي فيها الاحكام التي فيها

[illegible]

نظريته ومن الساعين ولوالديه

[illegible]

فان الاصل ان يثبت الملك للبأشرفنيا اي فحكم هو من الزوائد
ليس بمقص من التصرف بل وسيلة الى المقص وهو ملك اليد والتمكن

من الانتفاع وهو اى ما هو من الزوائد الملك لمشروع للتوصل الى
اليدين والعبد كالكيل في الملك اى اذا اشترى العبد شيئاً يقع الملك

المولى كما يقم الملك للموكل في شراء الوكيل كما قال فلان اى ولا للملك
لا يثبت للعبد بل المولى يخلفه فيه جعلنا العبد في حكم الملك وفي

حكم بقاء الأذن كالوكيل وإن كان هو أصيلا في نفس التصرف وفي
شوق ملك اليد ذلك لأنه لما لم يكن أهلا لملك الرقبة حتى وقع الملك

المولى كان هو الكوكيل ولما كان للمولى حق الحجر عليه بعد الاذن بدون
رضاه كما كان للموكل عزلا للكامل بدون رضاه كما ان العبد لما دوز في

حكم بقاء الاذن بمنزلة الوكيل ايضا في مسائل مرض المولى متعلق بقوله
فحكم بقاء الاذن وان
فحكم المالك وفي عامة المسائل المأذون اي كنهها وهو متعلق بقوله

وفي بقاء الاذن اى جعلناه في حكم الملك في مسائل مرض المولى وفي
 ختم بقاء الاذن في عامة المسائل كالملك فيه امثاله القسم الاول اذا

اذ لعبد في التجارة ثم مرض الموت فباع العبد بعض ما في يده من ثمن

من الحاشية
من الحاشية

۱۹۰

عزیز و عزیز الکریم
خداوند ملکوت فان العوالم
الکونین من علم بقا القلیة
غایة التحفیف
بقوله حکم بقا الاذن لغت و جم یوم غایت
اعمالین فی الکلامین علی طریق الافادہ
لما کان لاسل بلا العلمین
مع التعلیل و التفتیح
للصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله فباطلة عندنا وان كان
 يخرج من ثلث المال لان
 المحاباة على العبد لا يملك فيه
 المأذون عندنا لان
 المحاباة على العبد لا يملك فيه
 المأذون عندنا لان
 المحاباة على العبد لا يملك فيه

او اشتري شيئا وجاني في ذلك بغين فاحش او يسير ثم مات المولى
 فجميع ما فضل العبد جائز عندنا يخيفه من ثلث مال المولى لان
 الملك لما كان واقعا للمولى كما كان واقعا للموكل في تصرف الوكيل
 تغير تصرف العبد لمريض المولى يتعلق حقوقه بملكه كما يتغير
 تصرف الوكيل لمريض الموكل وصار كما يابشره المولى بنفسه لاستدام
 الاذن بعد مرضه فيعتبر من الثلث وكذا الحكم عندهما في المحاباة
 بغين يسير واما المحاباة بغين فاحش فباطلة عندهما ففهم
 المسئلة ونحوها جعل المأذون فيما يرجع الى الملك كالوكيل ولو
 بمنزلة الموكل حتى اعتبر مرضه في هذه التصرفات دون صحة
 العبد ومن امثلة القسم الثاني ان لو اذن لعبد في التجارة ثم
 جئن المولى جنونا مطبقا او ارتد والعياذ بالله وقتل فيه او لحق
 بدار الحرب صار العبد فيه محجورا كالوكيل يصير معزولا في هذه
 المسئلة ونحوها جعل العبد كالوكيل في حالته بقاء الاذن وقلة
 الشافعي انه ليس تصرفه لنفسه باهليته بل بطريق الاستفادة من
 المولى كالوكيل ويده في الاكتساب يد نيابة كالمودع واجتهب

على المولى من رتبة العبد لان
 من انكره ومن انكره لان
 من انكره ومن انكره لان
 من انكره ومن انكره لان
 من انكره ومن انكره لان

من التلويح
 من التلويح
 من التلويح
 من التلويح
 من التلويح

زيادة ما
 زيادة ما
 زيادة ما
 زيادة ما
 زيادة ما

ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك لا يخرج عن ملكه الى ملك غيره ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيطة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيطة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتملك والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتملك والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

لو كان اهلا للتصرف لكان اهلا للملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك لا يخرج عن ملكه الى ملك غيره ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيطة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيطة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتملك والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتملك والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

١٩٢
 ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك لا يخرج عن ملكه الى ملك غيره ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيطة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيطة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتملك والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتملك والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

[illegible]

والعبد فيرى في كونه كل واحد من الامرين مثل الحر ولذا لك يقتل

الحكم بالبعد عند ناقصا خلافا للشافعي وواجب لرق نقصانا
 ازجبت قضاة ليعلم المأثرة

ففي الجهاد لا ينبغي في الكمية منافع البدن لأنها تباع للبدن المملوك للو

الاما استثنى من الصوم والصلوة فلا يحل له القتال بغير اذنه لا

يجب الجهاد عليه أي العبد لأن استطاعته في الحج والجهاد غير متناهية

عَلَى الْمَوْلَى نَظَرَ الْمَوْلَى كَمَا اسْتَبَدَّ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ نَظَرَ الْعَبْدُ

ولهذا لا يجب الرق النقضان لم يستوجب العبد لسم الكامل

من الغنيمه اذا قاتل يذنه او يغير اذنه بل يرضيه ولا يسهم لا يستحق

الغنىمة انما هو باعتبار معنى الكرامة والعبد تنقصر حالاً من الحر وفي

الحديث انك ان علمك السلام ترضى المالك ولا تسهم بخلاف تفصل

الإمام بحث نساو العبد فيه الحكما نساو الواحافه الفارس لان

سنة وفاة السليمان عليه السلام

تساو بان فم وانقطه تالو لا تكل باله لا عنك

لے ولایت احمدیہ

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ بِلَا عِلْمٍ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

بقوله مغل الذمة والحل والولاية فبين الذمة ثم الحل ثم شرع في بيان
الولاية ^{فإن} ترغيع لا تثبت لولاية المتعدية مثل ولاية القضاء والشهادة
والتزويج ^{لا} لا ولاية له على نفسه فكيف يتعدى منه إلى غيره ولما كان
يرد عليه ^{له} هذا يوجب أن لا يصح ما نهى للكا فر الحربة في القتال
لا نهى ^{له} تصرف على الغير جاب قبوله وإنما صح ما زال العبد الماذون في
القتال للكا فر الحربة لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولاية
أي ليس الأمان من باب الولاية من قبل أي من جهة انه رأى الماذون
صار شريكا للغزاة بواسطة الأذن في الجهاد في الغنمة ^{فإن} مجمع
انه من حيث انه إنسان فخطب يستحق الرضخ ^{فإن} لأن المولى يخلفه
في الملك المستحق كما في سائر أكسابه فاذا أمن الكافر فقد سقط
حق نفسه في الغنمة اغنى الرضخ فلزمه أن لا يحكم الأمان الماذون
أولا ثم يتعدى إلى غيره من الغانمين ولزم سقوط حقهم لأن الغنمة
لا تتجزئ في حق الثبوت والسقوط وهذا مثل شهادة ترى العبد
برؤية هلال رمضان حيث يصح ^{له} أنها ليست من الولاية بل هي
الزام الصوم بنفسه ^{له} ولا ثم يتعدى الحكم إلى غيره وعلى هذا الأصل

أما قوله في الولاية فبين الذمة والحل والولاية فبين الذمة ثم الحل ثم شرع في بيان الولاية
فإن ترغيع لا تثبت لولاية المتعدية مثل ولاية القضاء والشهادة والتزويج لا لا ولاية له على نفسه
فكيف يتعدى منه إلى غيره ولما كان يرد عليه هذا يوجب أن لا يصح ما نهى للكا فر الحربة في القتال
لا نهى تصرف على الغير جاب قبوله وإنما صح ما زال العبد الماذون في القتال للكا فر الحربة
لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولاية أي ليس الأمان من باب الولاية من قبل أي من جهة
انه رأى الماذون صار شريكا للغزاة بواسطة الأذن في الجهاد في الغنمة مجمع انه من حيث انه إنسان
فخطب يستحق الرضخ لأن المولى يخلفه في الملك المستحق كما في سائر أكسابه فاذا أمن الكافر
قد سقط حق نفسه في الغنمة اغنى الرضخ فلزمه أن لا يحكم الأمان الماذون أولا ثم يتعدى إلى غيره
من الغانمين ولزم سقوط حقهم لأن الغنمة لا تتجزئ في حق الثبوت والسقوط وهذا مثل شهادة ترى
العبد برؤية هلال رمضان حيث يصح أنها ليست من الولاية بل هي الزام الصوم بنفسه ولا ثم يتعدى
الحكم إلى غيره وعلى هذا الأصل

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وهوان الرق لا ينافي ما لكثرة غير المال من الدم والحياة ولهذا يملك
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غير تبعها يصح اقراره
 في العبد مجبوراً او ماذونا بموجب الحدود والقصاص لا ينافي
 كان في حق للدم والحياة باقياً على اصل الحرية يصح اقراره مثل
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا ينافي بطريق التبع وكذا
 يصح اقراره بالسرقه المستملكة ماذوناً او مجبوراً حتى وجب لقطع
 ولم يجب لضمان وبالسرقه القائمة صح لا قرار من حق لقطع
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال يملك لمولاه لان
 المولى ان لم يرد المسروقة الى المسروق منه كان ملكاً للمولى فيقع
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجبور اختلاف معروف
 اذا كتب للمولى وقال المالك مالي فقال ابو حنيفة يقطع يده والمالك
 للمسروق منه لما روي قال ابو يوسف يقطع يده والمالك للمولى لان اقرار
 بالامر ين بالقطع وهو على نفسه فيصح وبالمالك للمسروق منه وهو
 سيد فلا يصح وتثبت لقطع يده في المال كمال في السرقه المستملكة

١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

فإنما الأصل في السبب أن يكون له أثر في الوجود...
فإنما الأصل في السبب أن يكون له أثر في الوجود...
فإنما الأصل في السبب أن يكون له أثر في الوجود...

يستند إلى أول السبب فثبت بدى بالمرض الحجة في منع المريض إذا
أقصر في المرض بالموت مستند إلى أنه لا يقدر ما يقع به صيانة الحق
لحق الوارث والغريم فقيل كل تصرف واقع من مرضي المريض محتمل
الفسخ كالهبة فإن القول بفسخه أي بجملة ذلك التصرف واجب في
الحال الشك في ثبوت الحجة في الحال ثم ان كان التدارك بالنقض و
الفسخ إذا احتج المريض بنقض باتصاله بالموت وكل تصرف واقع من
المريض لا يحتمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت كالاعتاق فإنه تصرف لا
يحتمل الفسخ فلا بد أن يحكم بأنه إذا وقع على حق الغريم بأن اعتق المريض
عبدا من المملوك المستغرق بالدين أو على حق وارثه بأن اعتق عبدا
قيمة تزيد على ثلث ماله فحكم هذا المعتقد حكم المدبر قبل الموت حتى كان
عبدا في شهادته وسائر أحكامه فإن كان على الميت دين مستغرق
ينفذ على وجه لا يبطل حق الدائن فوجب السعاية في دين مستغرق
وإن لم يكن دين مستغرق ينفذ على وجه لا يبطل حق الوارث في
الثلثين وإذا البريق على أحدهما بأن كان في المال وفاء بالدين وهو
يخرج من الثلث نفذ العتق في الحال بخلاف اعتاق الراهن حيث

في دفع النقص...
في دفع النقص...
في دفع النقص...

ان ينقض إلى الموت...
ان ينقض إلى الموت...
ان ينقض إلى الموت...

صاحب جوده...
صاحب جوده...
صاحب جوده...

[illegible]

فصحت بقوله تعالى يوصيكم الله الآية وقد بينا النبي عليه السلام يقول
 ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية الورث بطل ذلك
 ايضاء المريض صورة بان يبيع للمريض شيئا من التركة من الوارث
 بمثل القيمة لان وصية بصورة العين حيث ان الوارث بعين من
 اعيان ماله لا معنى لاسترداد العوض منه فلا يجوز عند المجنفين
 لان حق الوارث كما تعلق بالمالية تعلق بالعين حتى لو اراد بعض
 الورثة بان يجعل شيئا لنفسه بعينه نصيب من الميراث لا يملك
 ذلك بدون رضا سائر الورثة ومعنى بان يقر لاحد الورثة بما
 معين لان وصية من حيث انه يقر تسليم المقر للمقر بل العوض
 وشبهة الحرام حرام كالحرام وحققة بان وصية لاحد الورثة
 وشبهة بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي منها حتى لم يصح
 ببيع اى المريض من الوارث اصلا اى سواء كان بمثل القيمة ولا عند
 المجنفين وعندهما يجوز بمثل القيمة لان ليس فيه ابطال حقه واما
 ببيع من الاجنب فيجوز اتفاقا لانه لا حجر للمريض من التصرف من الاجنب
 فيما لا يخل بالثلثين وهذا مثال للقسم الاول ويقوم منه المثال

عالم التحقيق

عالم غايمة التحقيق

۱۵

عندما نرقد نقاتل مع المفقودين دون أن نلاحظ الفجوة بيننا

[illegible]

ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف لميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجيه المطالبة لتجمل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لزام المطالبة بما علة الاصل
 لا لزام اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد طالبا به لا فمته الى العبد
 في حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانی الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر ان
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالية الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها
 الى الذمة لما لية اى مالية الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٥

(Marginalia on the left side of the page, written diagonally from top-left to bottom-right):
 ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف لميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجيه المطالبة لتجمل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لزام المطالبة بما علة الاصل
 لا لزام اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد طالبا به لا فمته الى العبد
 في حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانی الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر ان
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالية الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها
 الى الذمة لما لية اى مالية الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

(Marginalia on the right side of the page, written diagonally from top-right to bottom-left):
 ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف لميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجيه المطالبة لتجمل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لزام المطالبة بما علة الاصل
 لا لزام اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد طالبا به لا فمته الى العبد
 في حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانی الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر ان
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالية الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها
 الى الذمة لما لية اى مالية الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٩

[illegible]

١٤٨
 لا يمكن استيفاء الدين في المال التي هي حق المولى اذا ظهر الدين في حقه
 لا لانه لم يمت بكامله في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة
 الغير شرعية عليه بطريق الصلاة كنفقة المحارم والزكاة بطل بالموت
 لا ضعف لانه بالموت فوق ضعفه بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة
 فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من الثلث لجواز تصرفه فيه واما
 الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجته لان العبودية اللازمة
 للبشرية مستلزمة للحاجة فشرع مرافق حاجتهم والموت لا ينافي
 الحاجة بل يزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تقتضيه
 به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق
 متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه على حاله
 الحيوة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا شيئا به الحاجة اليها
 ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب
 ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلاف عن اى عن الميت
 نظرا لمتعلق بالجميع اى شئت هذه الحقوق نفعا للميت لان التمتع
 واجم اليه ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجته اى تدارك

[illegible][illegible]

[illegible]

ما فات فيكون هي قوى من خلافهم ولهذا أي لبقاء ما ينقض به
 وفطر في حيرته ^{له طاهر الميت} ^{له في الوارث} ^{و يستور و يستر في زواجره}
 الحاجة بقيت الكتابة بعد مودة المولى اتفاقا لان ملك المولى يبق
 بعد موته الحاجة وقد وجدت الحاجة وهي حرز الثواب بفك
 الرقبة قال عليه السلام من اعتق عبدا اعتق الله تعالى بكل عضو
 منه من النار ولا حاجة الى حصول البذل ليستوفي منه ديونه
 وبعد مودة المكاتب يرض عن وفاء عبدا لان مالك يحكم عقد
 الكتابة فبقى الحاجة ليعتق اولاده ولثلاثا ذى في قوله لتأد
 ولده بتغيير الناس اياه برقيبير قال عليه السلام يؤذى الميت في
 قبره ما يؤذى في اهله وحاجة الميت الى نزول ثل الكفر الذي هو
 الرقاشد كذا في شرح المنار المسمى بالكشف وفي الحديث اشارة
 الى تشنيع بليغ لمن يؤذى اهله بيت النبي عليه السلام من الروافض
 والخوارج عصمنا الله تعالى عنه ورزقنا محبتهم وحضرتنا معهم
 ببركاتهم وقال الشافعي يفسخ الكتابة بموته والمالك كله لمولاه و
 عطف على قوله وبقيت قوله وقلنا ان المرأة تغتسل زوجها بعد
 لموة في عدتها لان الزوج مالك لها فبقية ملكه فيها لا انقضاء العدة
 لانها تامة

[illegible]

غاية
لا تقصوا العدة
في حق مؤلفي على الزوال
لا تجعل الحقول الى الوراء
الان كل الناح
تقال وعلقت الطاح
للمطوبين على آله
الركن المصطفى
الان كل الناح

[illegible]

على حققة فينبغي ان يجب القصاص له من هذا الوجه حتى يصح عفو
 الجرم استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله
 لان اى القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء
 لا يجب ثبتي بطلان اهلية المالك لا ما يضطر اليه الحاجة والقصاص
 لا يصلح لدفع حوائج الميت ثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا
 ففارق الخلف لما لا يخلو من تعلق به حق المقتول الاصل وهو
 القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف
 حالها وهو ان الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا يثبت مع
 الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم
 والوضوء في شرائط النية لا اختلاف حالها لان الماء مطهر طبعيا
 والتراب ملوث واما احكام الآخرة فله اى لميت فيها اى في تلك
 الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء
 وللمهد للطف في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من
 منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما
 يوصفان فيهما للخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

لصباية
 مستحكة

لا بد من ان القصاص لا يثبت له من هذا الوجه حتى يصح عفو الجرم استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله لان اى القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء لا يجب ثبتي بطلان اهلية المالك لا ما يضطر اليه الحاجة والقصاص لا يصلح لدفع حوائج الميت ثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا ففارق الخلف لما لا يخلو من تعلق به حق المقتول الاصل وهو القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف حالها وهو ان الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا يثبت مع الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم والوضوء في شرائط النية لا اختلاف حالها لان الماء مطهر طبعيا والتراب ملوث واما احكام الآخرة فله اى لميت فيها اى في تلك الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء وللمهد للطف في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما يوصفان فيهما للخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة
 كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر لها
 روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان
 كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة
 بكرمه وفضله اللهم خلقتنا مجانا ورزقتنا مجانا فاغفر لنا عجبانا
فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقادم عن المزيل كالجمل
 اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم بالسكر
 او عن غيره عليه كالاكراه في الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
 بعدم العلم من شأنه فان قارن اعتقاد النقيض في كونه هو المراد
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به ولا فيسقط وهو المراد بعد
 اما الجمل فانواع اربعة جمل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
 وجمل هود ونه وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده ولاول
 هو المراد بقوله جمل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
 وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

من العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
 مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقادم عن المزيل كالجمل
 اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم بالسكر
 او عن غيره عليه كالاكراه في الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
 بعدم العلم من شأنه فان قارن اعتقاد النقيض في كونه هو المراد
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به ولا فيسقط وهو المراد بعد
 اما الجمل فانواع اربعة جمل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
 وجمل هود ونه وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده ولاول
 هو المراد بقوله جمل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
 وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

في بعض احكام الدنيا

في بعض احكام الدنيا

الآخرة أصلاً انما قد يراد به انما يجعل في احكام عذرا بان عقد
 الذمة فانه يجبر من القتل والحبس في الدنيا دون الآخرة لانه مكابرة
 وجود بعد وضوح الدليل لا الايات الدالة على وحدانية الله تعالى
 واتصافه بصفات الكمال لا تخفى على من يراد في لب ومنها كونها سلا
 للرسول ومنزلة للكتب مما لا يعد ولا يحصى وكذا المعجزات الدالة
 على رسالته نبينا عليه السلام وجهل هود ونراى وجهل الكافر
 لكنهم مع الدعاة باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا مثل الاول وهو
 جهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى كالمعتزلة فانهم في قولهم انه
 تعالى عالم بلا علم وقادر بلا قدرة عيون حقيقة العلم والقدرة وكذا
 غيرهما من الصفات وهو مخالف للدلائل الدالة على تحققها وكذا

علم الله تعالى في صفاته لا يعلم في صفاته كالمعتزلة فانهم في قولهم انه
 تعالى عالم بلا علم وقادر بلا قدرة عيون حقيقة العلم والقدرة وكذا
 غيرهما من الصفات وهو مخالف للدلائل الدالة على تحققها وكذا

الآخرة أصلاً انما قد يراد به انما يجعل في احكام عذرا بان عقد
 الذمة فانه يجبر من القتل والحبس في الدنيا دون الآخرة لانه مكابرة
 وجود بعد وضوح الدليل لا الايات الدالة على وحدانية الله تعالى
 واتصافه بصفات الكمال لا تخفى على من يراد في لب ومنها كونها سلا
 للرسول ومنزلة للكتب مما لا يعد ولا يحصى وكذا المعجزات الدالة
 على رسالته نبينا عليه السلام وجهل هود ونراى وجهل الكافر
 لكنهم مع الدعاة باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا مثل الاول وهو
 جهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى كالمعتزلة فانهم في قولهم انه
 تعالى عالم بلا علم وقادر بلا قدرة عيون حقيقة العلم والقدرة وكذا
 غيرهما من الصفات وهو مخالف للدلائل الدالة على تحققها وكذا

الآخرة أصلاً انما قد يراد به انما يجعل في احكام عذرا بان عقد
 الذمة فانه يجبر من القتل والحبس في الدنيا دون الآخرة لانه مكابرة
 وجود بعد وضوح الدليل لا الايات الدالة على وحدانية الله تعالى
 واتصافه بصفات الكمال لا تخفى على من يراد في لب ومنها كونها سلا
 للرسول ومنزلة للكتب مما لا يعد ولا يحصى وكذا المعجزات الدالة
 على رسالته نبينا عليه السلام وجهل هود ونراى وجهل الكافر
 لكنهم مع الدعاة باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا مثل الاول وهو
 جهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى كالمعتزلة فانهم في قولهم انه
 تعالى عالم بلا علم وقادر بلا قدرة عيون حقيقة العلم والقدرة وكذا
 غيرهما من الصفات وهو مخالف للدلائل الدالة على تحققها وكذا

الذي انما

9

يقظها وفي زماننا الحكم للغلبة ولا تدرك العادلة والباغية

لأن كلهم يطلبون الدنيا إلا إنه أي كل واحد من صاحب الهوى واللباغ

منازل القرآن متمسک بہ بالتاویل ممکن چہ دون جہد الاول

لكنه اى كواحد منهما لما كان من المسلمين او ممن ينتحل الاسلام

یہ سب کے اسلام و لیس لہ اسلام و ہذا اذ غلای ہوا ختہ کفر

كغلات لروافض لزمن مناظرته والزام قبول الحق فميتا ويلم
جمع خال مبني التثنية وزعن المجرى كغلات جمع داع ۱۱

الفاسد فاذا استحل الباعى لهوا والدماء بتاولا زميا شرب الخمر
 له معتقدا على ما باهر الاموال له دمار مباهة الخمر

کا وہ یحیٰم بابا ختم ہائے حق و تباریکہ کا یحیٰم بابا ختم ہائے حق

الحاقربكيسملايريعقدهسلامحقاقامنمناظيروارامحقاق

عليه بخلاف القرآن فيه المشاهدة انه ان لم يقطع عنه

[illegible]

وقوة منه قصد فانه لم يرضى الا اذا احكام لا يدعاهم الى التمسك

اولا الزام ولا التزام وهو ظاهر ولا الزام لوجود المنفعة وكذلك

ای کو جو دالضمان سائر الاحکام التي تلزم المسلمين يلزمه لانهم مسلمون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۲

سید محمد علی

۱۲ حال و آشت ۱۲

غايه الشبهه ١٣
 بهذه الادله الظاهرة
 القصاص بها مائة
 فكان القتل بجور
 عليه الزم
 ابراهيم بن محمد بن الحسن
 في سنة ١١٥٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٥٠ هـ

5/2/7

لا يشتمل على ما في دار الحرب وكذلك أي كحل من أسلم في دار الحرب
 في كونه عنده جمل الوكيل بالوكالة والمأذون بالاذن وهما المراد
 بقوله بالاطلاق حتى لو تصرف فاقبل بلوغ الخبر اليه لم ينفذ تصرفهما
 على الموكل والمولى وكذا جمل الوكيل بالغزل وجمل المأذون بالبحر
 وهما المرادان بقوله وضده أي ضدا لاطلاق وكذا جمل الشفيع
 بالبيع فانه يكون عنده رحتى اذا علم به بعد زمان يثبت له حق
 الشفعة وكذا جمل المولى بجناية العبد فانه يكون عنده رحتى
 لو باع العبد بجاني قبل العلم بالجناية لا يكون مختارا للفداء و
 كذا جمل البكر البالغ بانه لا ينكح اي انكاح المولى فانه يكون عنده رحتى
 حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضاء بالنكاح لان دليل العلم
 خفي في حق هؤلاء والمسئلة فيما اذا زوجها ولي غير الاب والجد
 من الكفوهم والمثل او زوجها الاب والجد من غير الكفو او بغير
 فاحش فانه يكون عنده رحتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالنكاح
 واما اذا زوجها الاب والجد من الكفوهم والمثل يمكن لها الفسخ كما
 بالنظر وفور الشفقة ولو زوجها غير الاب والجد من غير الكفو

خلافت ما ذكر في طلب الفوائد
 على ما لا يفسد في طلب الفوائد
 في كونه عنده جمل الوكيل بالوكالة والمأذون بالاذن وهما المراد
 بقوله بالاطلاق حتى لو تصرف فاقبل بلوغ الخبر اليه لم ينفذ تصرفهما
 على الموكل والمولى وكذا جمل الوكيل بالغزل وجمل المأذون بالبحر
 وهما المرادان بقوله وضده أي ضدا لاطلاق وكذا جمل الشفيع
 بالبيع فانه يكون عنده رحتى اذا علم به بعد زمان يثبت له حق
 الشفعة وكذا جمل المولى بجناية العبد فانه يكون عنده رحتى
 لو باع العبد بجاني قبل العلم بالجناية لا يكون مختارا للفداء و
 كذا جمل البكر البالغ بانه لا ينكح اي انكاح المولى فانه يكون عنده رحتى
 حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضاء بالنكاح لان دليل العلم
 خفي في حق هؤلاء والمسئلة فيما اذا زوجها ولي غير الاب والجد
 من الكفوهم والمثل او زوجها الاب والجد من غير الكفو او بغير
 فاحش فانه يكون عنده رحتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالنكاح
 واما اذا زوجها الاب والجد من الكفوهم والمثل يمكن لها الفسخ كما
 بالنظر وفور الشفقة ولو زوجها غير الاب والجد من غير الكفو

في كونه عنده جمل الوكيل بالوكالة والمأذون بالاذن وهما المراد
 بقوله بالاطلاق حتى لو تصرف فاقبل بلوغ الخبر اليه لم ينفذ تصرفهما
 على الموكل والمولى وكذا جمل الوكيل بالغزل وجمل المأذون بالبحر
 وهما المرادان بقوله وضده أي ضدا لاطلاق وكذا جمل الشفيع
 بالبيع فانه يكون عنده رحتى اذا علم به بعد زمان يثبت له حق
 الشفعة وكذا جمل المولى بجناية العبد فانه يكون عنده رحتى
 لو باع العبد بجاني قبل العلم بالجناية لا يكون مختارا للفداء و
 كذا جمل البكر البالغ بانه لا ينكح اي انكاح المولى فانه يكون عنده رحتى
 حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضاء بالنكاح لان دليل العلم
 خفي في حق هؤلاء والمسئلة فيما اذا زوجها ولي غير الاب والجد
 من الكفوهم والمثل او زوجها الاب والجد من غير الكفو او بغير
 فاحش فانه يكون عنده رحتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالنكاح
 واما اذا زوجها الاب والجد من الكفوهم والمثل يمكن لها الفسخ كما
 بالنظر وفور الشفقة ولو زوجها غير الاب والجد من غير الكفو

في كونه عنده جمل الوكيل بالوكالة والمأذون بالاذن وهما المراد
 بقوله بالاطلاق حتى لو تصرف فاقبل بلوغ الخبر اليه لم ينفذ تصرفهما
 على الموكل والمولى وكذا جمل الوكيل بالغزل وجمل المأذون بالبحر
 وهما المرادان بقوله وضده أي ضدا لاطلاق وكذا جمل الشفيع
 بالبيع فانه يكون عنده رحتى اذا علم به بعد زمان يثبت له حق
 الشفعة وكذا جمل المولى بجناية العبد فانه يكون عنده رحتى
 لو باع العبد بجاني قبل العلم بالجناية لا يكون مختارا للفداء و
 كذا جمل البكر البالغ بانه لا ينكح اي انكاح المولى فانه يكون عنده رحتى
 حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضاء بالنكاح لان دليل العلم
 خفي في حق هؤلاء والمسئلة فيما اذا زوجها ولي غير الاب والجد
 من الكفوهم والمثل او زوجها الاب والجد من غير الكفو او بغير
 فاحش فانه يكون عنده رحتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالنكاح
 واما اذا زوجها الاب والجد من الكفوهم والمثل يمكن لها الفسخ كما
 بالنظر وفور الشفقة ولو زوجها غير الاب والجد من غير الكفو

او يغبن فاحش لم يصح النكاح اصلا هكذا في التلويح ثم قال
 المحقق التفتازاني بعد ما نصحت بذلك لانه قد اشتهر في
 بعض البلاد نقلا عن المصنف انه يصح النكاح في هذه الصورة لكن يكون
 لها الفسخ وهكذا ورد في شرح الوقاية ولا يوجد له رواية اصلا
 وكذا جعل لانه المنكوحه بخيار العتق فانها اذا جهلت ان لها الخيار
 اء خيار العتق فسكت عن فسخ النكاح فجعلها ما يكون عذرا حتى
 لا يبطل خيارها بخلاف الجمل بخيار البلوغ على ما عرف له اذا
 علمت بالنكاح وجهلت بان لها الخيار لا يكون جهلا بعذر
 حتى يبطل الخيار لها لان جهلها بالاحكام الشرعية في دار الاسلام ليس
 بعذر لاشتهار العلم في دار الاسلام وعدم المانع من تعلمها في
 جانبها بخلاف لانه فاشتهر لها بمحض المولى نعم واما السكر
 وهي حالة تعرض لانسان من امتلاء دماغه من الخمر للتصا

الاول من دار الاسلام
 الثاني من دار الاسلام
 الثالث من دار الاسلام
 الرابع من دار الاسلام
 الخامس من دار الاسلام
 السادس من دار الاسلام
 السابع من دار الاسلام
 الثامن من دار الاسلام
 التاسع من دار الاسلام
 العاشر من دار الاسلام

والا فاحش لم يصح النكاح اصلا هكذا في التلويح ثم قال
 المحقق التفتازاني بعد ما نصحت بذلك لانه قد اشتهر في
 بعض البلاد نقلا عن المصنف انه يصح النكاح في هذه الصورة لكن يكون
 لها الفسخ وهكذا ورد في شرح الوقاية ولا يوجد له رواية اصلا
 وكذا جعل لانه المنكوحه بخيار العتق فانها اذا جهلت ان لها الخيار
 اء خيار العتق فسكت عن فسخ النكاح فجعلها ما يكون عذرا حتى
 لا يبطل خيارها بخلاف الجمل بخيار البلوغ على ما عرف له اذا
 علمت بالنكاح وجهلت بان لها الخيار لا يكون جهلا بعذر
 حتى يبطل الخيار لها لان جهلها بالاحكام الشرعية في دار الاسلام ليس
 بعذر لاشتهار العلم في دار الاسلام وعدم المانع من تعلمها في
 جانبها بخلاف لانه فاشتهر لها بمحض المولى نعم واما السكر
 وهي حالة تعرض لانسان من امتلاء دماغه من الخمر للتصا

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

البه فيسقط معه التميز بين الامور الحسنه والقيحة فهو نوعان
 سكر بطريق مباح كسكر حاصل بشرب الماء كالبخر على قصد التداوي
 ففي المبسوط لا بأس بان يتداوى الانسان بالبنجر فاذا اراد ان يزيل
 عقله منه فلا ينبغي له ان يفعل ذلك وشرب المكره والمضطرب ان
 اضطرب الى شرب المسكر للعطش فشرب مسكرا وانما هذا النوع
 من المسكر بمنزلة الاعماء حتى منعه صحة الطلاق والعقاق وسائر
 التصرفات لا تدل على جنس المهر فصار من اقسام المرض فسكر
 بطريق محذور وانما هذا النوع لا ينافي الخطاب بالاجماع قال

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان
 كان هذا خطا با في حال السكر فظن وان كان في حال صحوهم فكذلك
 اذ لو كان منافيا لما جاز ذلك كما لا يجوز ان يقال لا تعاقل اذا جننت
 فلا تفعل كذا لان اضافة الحالة منافية للخطاب فلو كان السكر
 منافيا للخطاب لكان كالجنون في عدم صحة اضافة الخطاب اليه
 تلك الحالة فلا يبطر السكر شيئا من الاهلية لازال اهليا بالعقل
 والبلوغ والسكر لا يؤثر في اعدامها وتلزم احكام الشرع كلها

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

[illegible]

[illegible]

كلامه ليس بمراد وهذا فسر به بالعبد هو ما لا يفيد فائدة أصلا
من الموضوع العتيق والقوى ^{اولا} لان كلامه لا يرد في النزل ^{ثانيا}
وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
بالمباشرة اي بمباشرة التصرفات لانها لا يتكلم بمأهله به
عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا اي لعدم المناقاة به
يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فصير
مرتدا بالهزل لا بماهله به ولكنه اي الهزل بنا والاختيار بحكمه
بحكم ما هله به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
والاختيار في حق الحكم لانه حق مباشرة السبب الاختيار هو المقصد
الاشي وارادته والرضا هو اثاره واستحسانه فالمره مثلا يختار
ولا يرضه به ومن ههنا قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى
لا برضاه فيؤثر اذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
لان الله تعالى لا يرضى بعباده السامى والقبائح ^{ثانيا}
يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

لان الله تعالى لا يرضى بعباده السامى والقبائح ^{ثانيا}
يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

هذا لا ينافي مع ما قبل من ان الله تعالى لا يرضى بعباده السامى والقبائح ^{ثانيا}
يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

لان الله تعالى لا يرضى بعباده السامى والقبائح ^{ثانيا}
يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

بان يكون الثمن الف وهما متعاضدان وقت ثبت الترحيم للاول
 فانتفى اعتبار الثاني وهذا اي البيع بخلاف النكاح حيث يجب الاقل
 في النكاح بالاجماع لان النكاح لا يفسد بشرط كما يستعلم فامكن
 العمل بالمواضعتين المذكورتين ولو ذكر اي المتعاقدان في النكاح
 الثانيين وغرضهما الدرهم اي ان هذا في جنس البذل بان ذكر في
 النكاح دنانير وغرضهما درهم يجب به المثل وهذا بالاجماع لانها
 قصد الهزل باسمياه في العقد وبالفعل لا يجب المال والمواضع عليه
 غير المذكور في العقد والمشم لا يثبت بدو التسمية وصار كانه
 تزوجها على غير ما يكون طاهرا والمثل وانما لم يثبت الدنانير هنا
 كما ثبت في البيع لان النكاح يصح بغير تسمية بخلاف البيع لان
 البذل في البيع وان كان وصفا وتبعالا انه مقصود بالايضا لكونه
 احد ركني البيع وهذا يفسد بفساديه اي جمالتا وبدون ذكره
 بخلاف البذل في النكاح لانه انما شرع اظهرا لخطر المحل لانه مقصود
 وانما المقصود ثبوت المحل في الجانبين للتوالد والتناسل ولو هو لباصل
 للنكاح بان يقول لامرأة بمحضرة الشهود اني تزوجتك بالف

١٢
وفاطمة بنت محمد
والله اعلم

ان كون المال مقصودا
في نفسه هو كماله في
الجميع والاعادة وادله
ان المال ليس بدار
للملك والمصلحة
في نفسه هو كماله في
الجميع والاعادة وادله

۴۰ اکو بیاض
۴۱ اکو بیاض
۴۲ اکو بیاض
۴۳ اکو بیاض
۴۴ اکو بیاض
۴۵ اکو بیاض
۴۶ اکو بیاض
۴۷ اکو بیاض
۴۸ اکو بیاض
۴۹ اکو بیاض
۵۰ اکو بیاض

[illegible]

لم يحضرها شيء عند العقد واختلف في البناء والاعراض حمل

بدل
على وفق
القياس ۲

هذا هو الوجه الثاني في بطلان الطلب بالبيع حتى يتبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتبطل بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلا فاشتر
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهد
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومعهما المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب المواثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب المواثبة هان لا فقد بطلت الشفعة لا اشغال
 باطله سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نراي تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب المواثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا في استبقاء احد العوضين على ملكه
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والخير لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

٢٣٢

هذا هو الوجه الثالث في بطلان الطلب بالبيع حتى يتبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتبطل بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلا فاشتر
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهد
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومعهما المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب المواثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب المواثبة هان لا فقد بطلت الشفعة لا اشغال
 باطله سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نراي تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب المواثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا في استبقاء احد العوضين على ملكه
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والخير لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

هذا هو الوجه الرابع في بطلان الطلب بالبيع حتى يتبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتبطل بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلا فاشتر
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهد
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومعهما المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب المواثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب المواثبة هان لا فقد بطلت الشفعة لا اشغال
 باطله سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نراي تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب المواثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا في استبقاء احد العوضين على ملكه
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والخير لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

وكذلك اي مثل تسليم الشفاعة لبراء الغريم في انه يبطل بالهزل ويرتد
بالرد فيؤثر فيه الهزل كخيار الشرط حتى لو ابرم هازلا لا يصح ويبقى
الدين على حاله واما الكافر اذا تكلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه
هازا لا فيجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا كما لمكره على الاسلام اذا
اسلم يحكم باسلام بناء على وجود احد الركبن لان اى الايمان بمنزلة
انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراخي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون حكم
الاسلام مترخيا ولا يحتمل ان يرد الاسلام بسبب كماله يرد البيع بخيار
الرؤية والعيب فكان بمنزلة الطلاق والعتاق واما السفر وهو
سبب لتبذير المال واثلا فله على خلاف مقتضى العقل والشرع وفسره
في الاسلام بان خفة تعذر لا انسان فتبعته على خلاف موجب
والسفيه باختياره يعمل على خلاف موجب العقل مع بقاء العقل
فلا يكون سماويا والفرق بين المعتوه ان المعتوه يشابه المجنون
في بعض افعاله واقواله بخلاف السفيه فانه لا يشابه المجنون تعذر خفة
اما فواح او غضبا قيتا به مقتضاها في الامور من غير نظر ورؤية في

الدين على حاله واما الكافر اذا تكلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه
هازا لا فيجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا كما لمكره على الاسلام اذا
اسلم يحكم باسلام بناء على وجود احد الركبن لان اى الايمان بمنزلة
انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراخي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون حكم
الاسلام مترخيا ولا يحتمل ان يرد الاسلام بسبب كماله يرد البيع بخيار
الرؤية والعيب فكان بمنزلة الطلاق والعتاق واما السفر وهو
سبب لتبذير المال واثلا فله على خلاف مقتضى العقل والشرع وفسره
في الاسلام بان خفة تعذر لا انسان فتبعته على خلاف موجب
والسفيه باختياره يعمل على خلاف موجب العقل مع بقاء العقل
فلا يكون سماويا والفرق بين المعتوه ان المعتوه يشابه المجنون
في بعض افعاله واقواله بخلاف السفيه فانه لا يشابه المجنون تعذر خفة
اما فواح او غضبا قيتا به مقتضاها في الامور من غير نظر ورؤية في

وكذلك اي مثل تسليم الشفاعة لبراء الغريم في انه يبطل بالهزل ويرتد
بالرد فيؤثر فيه الهزل كخيار الشرط حتى لو ابرم هازلا لا يصح ويبقى
الدين على حاله واما الكافر اذا تكلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه
هازا لا فيجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا كما لمكره على الاسلام اذا
اسلم يحكم باسلام بناء على وجود احد الركبن لان اى الايمان بمنزلة
انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراخي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون حكم
الاسلام مترخيا ولا يحتمل ان يرد الاسلام بسبب كماله يرد البيع بخيار
الرؤية والعيب فكان بمنزلة الطلاق والعتاق واما السفر وهو
سبب لتبذير المال واثلا فله على خلاف مقتضى العقل والشرع وفسره
في الاسلام بان خفة تعذر لا انسان فتبعته على خلاف موجب
والسفيه باختياره يعمل على خلاف موجب العقل مع بقاء العقل
فلا يكون سماويا والفرق بين المعتوه ان المعتوه يشابه المجنون
في بعض افعاله واقواله بخلاف السفيه فانه لا يشابه المجنون تعذر خفة
اما فواح او غضبا قيتا به مقتضاها في الامور من غير نظر ورؤية في

وہ کہتا ہے کہ میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے اور اس کی وجہ سے میں نے اپنے دل کو
میں نے اپنے دل کو اس کے لئے تیار کر لیا ہے۔

[illegible]

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً وياقظهما بما
 ذكر التفريق بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثل حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیار
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً وياقظهما بما
 ذكر التفريق بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثل حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیار
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً وياقظهما بما
 ذكر التفريق بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثل حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیار
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً وياقظهما بما
 ذكر التفريق بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثل حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیار
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

واما الاكراه وهي حمل الغير على امر يكرهه ولا يريد مباشرة لولا الحمل
عليه بالوعيد على تركه فيكون معه الرضاء لا للاختيار فهو نوعان
كامل فيفسد الاختيار ويوجب الجاء اي الاضطرار نحو التهديد بما
يخاف على نفسه او عضو من اعضائه والاختيار نوعان صحيح وهو
ان يكون لفاعل في قصد مستبد وفساد وهو ان لا يكون لفاعل
مستبد بل يكون اختياره مبنيا على اختيار الاخر فانه اذا اضطر المشرق
امر بالاكراه كان قصد بالباشرة دفع الاكراه حقيقة ففسد الاختيار
فاسدا وقاصر وهو ان يعد الرضاء ولا يوجب الجاء بان يكون
التهديد بجس او ضرب وهذا غير مفسد للاختيار والنوع الاول
وهو الاكراه الملبى والثاني وهو الاكراه الغير الملبى والاكراه مجتمعة
بجميع اقسامها لا ينافي في الاهلية لاهلية الوجوب لاهلية الاداء ولا
يوجب وضع الخطاب اي سقوطه عن المكره بجماله سواء كان الاكراه
ملجيا او لا لان المكره على صيغة المفعول مبتدئ في حالته الاكراه كما
انه مبتدئ في حالته الاختيار والابتداء يتحقق الخطاب لان مقتضى
بدونه لا توهم انه اي المكره في الاثبات بما اكراه عليه متردد بين

[illegible]

مباشرة فرض كما لو اكره على اكل الميتة او شرب الخمر بما يوجب الاجزاء
 فانه يفترض عليه الاقدام على ما اكره عليه حتى لو صبر ولم ياكل ولم
 يشرب حتى قتل به يعاقب عليه وبين مباشرة حظري محظور كما لو
 اكره على الزنا وقتل النفس المعصومة وبين مباشرة اباحة كما في اكرام
 الصائم على افساد الصوم فانه يحرم له الفطر وبغير رخصة كما في اكرام
 على الكفر فانه يرخص له اجراء كلمة الكفر على لسانه وانما جعل الاقدام
 في رمضان من قبيل الاباحة له واجراء كلمة الكفر من قبيل الرخصة
 الاولى مباح في الجملة كما في المرض واما الثاني فلا يوصف بالاباحة
 اصلا لكن يرخص له الاقدام عليه عند طمانينة القلب باثم المكره فيه
 اي في اكرامه بالاقدام على الفعل مرة كما في اكرامه على الزنا ويوجب
 اخيه كما في اكرامه على اكل الميتة وهذه الامور لا تثبت بدو الخطأ
 فثبت ان المكره مخاطب مستل ولا يوضع عنه الخطاب هو الملك
 فلا رخصة في القتل والجرح للغير حتى لو قتل المكره وجرحه بغير زنا
 لان الرخصة لصيانة نفسه او غيره من التلف وهو وغيره سواء في
 الصيانة فلا يكون كراهه موجبا لابطاح تلفه لصيانة الغير ما انفرد بها

وہ لوگ کہ یا تم فوجی فرض کا کردہ الصائمہ علی العطران کلان ص

[illegible]

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

ولا رخصة في الزنا بعد الاكراه اصلا متعلق بالمسائل الثلاث
سواء كان الاكراه ملجيا ولا ثم ان الزنا في معنى القتل لان الولد لا
ينسب الي الزاني فلا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق
فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه
وهو الملجى في الميتة والخمر والحزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر
عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح
اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب
الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزء منه
فيصير شبهته كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهته
اسقاط الحد عن الشريك وخصص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلوة
والصوم واتلاف بالغير والحجامة على الاحرام وتمكين المروءة من الزنا
في الاكراه الكامل دون القاصر حتى لو اكره في اجراء كلمة الكفر او علم افساد
الصلوة والصوم لم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

لما كان في الجوارح والاعضاء والاشياء التي هي في حكمها كالاكراه في الزنا لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه وهو الملجى في الميتة والخمر والحزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزء منه فيصير شبهته كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهته اسقاط الحد عن الشريك وخصص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلوة والصوم واتلاف بالغير والحجامة على الاحرام وتمكين المروءة من الزنا في الاكراه الكامل دون القاصر حتى لو اكره في اجراء كلمة الكفر او علم افساد الصلوة والصوم لم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

انما كان في الجوارح والاعضاء والاشياء التي هي في حكمها كالاكراه في الزنا لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه وهو الملجى في الميتة والخمر والحزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزء منه فيصير شبهته كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهته اسقاط الحد عن الشريك وخصص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلوة والصوم واتلاف بالغير والحجامة على الاحرام وتمكين المروءة من الزنا في الاكراه الكامل دون القاصر حتى لو اكره في اجراء كلمة الكفر او علم افساد الصلوة والصوم لم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

لما كان في الجوارح والاعضاء والاشياء التي هي في حكمها كالاكراه في الزنا لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه وهو الملجى في الميتة والخمر والحزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزء منه فيصير شبهته كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهته اسقاط الحد عن الشريك وخصص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلوة والصوم واتلاف بالغير والحجامة على الاحرام وتمكين المروءة من الزنا في الاكراه الكامل دون القاصر حتى لو اكره في اجراء كلمة الكفر او علم افساد الصلوة والصوم لم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

معدودا وكذا الحكم في اطلاق مالا لغيره الجناية على الاحرام وتمكين
 المرأة من الزنا وانما فارق فعلها فعله في الرخصة حيث اخص المرأة
 التمكين من الزنا بالاكراه الكامل دون الرجل لان نسبة الولد تنقطع
 عنها فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل حيث تنقطع كما مر ولهذا
 وكان الاكراه الكامل واجب الرخصة وجب الاكراه القاصر شبهة في
 درء الحد عنها الى المرأة دون الرجل فان الكامل غير موجب للرخصة
 فلا يوجب القاصر درء الحد عنه فيجب به وهذا هو القياس في الاستحسان
 يسقط الحد عنه وهو القول المرجوع اليه لا بخيفته فيثبت بهذه الجملة
 المذكورة من ان الاكراه لا ينافي في الاهلية ولا يوجب سقوط الخطا
 ولا ينافي في الاختيار حتى تثبت هذه الاحكام المذكورة ان الاكراه لا
 يصلح لابطال الحكم شيء من الاقوال والافعال جملة كالطلاق والبيع والقتل
 وانكلاف مالا لغيره لا بدليل غيرهم لفظ غير فعل ماض من التعبير والضمير
 المنصوب فيراجع الى الحكم المعنوي والاستثناء منقطع اي لكن
 الحكم يبطل بدليل غير بعد صحة في نفسه على مثال فعل الطائفة الذي
 هو ضد المكرة فان موجب قوله انت طالق وهو وقوع الطلاق

الحق في دار الله
والنور عندنا معاودة من غير
والتواضع والاعتدال في حال العجز
والإيمان بحسن الخلق بين

ثبت عقيب التكلم به الا اذا الحق به مغير من الاستثناء او تعليق
 وكذا لموجب فعله كشرب الخمر والزنا ثابت عقيب الفعل الا اذا تحقق
 مانع باذتحقق هذا الافعال في دار الحرب وتمكنت فيها شبهة
 فكذا لموجب قول المكره وفعال الا عند المغير وانما يظهر اثر الاكراه
 هذا دفع لما يقال انه لما لم يظهر اثر الاكراه في بطلان الاقوال والافعال
 فففي شيء يظهر اثره فيه قد فسر بقوله بان لا يظهر اثره الا في امرين
 فانه اذا تكامل الاكراه بان كان ملجيا يظهر اثره في تبديل النسبة
 حتى يصير الفعل منسوب الى المكره على صيغة اسم الفاعل اذا احتمل ما
 اكراه عليه التبديل ولم يمنع عنه مانع ويظهر اثره اي الاكراه اذا قصر
 بان لم يكن ملجيا كالاكراه بالحبس فتقويت الرضا لانه تبديل النسبة
 ولا يكون الاكراه مؤثرا في اهدار قوله وفعله فيفسد الاكراه كاملا
 او قاصرا ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة
 لان الاكراه مطلقا لا يمنع انعقاد اصل التصرف لصدور عن اهله
 في محله لكنه يمنع نفاذه لفواة الرضا الذي هو شرط النفاذ
 فينقصد بصفة الفساد ولو كان التصرف مللا يتوقف على الرضا

[illegible]

ولعدم الرضاء لا يجب المالك ^{على} ولأن المال يعدم عند عدم الرضاء
فكان المال أي كان ذكره لم يوجد فوقه الطلاق بغيره ^{على} كطلاق
الصغيرة ^{على} ما لا نزل وطلق امرأته الصغيرة ^{على} ما لا يتوقف الطلاق
على قبوطها ^{على} فإذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب للمالك في هذا الدليل
تمهيد للفرق بين الأكره والضرر فإنهم اتفقوا على أن الطلاق في الضرر
لا يفصل عن المال فقال أبو حنيفة ^{على} يعدم وجوبهما جميعاً إلا بالتزام
المرءة كما استعرف وقال أبو جوب ^{على} هما جميعاً فلا بد من بيان جهة التفرقة
بين الأكره والضرر فلم يذوق ^{على} بخلاف الضرر في الخلع لأن الأكره ^{على}
يمنع الرضاء بالحكم واختياره دون الرضاء بالسبب واختياره ^{على}
وهذا بالاتفاق فيصم التطبيق عند أبي حنيفة لكن يتوقف وقوع
الطلاق على التزام المرءة ^{على} المال والرضاء به ^{على} فإن التزمته وقع الطلاق
ولزم المال إلا فلا طلاق ولا مال ^{على} وعندهما يقع الطلاق ويجب المال
لأن ما يدخل على الحكم ^{على} والسبب كالضرر بشرط الخيار لا يؤثر
في بطل الخلع بالمنع لأنه لم يوثر ^{على} فاحداً الحكمين وهو الطلاق
لا يوثر في الحكم الآخر وهو لزوم المال لأنه تابع بخلاف ما إذا دخل

[illegible]

ولما نظر
ولو الذي ولد
الغفر لكاتبه
الحسين بن علي بن محمد
صاحب الزاده
الرضا بن علي بن محمد
الرضا بن علي بن محمد
الرضا بن علي بن محمد

لانه فانه يفضل الطلاق عند المال بعد ذكره كانه الخلع مع الصغيرة على اتقا قبتين باذنا وان في خوار شرط اياها اشارة للمنفقة في الفرق على الذم بين غاية

٢٢٨

في كل واحد من هذه الوجوه

سنة
بدرية تراش

على السبب كالاكراه فانه يمنع المالد ون الطلاق لا زلالم لا يجب في الخلع
 والذكر كمن المبيع فلا بد من صحة ايجاب المالك في الخلع كما في المبيع
 ما دخل على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المالم يوجد فوقه
 الطلاق بغير المالك كان كشرط الخيار اى كما اذا خالعها بشرط الخيار
 لها على ما من بيانه فقد مر ان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عند ما وعده
 ابينقطة لا يقع الطلاق ولا يجب المالك الا انشاء المرأة فيقع الطلاق
 ويجب المالك ولما ذكر ان اثر الاكراه الكامل في تبديل النسبة شرع في
 بيانها فقال واذا اتصل الاكراه الكمال اى المبحى بما يصلح ان يكون الفاعل
 فيه التغيره مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره بكسر الرء
 ان يخلع المكره بفتحها ويضرب به بنفسه او ما لا يقتل بفسد الفعل
 الصادر من المكره بفتحها الى المكره بكسرهما ولن يحرى حكم الفعل
 وغيره المكره بفتحها من البنين حتى لو قال قتله والا لا يقتل وقته
 به وجب القود على المكره بكسرهما ولو اكرهه على الرمي الى الصيد فم
 اليه فاصاب نسا نا وجبت الدية على عاقلة المكره بالكسر والكفارة
 عليه كما لو باشره بنفسه لا الاكراه الكمال فيفسد لا اختيار لا الانشاء

والتأخره وسائر العلوم

المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان

المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
الروايات فقولوا كره على كل مال الغير يجب الضمان على المكره بفتح الراء
دون المكره بكسر هاء وان كان المكره بالفتح يصلح التمسك به بكسر هاء من
حيث الاكل لان منفعة الاكل حصلت للمكره بالفتح كما لو اكره على
الزنا لا يجب الحد عليه يجب العقرب على الزاني ولا يرجع به على المكره بكسر هاء
لان منفعة الوطى حصلت له فلا يصير المثل لم يقل لا يجب الضمان على
المكره بفتحها وان كان حائطا حصلت له بالمنفعة لان المكره بالفتح
اكل طعام المكره بكسر هاء باذنه لان الاكل اكره على القصر
ولما قبض صار قبضه منقول الى المكره بالكسر فكان قبضه وامره بالاكل
ولو قبض بنفسه صار غاصبا مال الطعام بالضممان فاذا اذن له بالاكل

لا يضمن الاكل شيئا فكذا هنا وكذلك لو طوى الاقوال كلها فانه لا
يتصور ان ياكل الانسان بغير غير هذا دليل الاول ويتكلم بلسان غيره
فلا يجعل المكره بكسر الراء مطلقا لامر المكره بفتحها حتى يقال ان الطلاق

غير قاصر بالهمزة
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان

المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان

المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان

المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان
المرءة بكسر هاء واما النسبة الى المكره من حيث ان الاكل لا يفتقر الى ضمان

سؤال في قوله لا يصح كونه التثنية في الحكم مقصود على المكروه بالفتحة اذا كان نفس الفعل مما يتصور ان يكون الفاعل فيه التلغير بصورة لان المحل عطف على كان السابق وفيه بيان لقوله لان المحل آذ ذلك اي المحل للجناية او الاكراه يتبدل بان يجعل المكروه بفتح الراء التلغيره مثل اكراه المحرم اضافة المصدر الى المفعول على قتل الصيد فذلك القتل هذه الجملة لتبين ان المثل يقتصر على الفاعل في حق الاثر والجزاء وان امكن جعله التل وهذا استحسان وفي القياس انه لا شيء عليه ولا على الامران كان حلالا لان المكروه بكسر الراء انما جعل على ان يحذف المكروه بفتحها على احوام نفسه وهو المكروه بالفتحة في ذلك انه في ان يحذف على احوام نفسه لا يصلح التلغيره فيقتصر عليه اذا لم يكن المكروه بكسرها ان يحذف على احوام الغير بنفسه فكذا بالاكراه ولو جعل المكروه بالفتحة التل للمكروه بكسرها يتبدل محل الفعل لان محل حقيقة احوام المكروه بالفتحة ويصير محل الجناية احوام المكروه بالكسرة لو كان محرما او يخرج الفعل عن كونه جناية لو كان حلالا وفيه اي في جعل

وهذا دليل الثالث وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 مثل لا يصلح كونه التثنية في الحكم مقصود على المكروه بالفتحة اذا كان
 نفس الفعل مما يتصور ان يكون الفاعل فيه التلغير بصورة لان المحل
 عطف على كان السابق وفيه بيان لقوله لان المحل آذ ذلك اي المحل
 للجناية او الاكراه يتبدل بان يجعل المكروه بفتح الراء التلغيره مثل اكراه
 المحرم اضافة المصدر الى المفعول على قتل الصيد فذلك القتل هذه
 الجملة لتبين ان المثل يقتصر على الفاعل في حق الاثر والجزاء وان
 امكن جعله التل وهذا استحسان وفي القياس انه لا شيء عليه ولا
 على الامران كان حلالا لان المكروه بكسر الراء انما جعل على ان يحذف
 المكروه بفتحها على احوام نفسه وهو المكروه بالفتحة في ذلك انه
 في ان يحذف على احوام نفسه لا يصلح التلغيره فيقتصر عليه اذا لم يكن
 المكروه بكسرها ان يحذف على احوام الغير بنفسه فكذا بالاكراه ولو جعل
 المكروه بالفتحة التل للمكروه بكسرها يتبدل محل الفعل لان محل حقيقة
 احوام المكروه بالفتحة ويصير محل الجناية احوام المكروه بالكسرة لو كان
 محرما او يخرج الفعل عن كونه جناية لو كان حلالا وفيه اي في جعل

جواب سؤال
 وهو ان لا ينبغي
 ان يكون المكروه
 آثره للمكروه
 فاجاب بقوله
 الا ان المحل
 صحت في محله

٢٥١

سؤال في قوله لا يصح كونه التثنية في الحكم مقصود على المكروه بالفتحة اذا كان نفس الفعل مما يتصور ان يكون الفاعل فيه التلغير بصورة لان المحل عطف على كان السابق وفيه بيان لقوله لان المحل آذ ذلك اي المحل للجناية او الاكراه يتبدل بان يجعل المكروه بفتح الراء التلغيره مثل اكراه المحرم اضافة المصدر الى المفعول على قتل الصيد فذلك القتل هذه الجملة لتبين ان المثل يقتصر على الفاعل في حق الاثر والجزاء وان امكن جعله التل وهذا استحسان وفي القياس انه لا شيء عليه ولا على الامران كان حلالا لان المكروه بكسر الراء انما جعل على ان يحذف المكروه بفتحها على احوام نفسه وهو المكروه بالفتحة في ذلك انه في ان يحذف على احوام نفسه لا يصلح التلغيره فيقتصر عليه اذا لم يكن المكروه بكسرها ان يحذف على احوام الغير بنفسه فكذا بالاكراه ولو جعل المكروه بالفتحة التل للمكروه بكسرها يتبدل محل الفعل لان محل حقيقة احوام المكروه بالفتحة ويصير محل الجناية احوام المكروه بالكسرة لو كان محرما او يخرج الفعل عن كونه جناية لو كان حلالا وفيه اي في جعل

[illegible]

حتى يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم
 سبب الملك وهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لان المكره بكسر هاء لا يقدر على تعليق
 ما لا الغير واتمام تصرف فكيف يجعل المكره بالفتح التزلة فيه لو جعل له
 المكره بالفتح التغير لتبدل محل له محل الفعل لا يصير تصرف في الغصبة
 وقد امر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا في التسليم
 حين جعل المكره بالفتح التزلة واخراج التسليم من ان يكون متمم للعقد
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته الى المكره بكسر الراء اذا
 لم يجز تبدل محل الفعل بالا كراه فعدم جواز تبدل ذاته ولو فسخ التسليم
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالاشتراء وقد نسبناه الى الفعل
 المكره بكسر هاء من حيث هو غصب يعني ان هذه التسليم متمم للتصرف
 من وجوه وفوت ليد الملك من وجه فجعلناه مقتصرا على البائع
 من حيث انه تمام للعقد نسبناه الى المكره بالكسر من حيث انه غصب
 لا ان يصلح التزلة فيه فيرجع بالضمان عليه فيه اشارة الى دفع ما يقابل

٢٥٣

لا يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم
 سبب الملك وهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لان المكره بكسر هاء لا يقدر على تعليق
 ما لا الغير واتمام تصرف فكيف يجعل المكره بالفتح التزلة فيه لو جعل له
 المكره بالفتح التغير لتبدل محل له محل الفعل لا يصير تصرف في الغصبة
 وقد امر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا في التسليم
 حين جعل المكره بالفتح التزلة واخراج التسليم من ان يكون متمم للعقد
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته الى المكره بكسر الراء اذا
 لم يجز تبدل محل الفعل بالا كراه فعدم جواز تبدل ذاته ولو فسخ التسليم
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالاشتراء وقد نسبناه الى الفعل
 المكره بكسر هاء من حيث هو غصب يعني ان هذه التسليم متمم للتصرف
 من وجوه وفوت ليد الملك من وجه فجعلناه مقتصرا على البائع
 من حيث انه تمام للعقد نسبناه الى المكره بالكسر من حيث انه غصب
 لا ان يصلح التزلة فيه فيرجع بالضمان عليه فيه اشارة الى دفع ما يقابل

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا
تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمته يوم التسليم وارشاء ضمن المشتري فاشار الى انه
ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد
نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره
بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر
بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال
والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل
وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط
هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ
لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا
كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق
بما فيه الجأى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأى هو المتكلم
حق يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره
لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا
تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمته يوم التسليم وارشاء ضمن المشتري فاشار الى انه
ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد
نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره
بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر
بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال
والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل
وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط
هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ
لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا
كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق
بما فيه الجأى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأى هو المتكلم
حق يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره
لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا
تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمته يوم التسليم وارشاء ضمن المشتري فاشار الى انه
ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد
نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره
بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر
بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال
والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل
وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط
هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ
لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا
كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق
بما فيه الجأى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأى هو المتكلم
حق يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره
لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

التره فيه ومعنى الاتلاف اي اتلاف ماليته هذا العبد لذته هو
 حكمه منه اي من الاعتاق منقول الى الذمة اكرهه لانه يتصور منه الاتلاف
 حسا فيمكن النسبة اليه بد ونسبة الاعتاق اليه لانه اي الاتلاف
 منفصل عنه اي عن الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل بد ونه محتمل
 للنقل الى المكره باصله لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الاحكام لا كراهه عندنا وقال
 الشافعي تصرفات المكره بالفتح قوله كالطلاق والعتاق والبيع نحوها
 يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق وان كان بحق يصح تصرفاته حتى
 لو اكره المحرم على الاسلام يصح اسلامه لانه اكرهه بحق بخلاف الذمة
 حيث لا يصح اسلامه بالا كراهه لانه اكرهه باطل عندنا لان صحة القول بقصد
 والاختيار ليكون القول ترجحه عملي في الضمير ودليلا عليه في بطل القول
 عند عدم اي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالا قرار فان
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا ليقيم ما هو مراده والا كراهه بالحبس الدائم
 مثل الاكراه بالقتل عنده اي عند الشافعي في بطل القول والفعل
 من المكره اصلا واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا اتم الاكراه سواء امكن

قوله معنى الاتلاف اي اتلاف ماليته هذا العبد لذته هو
 حكمه منه اي من الاعتاق منقول الى الذمة اكرهه لانه يتصور منه الاتلاف
 حسا فيمكن النسبة اليه بد ونسبة الاعتاق اليه لانه اي الاتلاف
 منفصل عنه اي عن الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل بد ونه محتمل
 للنقل الى المكره باصله لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الاحكام لا كراهه عندنا وقال
 الشافعي تصرفات المكره بالفتح قوله كالطلاق والعتاق والبيع نحوها
 يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق وان كان بحق يصح تصرفاته حتى
 لو اكره المحرم على الاسلام يصح اسلامه لانه اكرهه بحق بخلاف الذمة
 حيث لا يصح اسلامه بالا كراهه لانه اكرهه باطل عندنا لان صحة القول بقصد
 والاختيار ليكون القول ترجحه عملي في الضمير ودليلا عليه في بطل القول
 عند عدم اي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالا قرار فان
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا ليقيم ما هو مراده والا كراهه بالحبس الدائم
 مثل الاكراه بالقتل عنده اي عند الشافعي في بطل القول والفعل
 من المكره اصلا واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا اتم الاكراه سواء امكن

ولو المديون ولا يبرئ
 ولا يظفر
 ١٢

2

قوله عز وجل من ذليل ومن
 عزيز فمن الله عز وجل
 قوله عز وجل من ذليل ومن
 عزيز فمن الله عز وجل

احتراز عن حروف المباني وهي الحروف التسعة والعشرين ثم ان
اطلاق لفظ الحروف على المذكور في هذا الباب بطريق التغليب
لان بعضها اسماء واما آخر هذا الباب لانه من علم النحو لا انه لما تعلق
به بعض احكام الشرع اوردته تيمم الفائدة واليه اشار بقوله فسطر
من مسائل الفقهاء بعض ما مبني عليها واكثرها الى الحروف وقوعا
في الكلام واستعمالها في حروف العطف لانها تدخل على الاسماء و
الافعال والجملة والمفرد بخلاف غيرها والاصل فيه اي العطف
الواو لان العطف اثبات للمشاركة والواو لجد الاشراك فلتخصها
فيه كانت بمنزلة المطلق بخلاف غيرها فانها لا تها على معنى زائد
كانت بمنزلة المقيد المطلق والى بالاصالة وهي اي الواو مطلق الجمع

۱۱ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 بالاسماء وودون الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۲ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۳ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۴ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۵ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۶ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۷ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۸ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۱۹ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال
 ۲۰ صلوات الله عليه وسلم من الموت الى الحياة فانها مخصصة بالانفصال

[illegible][illegible]

[illegible]

عندنا من غير تعرض لمقارنته اى اجتماع كما زعم بعض اصحابنا على
قولها ونقل عن قول مالك ولا ترتيب اى فاخر ما بعدها ما قبلها في
الزمان كما زعموا على قولنا بخفيقة وكما زعم بعض الشافعية ونقل عن
ابن فهد في عطف المفردات لا اشتراكها في الحكم فقط وفي عطف
الجمل لا اشتراكها في الثبوت وعليه عامة اهل اللغة فقد ذكر ابو علي انه
مجمع عليه وقد نص عليه سيدي في سبع عشر مواضع من كتابه
وقال عبد القاهر وما يدل على ان الواو لا اصل له في الترتيب انهم
وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمر و
اخضم خالد وبكر لا الاشتراك والاختصاص يقتضيه فاعلين كذا
لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل فيه المقارنة و
هو قول سيبان عند قيامك وقعودك والقيام والقعود لواحد
يستحيل مقارنتهما في زمان واحد وايمت الفتوى اى اهل الشرع و
الفتوى من الفتى اى الشاب القوى لانها جواب حادث في واحدات
حكم وحصول كل واحد بالقوة وانما ثبت الترتيب في قولنا لا جنة
ان نكته انها في طالق وطالق حتى لا يقع به اى بهذا القول

[illegible]

المعصومين من عتبات
المراد في قوله
بأنه لا يرد عليه
في كل ما كان له
من العبادات والنفقة
والزكاة والميراث
وغير ذلك مما هو
مستحق له من الحقوق
فإنه لو لم يكن له
ذلك لكانت حياته
مختصة به ولا يرد
عليه شيء من ذلك

٢٥٩
 قوله بوجوبه فنفى
 إيجاباً إذا كان مقصوداً
 في الكلام لا في الحقيقة
 ٢٥٩
 على ما ذهب إليه
 في الكلام لا في الحقيقة
 ٢٥٩
 على ما ذهب إليه
 في الكلام لا في الحقيقة

٢٥٩
 الاطلاق واحدة في قول المجتهد خلاف الصاحب ويعلم من عند
 للمقارنة والا لم يقع الثالث بل يقع الاولى ويلغوما بعدها لعدم الحل
 كما قال الغير المدخل بها انت طالق وطالق وطالق في هذا دفع اشكال
 على قول الامة الثالثة اما على قولها فلان لو كان
 لطلاق الجمع عنده لكان ينبغي ان يقع الطلقات الثلاث عنده ايضا
 كما لو قل ان تزوجتها فهي طالق ثلثا ووجه الدفع ان ثبوت الترتيب عنده
 هي ما ليس بوجوب الواء بل ضرورة ان الطلقة الثانية تعلقت
 بالشرط بواسطة الطلقة الاولى لا بنفسه لان قوله ان تحتها فهي
 طالق جملة تامة مستغنية عما بعدها فليوقف عليه في توقف
 صدر الكلام على ما بعده عند وجود المغير لم يوجد والثانية مفقودة
 اليها بالنقصان لانها لو لم تعط لما افادت الناقصة شيئا فصار
 الاولى واسطة فتعلقت الثانية بعده واذا تعلقت كذلك تنزل
 عند الانحلال على الترتيب لانه نظمت فلذلك تقع الاولى
 بطل ما بعدها لعدم الحل فثبت الترتيب لهذا لا بمقتضى الواء والحال
 ان تعليق الاجزى بالشرط عنده على سبيل التعاقب حتى لو حصل

٢٥٩
 الشرط يقع الثالث وفي صورة تكرار
 اذا قدم الاول بين هذه الصورة وبين ما
 الدار فانت طالق وان دخلت الدار
 الاول دون الثاني والصورة تقع الطلاق
 بقوله صحيح لو حصل نقصان في الاول
 الدار فانت طالق فان قوله ان دخلت
 القول في الظاهر دليل على ان الشرط

قوله بوجوبه فنفى
 إيجاباً إذا كان مقصوداً
 في الكلام لا في الحقيقة
 ٢٥٩
 على ما ذهب إليه
 في الكلام لا في الحقيقة
 ٢٥٩
 على ما ذهب إليه
 في الكلام لا في الحقيقة

2

[illegible]

يلغو غيره فكذا هنا وإنما كان المعلق كالمنجرح عند وجود الشرط لأنه
 قد عرفت أن تأثير التعليق في منع السبب ^{فيما سبق} فإلزم كبر السبب من حيث أنه
 سبب وجود قبل وجود الشرط عندنا فإنا نجعل التعليق مانعا من وصول
 المعلق كانت طالق في أن دخلت لدار فانت طالق إلى المحل وذلك أن
 من انعقاده علة لا العلة الشرعية لا تصير علة قبل وصولها إلى المحل كبيع
 يكون سببا للملك ولما أدخل التعليق على قولنا انت طالق ومنعه من
 وصول المحل كالتعليق القنديل يمنع وصوله إلى الأرض كإشباعه أن يلغو
 هذا القول لعدم وصول المحل إلا أن وصوله مرجو بوجود الشرط و
 يمتنع التعليق فجعل كلاما صحيحا أصلا لصيرورة سببا فإذا ارتفع
 التعليق بوجود الشرط صار الكلام منجرحا في هذه الحالة لا ارتفاع المانع
 من الوصول وإذا ثبت أنه بمنزلة المنجرح يراعى للوقوع وجود المحل عند
 وجود الشرط فيقع الطلاق لأول ويلغو غيره فإن قيل إذا قال لا مؤثر
 إذ دخلت لدار فانت طالق ثم جن فوجد الشرط تطلق امرؤ ثم
 ولو منجرح في هذه الحالة لا يقع الطلاق فكيف يكون المعلق بمنزلة
 المنجرح قلنا إن التكلّم من الحالف يوجد عند التعليق فيراعى أهلية

[illegible]

قال الامام ابو جعفر عليه السلام «
ما من عبد الا وله حاشية»

[illegible]

نور مبین در بیان احکام و عقاید
اعتقادات دینیه و فقهیه
نورانی الایمن بان سالی
لم یجد فی قلوبهم الا اولی و لولم
علما الا نورانی مسدود الا خیر
افوزنا توفیق صدق الکلام
سبحان ربی عما یشریک
فرد فرده فانما ذلک واحد
الاخیر مال ابره
فرده

انما هذا الكلام لا يفسد لان
 ما يقال بانها من ان
 الكلام من الاول لان
 بيان الغير لا يفسد ان
 يكون موصولا والاول
 صاحب شرط
 ان التقدير بالتقديرين
 غير مفيد لان الحكم
 البطلان ليس بالتقدير
 بين ان يترجم له او لا
 او بتقديرين مما
 فان قوله ان كان
 لا يمكن بطلان الشرط
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد

هذه وتخص لجواز النكاح الاولى فاذا اتصل به اي بصدور الكلام اخوه
 الى اخر الكلام وهو قوله وهذه سلب الجواز عن اي عن الصدور لان
 لو لم يضمن نكاح الثانية الى نكاح الاولى صح نكاح الاولى واذا انضم
 اليها يبطل للزوم الجمع بين الاختين نكاحا فكان اخر الكلام ههنا
 مغيرا لاوله لان الاول للجواز والاخر لابطاله فصار اخره في حق
 اوله بمنزلة الشرط والاستثناء في انه يغير الاخر لاوله فيتوقف الاول
 على الاخر وانما قال في العقدتين لانه لو زوجهما في عقد واحد بطل
 النكاح ولا ينفذ بوجوب خلاف ما اذا زوجهما في عقدتين فانه يجوز
 نكاح الاولى يبطل نكاح الثانية بوجوب وهو ما اذا اجازها بكلامين
 منفصلين بان قال اجرت هذه ثم قال بعد من لا اخرى اجرت هذه
 وقد تدخل الواو على جملة كالمه بمنجبرها فلا تجب المشاركة
 المبتدئ الثاني في الخبر خبر المبتدئ الاول ذلك مثل قوله هذه طالق
 ثلثا وهذه طالق فان الجملة الثانية كالمه بمنجبرها وهو قوله طالق
 فلا يكون قوله وهذه مشاركا لقوله هذه في الطلقات لثلاث لان
 الموهبة الثانية تطلق طلقة واحدة لان الشركة في الخبر انما كانت عابرة

انما هذا الكلام لا يفسد لان
 ما يقال بانها من ان
 الكلام من الاول لان
 بيان الغير لا يفسد ان
 يكون موصولا والاول
 صاحب شرط
 ان التقدير بالتقديرين
 غير مفيد لان الحكم
 البطلان ليس بالتقدير
 بين ان يترجم له او لا
 او بتقديرين مما
 فان قوله ان كان
 لا يمكن بطلان الشرط
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد

انما هذا الكلام لا يفسد لان
 ما يقال بانها من ان
 الكلام من الاول لان
 بيان الغير لا يفسد ان
 يكون موصولا والاول
 صاحب شرط
 ان التقدير بالتقديرين
 غير مفيد لان الحكم
 البطلان ليس بالتقدير
 بين ان يترجم له او لا
 او بتقديرين مما
 فان قوله ان كان
 لا يمكن بطلان الشرط
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد
 لان مقتضى الشرط
 انما هو ما لا يفسد

لافتقار الكلام الثاني وهو المعطوف الى الشركة وذلك لافتقار انما
 يكون اذا كان الكلام الثاني ناقصا في الافادة فان قوله وهذه
 في قوله هذه طالق وهذا لا يفيد معنى بدون قوله طالق فاذا
 كان الكلام الثاني كاملا يفيد المعنى بنفسه فقد ذهب ليل الشركة
 وهو الافتقار وهذا اي لان ثبوت الشركة لاجل الافتقار قلنا
 ان الجملة الناقصة اي غير مفيدة لما اراده المتكلم بنفسه اشارة
 الجملة الاولى فيما يتم به الجملة الاولى بعينه اي لا يجعل كانه عيد
 مرة اخرى لازما بخلاف الاصل فلا يصار اليه الا ضرورة حتى
 قلنا ان في قوله اذ دخلت الدار فانت طالق و طالق ان الطلاق
 الثاني يتعلق بذلك الشرط المذكور بعينه ولا يقتضيه الثاني الاستبعاد
 اي الاستقلال به اي بذلك الشرط كانه اي كان المتكلم اعاده له
 الشرط وافرد الثاني به بمنزلة قوله اذ دخلت الدار فانت طالق
 اذ دخلت الدار فانت طالق وفائدة تظهير فيما اذا قال كلما حلفت
 بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق و
 طالق كان على ما ذكرنا يمينا واحدا حتى لا يقع الاطلاق واحدة

لا افتقار الكلام الثاني وهو المعطوف الى الشركة وذلك لا افتقار انما
 يكون اذا كان الكلام الثاني ناقصا في الافادة فان قوله وهذه
 في قوله هذا طالق وهذا لا يفيد معنى بدون قوله طالق فاذا
 كان الكلام الثاني كاملا يفيد المعنى بنفسه فقد ذهب ليل الشركة
 وهو لا افتقار وهذا اي لان ثبوت الشركة لاجل الافتقار قلنا
 ان الجملة الناقصة اي غير مفيدة لما اراده المتكلم بنفسه باشتراك
 الجملة الاولى في ما يتم به الجملة الاولى بعينه اي لا يجعل كانه عيد
 مرة اخرى لا الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا ضرورة حتى
 قلنا ان في قوله اذ دخلت الدار فانت طالق وطالق ان الطلاق
 الثاني يتعلق بذلك الشرط المذكور بعينه ولا يقتضيه الثاني الاستبداء
 اي الاستقلال به اي بذلك الشرط كانه اي كان المتكلم اعاده
 الشرط وافرد الثاني به بعينه لقوله اذ دخلت الدار فانت طالق
 اذ دخلت الدار فانت طالق وفائدة ترطبه فيما اذا قال كلما حلفت
 بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق و
 طالق كان على ما ذكرنا يميننا واحد حتى لا يقع الاطلاق واحدة

[illegible]

حاشیه

٥٥

[illegible]

8

دون التكلم أي يوجد مدلوله مترخيا كما في بعد لاف التكلم اتصالا
ظاهر إبانة الاختلاف فيمن قال كم مرة قبل الدخول بها أنت
طالق ثم طالق ثم طالق أدخلت الدار فانه قال أبو حنيفة يقع الأول
في الحال وتبين به ويلغو ما بعد إلا القائل كان سكت على الأول
ثم استأنف فلا يتوقف الأول على الآخر المغير لفواة شرط التوقف
وهو الاتصال فتبين به هذا إذا آخر الشرط وأما إذا قدم تعلو
الأول بالشرط ووقع الثاني بقاء المحل إذ المعلق لا ينزل في الحال و
لغى الثالث هذا في غير المدخول بها أما في المدخول بها فانه يتعلق
بالشرط ما يليه قدم الشرط وأخر ووقع الباقي في الحال فهذا أربعة
وجوه للمسئلة وقال يتعلق أي الطلقات الثلاث بالشرط جملة
في الوجوه الأربعة وتنزل عند وجود الشرط على الترتيب
لان كونها للعطف يقتضيه تعلق الكل بالشرط وكونها للترخي
يقتضي الترتيب فان كانت مدخولا بها يقع الثلاث وان
كانت غير مدخول بها تطلق بواحدة ويلغو الباقي لفواة المحل
وقد نستعار كلمة ثم بمعنى الواو حين تعذر العمل بحقيقتها

حاشیہ

لانه قصد الاضراب والرجوع عن تعليق الواحدة الى تعليق
^{عند انقاس}
 الثنتين والاضراب عن صدر الكلام انما يصح اذا كان محتملا
 للرد والرجوع فلا يصح الرجوع لكن تعليق الثنتين يصح لانه في
 وسعه لبقاء المحل بالتعليق الاول فصار كانه حلف يمينين بان قال
 طأ اذ دخلت الدار فانت طالق واحدة ثم قال اذ دخلت الدار
 فانت طالق ثنتين فاذا دخلت مرة يقع الثالث بخلاف العطف
 بانوا وعند ايجيفه حيث لم تقع الا واحدة في ان دخلت الدار
 فانت طالق واحدة وثنتين لانها لم توضع للاستدراك بل لجزء
 العطف فيقتضيه تقرير الاول ومشاركة الثاني اياه في الحكم فيصير
 الثاني متصلا بذلك الشرط بواسطة الاول فيثبت للترتيب كحاضر
 بيانه لانه دليل القول لم يقع الثالث لما كان لفظ بل لا بطل الاول
 فيل إشارة الى ان معنى الاعراض عن الاول في بل هو لا بطل وقيل
 معناه هو السكوة عنه واقامة الثاني وهو مدخول بمقامه كان
 من قضية اي قضية لفظ بل اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة لا بطل
 المعطوف عليه وقيام المعطوف مقامه فلذا قال لكن بشرط ابطال

لا يصح الرجوع عن الواحدة الى الثانية
 الا في ما كان محتملا للرد والرجوع
 كانه حلف يمينين بان قال
 طأ اذ دخلت الدار فانت طالق واحدة
 ثم قال اذ دخلت الدار فانت طالق ثنتين
 فاذا دخلت مرة يقع الثالث بخلاف العطف
 بانوا وعند ايجيفه حيث لم تقع الا واحدة
 في ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وثنتين
 لانها لم توضع للاستدراك بل لجزء العطف
 فيقتضيه تقرير الاول ومشاركة الثاني اياه
 في الحكم فيصير الثاني متصلا بذلك الشرط
 بواسطة الاول فيثبت للترتيب كحاضر بيانه
 لانه دليل القول لم يقع الثالث لما كان لفظ
 بل لا بطل الاول فيل إشارة الى ان معنى الاعراض
 عن الاول في بل هو لا بطل وقيل معناه هو السكوة
 عنه واقامة الثاني وهو مدخول بمقامه كان من
 قضية اي قضية لفظ بل اتصال الثاني بالشرط
 بلا واسطة لا بطل المعطوف عليه وقيام المعطوف
 مقامه فلذا قال لكن بشرط ابطال

٢٤٨

[illegible][illegible]

الاول حتى لو لم يبطل الاول كان اتصاله بواسطه وليس في وسعهم
 القائل ذلك الا بطلان وسعهم افراد الثاني بالبشرط ليتصل الثاني
 به اي بالبشرط بغير واسطه لبقاء المحل فيبقى التعليق الاول على حاله و
 يتحقق تعليق الخرافه فيصير الكلام بمنزلة الحلف بهينين كما علمت

فثبت ما في وسعه وهو افراد التاني بالشرط وبطل ابطال اليس وسعه
فتقع الثلث كما اوضحناه لك واما ما كن فللاستدراك اي للتدراك
الرفع اليها من الناشي من الكلام السابق بعد النفي لا يستدرك اي يمكن
الا بعد النفي بخلاف بل فانه يستدرك بها بعد النفي والاثبات هكذا
عطفت الف على الف د واما في عطفت الحاء فيح وقوعها بعد لاها

ايضا كقولك ما جاء زيد لكن عمرو فان لم يكن المتوهم ان يتوهم عدم
محض عمر وايضا لما بينهما من الحلاطة والملابسة استدراك به غير ان
العطف استثناء منقطع

ان کتب شخصان بل کی کتابیں
 اثبات والتفیجیہ و لا یستدرک
 احکام السورۃ
 کیونکہ اختلاف الطحاوی من سورۃ ہونی کو یوں
 صاف و عطف لفظ ہی کافی تو نہا زید جعفر کرے
 الطحاویین السورۃ طحیہ فلا یجوز
 اسناد رک ما بخلاف عطف جزیہ
 کافی تو نہا جاو نہ یکرین عطف
 سورۃ ہونی فجاز الاسناد رک یکرین
 الاجاب یکرین "حاشیہ" جاز الاسناد رک یکرین
 جاز الاسناد رک یکرین عطف جزیہ
 فقہی کی کتب عواہ جزیہ نفسیہ
 حجتہ موجبہ فحصل الاختلاف

من قوله وضع للاستدراك بعد النفي لا ان العطف به
 بلفظ لكن انما يستقيم عند تساق الكلام وانتظامه بان يكون
 متصلا ببعضه بعض ولا يكون فيه تناقض فاذا فأت احد الغيبي
 لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستانفا
 فاذا اتسق الكلام كالمقر له اي كاتساق كلام المقر له بالعبد يقول
 له حال كون المقر له قائلا بهذا القول وهو ما كان قط لكنه اي العبد
 لفلان اخر صورة المسئلة ان رجلا في يد عبيد فاقربه لاسنان
 فقال المقر له ذلك الكلام المتسق تعلق النفي بالاشياء هذه الجملة
 جواب لا ذا ومعناه انه نفي الملك عن نفسه الثاني لان نفيها
 مطلقا حتى استحق اي العبد المقر له الثاني وهو الذي مكنى عنه
 بفلان والاى وان لم يوجد لاتساق بفوات احد المعنيين
 فهو مستانف على صيغة اسم الفاعل انه فالتكلم مستانف بلكن
 او على صيغة المفعول له فالكلام مستانف كالحركة العاقلة الباعثة
 المزوجة التي زوجهما الفضولي من رجل بآية مثلا فاذا بلغها الخبر

من الاستيناف
 غير متعلق بما قبله

ازداد قوله من قوله وضع للاستدراك بعد النفي لا ان العطف به
 بلفظ لكن انما يستقيم عند تساق الكلام وانتظامه بان يكون
 متصلا ببعضه بعض ولا يكون فيه تناقض فاذا فأت احد الغيبي
 لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستانفا
 فاذا اتسق الكلام كالمقر له اي كاتساق كلام المقر له بالعبد يقول
 له حال كون المقر له قائلا بهذا القول وهو ما كان قط لكنه اي العبد
 لفلان اخر صورة المسئلة ان رجلا في يد عبيد فاقربه لاسنان
 فقال المقر له ذلك الكلام المتسق تعلق النفي بالاشياء هذه الجملة
 جواب لا ذا ومعناه انه نفي الملك عن نفسه الثاني لان نفيها
 مطلقا حتى استحق اي العبد المقر له الثاني وهو الذي مكنى عنه
 بفلان والاى وان لم يوجد لاتساق بفوات احد المعنيين
 فهو مستانف على صيغة اسم الفاعل انه فالتكلم مستانف بلكن
 او على صيغة المفعول له فالكلام مستانف كالحركة العاقلة الباعثة
 المزوجة التي زوجهما الفضولي من رجل بآية مثلا فاذا بلغها الخبر

او كلام المتكلم وعلى كل تقدير يجوز ان لا يتصل بالاشياء التي هي متعلقة به ان يكون مدخول لكن

لا تقول لا اجيزه اي النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسوق الكلام
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون
 التدارك في قدر المهر ولا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع
 قاضخان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع الى القيد
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم قبلها بالخبر
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا
 فسحا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة
 همنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

ان يقول لا اجيزه اي النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسوق الكلام
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون
 التدارك في قدر المهر ولا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع
 قاضخان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع الى القيد
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم قبلها بالخبر
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا
 فسحا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة
 همنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

٢٤٧

فان قال لا اجيزه النكاح بمائة وخمسين فانه اي الشان
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسوق الكلام
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون
 التدارك في قدر المهر ولا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع
 قاضخان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع الى القيد
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم قبلها بالخبر
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا
 فسحا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة
 همنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

لا تقول لا اجيزه اي النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسوق الكلام
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون
 التدارك في قدر المهر ولا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع
 قاضخان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع الى القيد
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم قبلها بالخبر
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا
 فسحا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة
 همنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

[illegible][illegible]

فمنه الامور ١٢
فان لم يكن الامور اي غلبت فباص
الطعام عنده مسكين الماتية
فان لم يكن في قلبه فباص
او لو كان ذلك ما يسبب الحقام
الامر لا خير والاباحة او التسليم
لما نزل احد ما في من يوجب
لما نزل احد ما في من يوجب
فمنه الامور ١٢
فان لم يكن الامور اي غلبت فباص
الطعام عنده مسكين الماتية
فان لم يكن في قلبه فباص
او لو كان ذلك ما يسبب الحقام
الامر لا خير والاباحة او التسليم

لا يجوز ان يكون الخبر لا يثبت له انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر
 وقد نقل الى احدث الحريه شرعا مثل بيعت واشتريت في قول
 المتعاقدين اوجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق
 ايها شاء بان يبتن العتق في احدهما على احتمال ان لا يختار
 بيان اي هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا
 من وجها معتبرا بجهته لان انشاء في موضع التهمة وجهته الاظهار
 في غيره اي ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجهته شرط
 قيام المحل حاله البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تغير الميث
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجهته حتى يجبر
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجورا عليه لان المور لا
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اي كلمة او للعموم بقرينة
 مثل استعماها في موضع النفق وموضع الاباحه فتوجب عموم الاقراء

هذا القول لما كان انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر
 وقد نقل الى احدث الحريه شرعا مثل بيعت واشتريت في قول
 المتعاقدين اوجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق
 ايها شاء بان يبتن العتق في احدهما على احتمال ان لا يختار
 بيان اي هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا
 من وجها معتبرا بجهته لان انشاء في موضع التهمة وجهته الاظهار
 في غيره اي ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجهته شرط
 قيام المحل حاله البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تغير الميث
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجهته حتى يجبر
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجورا عليه لان المور لا
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اي كلمة او للعموم بقرينة
 مثل استعماها في موضع النفق وموضع الاباحه فتوجب عموم الاقراء

وهو ان كان العتق في قوله ان يبتن العتق في ايها شاء يدل
 على ان العتق لا يثبت له انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر
 وقد نقل الى احدث الحريه شرعا مثل بيعت واشتريت في قول
 المتعاقدين اوجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق
 ايها شاء بان يبتن العتق في احدهما على احتمال ان لا يختار
 بيان اي هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا
 من وجها معتبرا بجهته لان انشاء في موضع التهمة وجهته الاظهار
 في غيره اي ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجهته شرط
 قيام المحل حاله البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تغير الميث
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجهته حتى يجبر
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجورا عليه لان المور لا
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اي كلمة او للعموم بقرينة
 مثل استعماها في موضع النفق وموضع الاباحه فتوجب عموم الاقراء

لا يجوز ان يكون الخبر لا يثبت له انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر
 وقد نقل الى احدث الحريه شرعا مثل بيعت واشتريت في قول
 المتعاقدين اوجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق
 ايها شاء بان يبتن العتق في احدهما على احتمال ان لا يختار
 بيان اي هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا
 من وجها معتبرا بجهته لان انشاء في موضع التهمة وجهته الاظهار
 في غيره اي ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجهته شرط
 قيام المحل حاله البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تغير الميث
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجهته حتى يجبر
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجورا عليه لان المور لا
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اي كلمة او للعموم بقرينة
 مثل استعماها في موضع النفق وموضع الاباحه فتوجب عموم الاقراء

في موضع النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
 انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
 عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
 لانها اطلق له المجالسة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين
 مع احد الفريقين ومجالسة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
 ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند ارتفاع
 ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي
 وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يخطئ
 اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يبحث لانها
 للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد
 واعلم ان تمسك المعتزلة

فقد اظهرت ان النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة لانها اطلق له المجالسة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين مع احد الفريقين ومجالسة احدهما غير معين غير مقصود في عموم ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند ارتفاع ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يخطئ اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يبحث لانها للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد واعلم ان تمسك المعتزلة

فقد اظهرت ان النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة لانها اطلق له المجالسة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين مع احد الفريقين ومجالسة احدهما غير معين غير مقصود في عموم ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند ارتفاع ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يخطئ اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يبحث لانها للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد واعلم ان تمسك المعتزلة

فقد اظهرت ان النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة لانها اطلق له المجالسة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين مع احد الفريقين ومجالسة احدهما غير معين غير مقصود في عموم ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند ارتفاع ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يخطئ اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يبحث لانها للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد واعلم ان تمسك المعتزلة

بعد ظهور شرائط الساعات وبين نفس التي

وأيضا قد قيل في بعض النسخ ان لا ينفع نفسا ليمانها
لو كان في الدنيا من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
فان الله لا يقبل من هؤلاء شيئا حتى يؤمنوا بالآخرة
والله اعلم بالصواب

على مذهبهم بقوله يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ليمانها
لم تكن أمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا ووجه التمسك به
مع ان اوجه سياق النفي يفيد العموم فيفيد ان عدم النفع للنفس
لم يكن منها الايمان ولا كسب الخيرات انما انتفى الايمان انتفى
الكسب فيكون ذكره لغوا فوجب حمل اوجهها على التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم التي امنت ولم تكسب خيرا و
الحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر او ثم
سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر
على نفي امر اخر كما تقول لم تكن امنت اولم تكن كسبت ههنا قد تغد
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني فقوله وكسبت عطف على امنت
في الظاهر ولما في التحقيق فعطف لم تكن المحذوف في او كسبت لم
تكن امنت اي لم تكن امنت اولم تكن كسبت وما اجاب عنه القاض
البيضاوي في تفسيره مبانه مختصر بذلك اليوم فهو مخالف لمذهبهم
وكذا حمل اوجه العموم لما مر من التقييد بل وجه الدفع ما نقول والله اعلم
بمراده ان المراد انه لا ينفع في ذلك اليوم احدان من يؤمن قبل اصلا

الامر لا ينفع نفسا ليمانها ولا كسب الخيرات انما انتفى الايمان انتفى
الكسب فيكون ذكره لغوا فوجب حمل اوجهها على التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم التي امنت ولم تكسب خيرا و
الحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر او ثم
سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر
على نفي امر اخر كما تقول لم تكن امنت اولم تكن كسبت ههنا قد تغد
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني فقوله وكسبت عطف على امنت
في الظاهر ولما في التحقيق فعطف لم تكن المحذوف في او كسبت لم
تكن امنت اي لم تكن امنت اولم تكن كسبت وما اجاب عنه القاض
البيضاوي في تفسيره مبانه مختصر بذلك اليوم فهو مخالف لمذهبهم
وكذا حمل اوجه العموم لما مر من التقييد بل وجه الدفع ما نقول والله اعلم
بمراده ان المراد انه لا ينفع في ذلك اليوم احدان من يؤمن قبل اصلا

الامر لا ينفع نفسا ليمانها ولا كسب الخيرات انما انتفى الايمان انتفى
الكسب فيكون ذكره لغوا فوجب حمل اوجهها على التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم التي امنت ولم تكسب خيرا و
الحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر او ثم
سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر
على نفي امر اخر كما تقول لم تكن امنت اولم تكن كسبت ههنا قد تغد
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني فقوله وكسبت عطف على امنت
في الظاهر ولما في التحقيق فعطف لم تكن المحذوف في او كسبت لم
تكن امنت اي لم تكن امنت اولم تكن كسبت وما اجاب عنه القاض
البيضاوي في تفسيره مبانه مختصر بذلك اليوم فهو مخالف لمذهبهم
وكذا حمل اوجه العموم لما مر من التقييد بل وجه الدفع ما نقول والله اعلم
بمراده ان المراد انه لا ينفع في ذلك اليوم احدان من يؤمن قبل اصلا

الامر لا ينفع نفسا ليمانها ولا كسب الخيرات انما انتفى الايمان انتفى
الكسب فيكون ذكره لغوا فوجب حمل اوجهها على التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم التي امنت ولم تكسب خيرا و
الحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر او ثم
سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر
على نفي امر اخر كما تقول لم تكن امنت اولم تكن كسبت ههنا قد تغد
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني فقوله وكسبت عطف على امنت
في الظاهر ولما في التحقيق فعطف لم تكن المحذوف في او كسبت لم
تكن امنت اي لم تكن امنت اولم تكن كسبت وما اجاب عنه القاض
البيضاوي في تفسيره مبانه مختصر بذلك اليوم فهو مخالف لمذهبهم
وكذا حمل اوجه العموم لما مر من التقييد بل وجه الدفع ما نقول والله اعلم
بمراده ان المراد انه لا ينفع في ذلك اليوم احدان من يؤمن قبل اصلا

FBI

حاشی
متعلقہ صفحہ
۲۱۰

[illegible][illegible]

[illegible]

2

[illegible]

لَوْدَخِل الدار الاخرى قبل دخول الاولى برء في يمينه وانتهت اليمين

بانتهاء المحلوف عليه وإنما تحم كلمة أو على معنى حتى لأنه تعذر

العطف لاختلاف الكلامين من اجل نفى في احدهما واشبات في

الأخذ وفه نظراً لامتناع دفعها المشتري على البيع وبالعكس

وَقَدْ كَرَّمْنَا شِدْقَهُ اسْمًا كَرِيمًا

خے لو والے او داخل بالروع کا عظمیٰ ما علی البغی نفسہ وعلیہم

حرف النفي وكلاهما صحيح محتمل عند النجاة فالمراد بالتعذر عدم

الحسن والغاية صالحة لان يحج عليهم الكلام لان اول الكلام

خط وني به ممتد فيه. ان ارد بقصد انقطاع هذه الغاية والاد

[illegible]

المداور وجب العمل بجارہ واما نحن فللعایہ ای للہ لیسکے ان

مابعدھا غایتہ لما قبلہا سوء کان جزء منہ وغیرہ وھذا اذا کان

ما قبلها امر امتداد وما بعدها صالحا للآية تأملوه وهذا المعنى حقيقته

لا يتجاوز عنه الاملا

فصل فی بیان الی لا فاعلی
 ۱۰۰

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ وَكَانَ ظُلُمَاتٍ عَظِيمًا

منه على هذا الوجه

ما قبله من فضل الله عليه السلام في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]

صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

1031

٩٢

بنیادی فکر نامہ نامہ

کونسل صغیر غفور علی شاہ

۱۴۰۰

الحمد لله

20

[illegible][illegible]

شوقی
متعلق و صفو
۲۸۷

علی السلام اوفی وسط کمانی قوله مات الذکر
 فی قوله مات کل ایسے مفرد
 بالخطوط والاکلا
 الخ بنین علی المدعیہ وکم کذا بنی التاریخ ۱۲۰
 حرم فیکمہ الر حرم الصیام
 حرم تغایہ کن الاول صلی اللہ علیہ وسلم
 والاضربہ لا یطو الا عند الاستعداد والا فوصالی الاستعداد
 تكون حتی تغایہ ۱۲۰ حرم
 تعالی حتی یطو الغزنیہ فان التقلیل علی الاستعداد
 وقبول الغزنیہ یصلح منیہ ولا یقول
 تعالی فی تسننہا

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

حاصل نمرا البقین بالجمال
فی الکمال

التكاليف عنه فان
الغاية تقين

مقام حاصل البقین انتہی ایجاد
وہ جس کو کہیں نہ ملے

نقطه اتصال الیمن

پیشکش کنندہ کی طرف سے

والتاريخ المذكور في هذا الموضع

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة لكل من أراد أن يتعلم
الدين والعلم والخلق

۲۸۵

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲

۱۰۰
 آن که در این کتاب
 تصدیق حاشیه مولانا محمد زکریا
 خان لاهوری

فان كان الفعلان الواقعان قبله حتى وبعدهما صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حتى تغد معك تغلق البر بهما وحتى حرف عطف لتعذر الغاية لما مر وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتعد عقيباً لتيان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لولم يأت واتي وتعد متراخيا حيث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدو ونحو حتى لواتي وتعد متراخيا حصل البر وانما يحتمل لولم يحصل منه التعقب بعد لاتيان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته والله اشارة الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هي ناشئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حتى التي للعطف مشكل ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

فان كان الفعلان الواقعان قبله حتى وبعدهما صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حتى تغد معك تغلق البر بهما وحتى حرف عطف لتعذر الغاية لما مر وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتعد عقيباً لتيان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لولم يأت واتي وتعد متراخيا حيث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدو ونحو حتى لواتي وتعد متراخيا حصل البر وانما يحتمل لولم يحصل منه التعقب بعد لاتيان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته والله اشارة الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هي ناشئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حتى التي للعطف مشكل ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

حاشية

فان كان الفعلان الواقعان قبله حتى وبعدهما صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حتى تغد معك تغلق البر بهما وحتى حرف عطف لتعذر الغاية لما مر وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتعد عقيباً لتيان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لولم يأت واتي وتعد متراخيا حيث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدو ونحو حتى لواتي وتعد متراخيا حصل البر وانما يحتمل لولم يحصل منه التعقب بعد لاتيان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته والله اشارة الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هي ناشئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حتى التي للعطف مشكل ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

مجلسه ۱۲

2

جواب سوال دیوان التبادر من
 قولہ الباقی من الحقیقتہ علی السامعین
 الا انہ کما کلامہ بالمال بالمال فاعلی فیہ
 لعدم البیادۃ الذکر کثرۃ فیہ من شکیبہ
 بیادۃ المال فیہ مال کما لا یخفی علی عابد
 فان الشیء اذا نزل علی عابد
 کان مصقفاً یا محالہ یا غایہ
 الی تحقیقہا وید بالانوار منہ من کثر
 علی شیطان طرد علی البیادۃ من کثر
 لمتقیۃ لہا عند التقیاء و
 صاخرادہ علی قولہ وعلما
 الخ من اجل انکاح من اثر الی الخ
 کتابہ علی کون العوض مضمون
 الخ الخ الخ

ولما قال ههنا تستعمل في الشرط وقال فيما بعد وتستعمل بمعنى الباء
على كونها على الشرط بمنزلة الحقيقة ^{فيكون استعمالها في الشرط بمنزلة الحقيقة}
في المعاوضات المحضرة أي الخالية عن معنى الاستقاط كالبيع والاجارة
والنكاح ^{في بعض النسخ النكاح بدل الخالية} فان قال بعتك على الف لان الاستباق الذي هو مدلول
الباء يناسب للزوم الذي هو مدلول كلمة على اي لما تعذر العمل
بحقيقتي يا تحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لان العوض في
هذه التصرفات لازم والزم يناسب الاستباق ولا يحمل على الشرط
لانها لا يحتمل التعليق بالخطر لما فيه من معنى القمار وعلان النكاح
وان لم يكن من المعاوضات المحضرة لكن الحق بها من حيث انية
لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع والاجارة واجتزأ بقوله المحضرة
عن المعاوضة التي ليست بمحضرة كالطلاق على ما قالها اذا قالت
طلقتك ثلثا على الف تحمل على الشرط عند حجة لوطقتها واحدة لا
يلزمها شيء وعند ما تحمل على معنى الباء ومن التبعض عند البعض
من الفقهاء لكثرة الاستعمال في هذا لكونها التبعض قال

قال كثر والدولان
والاستعمال للمع الحقيقه ودار
قال الدوله منى الحقيقه ودار
معين القضا الى ان
وغيره من بعض خلافتى
والشعبي بسبب لادى قاتله
الناية الحقيقه قاتله
مولى الحقيقه قاتله
الحقيقه قاتله

[illegible]

فعلها الاول ان كان
القول الثاني ان كان
الاول لان الفاعل في القول
بالفاعل كذلك يفعلونه
تقوم بالفعل فلا فرق بين
ما هو في القول الاول
من الصفات في القول
موجود في القول الثاني
القول الاول لان فاعله
بالفعل ضروري والفاعل
غير ضروري والفاعل
مقتدر بقدره فلا يفيد
حاشية قوله

بالضرب مثلا يقتضيه تحقق الضروب بثبوت صفة المضروبة له
 فيكون ثابتا ضرورة واكمال الضرورى ثبت بقدر الضرورة فلا تارة
 على ان المفعول فيما قبل هو العتق فقام الى لانه الغاية الى
 يدخل الى الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام والمراد بالغاية المسافة
 استعمال الجذر في الكل والمجاورة في المجاوزة لا ابتداء ولا انتهاء
 يوجدان فيها لا في الغاية التي هي النهاية وفي الظرفية بين حذفه
 اثباته في ظروف الزمان عندا يحنيفه وعندا هما سواء فقول
 انصحت لدهم فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع
 العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل
 فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

لان المجاوزة والى من الحذف
 انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

جواب عن الاعتراض الاول
 بل قد يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

٢٩١
 انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

عنه قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

معنى الوقت عندهم وهو قول البصريين وهو قولهم
اي كلمة الوقت اي حقيقة في الطرف ايضا الى جملة فعلية في معنى
الاستقبا واعلم انما تستعمل لجزء الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق
ويجاء بها اي تستعمل استعمال كلمة المجازات من غير سقوط الوقت
اي معنى الظرفية عنها فانها مثلثة فانها اي كلمة مئة للوقت لا
يسقط معنى الظرفية والوقت عنها بحال والمجازة بها اي بكلمة مئة
لازمة في غير موضع الاستفهام والمجازة باذا غير لازمة بل
المجازة في غير الجواز فاذا ومع ذلك لم يسقط معنى الوقت عن مئة في
المجازات فالاول لا يسقط عن اذا فاذا قال امرؤ تذا لم اطلقك فانت
طالق لا يقع الطلاق عندكم كما اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق وقال
يقع اول ما فرغ من الميمين كما اذا قال لم اتم اطلقك فانت طالق هذا اذا لم ينو
شيئا ولما اذا نوى الوقت والشرط المحض فهو على ما نوى اتفاقا ومن
وما وكل ما يدخل في باب الشرط وفي كلمة كل معنى الشرط
ايضا من حيث ان الاسم الذي يتبعها اي كلمة كل اي اضيف اليه
كل يوصف بفعل لا محالة لئيم الكلام اي اذا اريد منه معنى الشرط

واذا كان انما يستعمل لجزء الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق
اي كلمة الوقت اي حقيقة في الطرف ايضا الى جملة فعلية في معنى
الاستقبا واعلم انما تستعمل لجزء الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق
ويجاء بها اي تستعمل استعمال كلمة المجازات من غير سقوط الوقت
اي معنى الظرفية عنها فانها مثلثة فانها اي كلمة مئة للوقت لا
يسقط معنى الظرفية والوقت عنها بحال والمجازة بها اي بكلمة مئة
لازمة في غير موضع الاستفهام والمجازة باذا غير لازمة بل
المجازة في غير الجواز فاذا ومع ذلك لم يسقط معنى الوقت عن مئة في
المجازات فالاول لا يسقط عن اذا فاذا قال امرؤ تذا لم اطلقك فانت
طالق لا يقع الطلاق عندكم كما اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق وقال
يقع اول ما فرغ من الميمين كما اذا قال لم اتم اطلقك فانت طالق هذا اذا لم ينو
شيئا ولما اذا نوى الوقت والشرط المحض فهو على ما نوى اتفاقا ومن
وما وكل ما يدخل في باب الشرط وفي كلمة كل معنى الشرط
ايضا من حيث ان الاسم الذي يتبعها اي كلمة كل اي اضيف اليه
كل يوصف بفعل لا محالة لئيم الكلام اي اذا اريد منه معنى الشرط

الشرط هو الذي يوصف بفعل لا محالة لئيم الكلام اي اذا اريد منه معنى الشرط
ايضا من حيث ان الاسم الذي يتبعها اي كلمة كل اي اضيف اليه
كل يوصف بفعل لا محالة لئيم الكلام اي اذا اريد منه معنى الشرط

ع قدوة علم الزوار بعن الطاهر و نالجب و تائيد مذنبها احاشيه و مولانا جوار

192

ط الحلق كالبصقة اطلاق الفتن بالحق مقيدا لقبيل ارادة صفاء شرط ما جبر الزائر

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

من الايجاز ثابتهما بيان
اضح وانما كل فوج موم
الاية وكله بالجراد
الفعل ونصب كل على
الجواب والاسم من ذلك
الافادة الاضافة
ان الاضافة من خصائص
فان ايضا تستلزم

[illegible][illegible]

قوله لا تدركه الابصار و هو ان اطلاق العلم يوصف بالاسم بالتعريف يقتضي كون العلم في الشئ بحيث يطلق عليه الاسم كقولك هذا علم كذا

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربہ القوی